قاسيون

العدد 406
السبت 30 أيار 2009
16 صفحة . الثمن (15) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (8.993.121) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

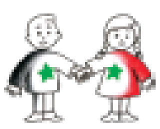
ياعمال العالم، ويا أيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق . ص . ب (35033) . تلفاكس (3349208) . أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) . بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الاجتماع الوطني الثامن لوحدة الشيوعيين السوريين



بلاغ عن انعقاد الاجتماع الوطني الثامن للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين



تحت شعار: «كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار»، انعقد في صالة نادي بردى بدمشق يوم الجمعة ٢٢/٥/٢٠٠٩، الاجتماع الوطني الثامن للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين بمشاركة نحو /٢٠٠/ مندوب ومندوبة من مختلف المحافظات.

حضر الافتتاح عدد من الشخصيات الوطنية والسياسية كضيوف، وهم:

د. علي حيدر رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي على رأس وفد من الحزب.

الرفيق حنين نمر الأمين الأول للحزب الشيوعي السوري وعدد من الرفاق من قيادة الحزب وهم: الرفيقان نجم خريط ونبيه جلاحج عضوا المكتب السياسي، وإبراهيم منصور عضو اللجنة المركزية.

الرفيق نديم علاء الدين عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني.

الرفيق إبراهيم بدراوي ممثل حركة اليسار المصري المقاوم.

النقابي السوري المعروف إبراهيم اللوزة.

الشخصية الوطنية المعروفة وعضو مجلس الشعب السابق د. شرف أباظة.

الباحث الاقتصادي ورئيس الجمعية العربية للعلوم الاقتصادية الدكتور منير الحمش.

الدكتور قاسم عزاوي.

عدي الزيدي شقيق البطل المقاوم منتظر الزيدي.

افتتح الاجتماع أعماله بالنشيد الوطني للجمهورية العربية السورية، ثم عرض الرفيق د. قدري جميل تقريراً شاملاً باسم مجلس اللجنة الوطنية في الفترة الفاصلة بين الاجتماع الوطني السابع المنعقد في ١١/١/٢٠٠٨ وحتى يومنا هذا، وقد تضمن التقرير عدداً من المواضيع الكبرى وأهمها:

دلالات انفجار وتعمق الأزمة الاقتصادية العالمية للرأسمالية وانسداد الأفق التاريخي أمامها وانعكاس كل ذلك عالمياً وإقليمياً وداخلياً.

ضرورات اعتماد خيار المقاومة الشاملة كخيار إستراتيجي لتحرير الجولان والأرض الفلسطينية، والعراق ومزارع شبعا وتلال كفر شوبا في الجنوب اللبناني، ومواجهة المخططات الإمبريالية والصهيونية الكبرى التي تستهدف تفتيت المنطقة عبر تسعير الصراعات المذهبية والعرقية والقبلية.

كيفية الوصول إلى تعزيز الوحدة الوطنية في الداخل وضرورة إسقاط السياسات الاجتماعية الاقتصادية الليبرالية للفريق الاقتصادي وضرب مراكز الفساد الكبير التي تنهب ثروة البلاد وقوت الشعب. إن أكبر أهداف الليبرالية الجديدة هو نسف الأمن الاجتماعي والوطني معاً.

غذ السير نحو إنجاز وحدة الشيوعيين السوريين، لأنها مكون أساسي في تعزيز الوحدة الوطنية وتعبئة قوى المجتمع ضد أعداء الخارج والداخل.

وأكد التقرير إن موقفنا يتحدد من أية قوة أو حزب داخل البلاد من معايير العداء المطلق للإمبريالية والصهيونية والليبرالية الجديدة المتوحشة، وذلك من أجل تعزيز الوحدة الوطنية، عبر تعبئة قوى المجتمع على الأرض لمواجهة الأخطار والمخططات الإمبريالية والصهيونية في المنطقة من خلال التزام خيار المقاومة الشاملة دفاعاً عن كرامة الوطن والمواطن.

وقد ألقى كلمات تحية في الاجتماع كل من السادة:

د. علي حيدر، حنين نمر، نديم علاء الدين، إبراهيم اللوزة، إبراهيم بدراوي، قاسم عزاوي، عدي الزيدي.

كما تشرف الاجتماع الوطني الثامن بتكريم أربعة عشر رفيقاً من الشيوعيين القدامى، والذين ألقى عددٌ منهم كلمات تحية مؤثرة، أكدوا فيها على ضرورة إنجاز وحدة الشيوعيين السوريين في حزب شيوعي واحد يلعب دوره التاريخي في حياة البلاد.

بعد كلمات الضيوف استمع الاجتماع إلى تقرير عن الحوار حول وحدة الشيوعيين السوريين مع الرفاق في الحزب الشيوعي السوري (النور) قدمه الرفيق حمزة منذر، كما استمع الاجتماع إلى التقرير التنظيمي والتعديلات المقترحة على اللائحة التنظيمية والمالية، وضرورات تطوير العمل في هذا المجال.

بعد النقاش العام والذي شارك فيه عشرات الرفاق والرفيقات، وبعد الردود التوضيحية من أعضاء رئاسة الاجتماع، أقر الاجتماع التقارير والتعديلات المقترحة على اللوائح، وطالب الرفاق أعضاء الاجتماع باعتماد التقرير العام كوثيقة حزبية وتعميمها لدراستها في القواعد. كما اتخذ الاجتماع قراراً باعتبار صحيفة قاسيون «لسان حال اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين»..وأنهى الاجتماع أعماله بالنشيد الأممي.

■■

الرفاق في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري

أسرة الرفيق الفقيد (آل بكري)



تتقدم اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين لكم بأصدق مشاعر التعازي والمواساة- ونحن أهل عزاء – برحيل المناضل الشيوعي الكبير والقائد العمالي والنقابي الرفيق إبراهيم بكري..

عرفنا الراحل الكبير مناضلاً، وشيوعياً مقداماً، وكان له شرف المساهمة في تأسيس وترسيخ الحركة النقابية في سورية منذ عام ١٩٣٨، كما مثل الحزب الشيوعي السوري في الوفد النقابي السوري الذي ساهم في تأسيس الاتحاد العالمي لنقابات العمال بعد الانتصار على النازية. ومنذ أواسط القرن الماضي وحتى رحيله، أصبح الرفيق الراحل (أبو بكري) من الشخصيات النقابية المرموقة على المستويين الإقليمي والعالمي.

تشرفت صحيفة قاسيون، لسان حال اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين بلقائه غير مرة، ونشرت مقالاته على صفحاتها، حيث كان يؤكد دائماً على أهمية الموقف الطبقي والنظرة الطبقية لأي شيوعي، وضرورة النضال الدؤوب من أجل الحريات النقابية وحرية الإضراب كسلاح رئيسي لتحقيق مطالب العمال، وجعل النقابات منظمات جماهيرية فعلاً قادرة على مواجهة السياسات الليبرالية المتوحشة!

للرفيق الراحل الخلود، ولأهله ورفاقه ومحبيه، وللطبقة العاملة السورية العزاء والثبات على المبادئ الوطنية والطبقية التي سار عليها شيخ النقابيين في سورية (أبو بكري) منذ شبابه وحتى رحيله.

دمشق ٢٣/٥/٢٠٠٩

اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين

قرية سمريان مياهها ملوثة

اشتكى عدد من أهالي قرية سمريان في محافظة طرطوس، من تلوث مياه الشرب فيها منذ فترة طويلة ولعل المفارقة هي أن اسم قرية سمريان، هو اسم أرامي قديم ويعني «النبع العذب» أو «النبع الصافي»، ولكن للأسف، فرغم غناها بالمياه الجوفية العذبة عبر تاريخها الطويل، وبالرغم من وجود هذه الثروة العظيمة، فإن الإهمال والتسيب لايزالان عنوانين لممارسة المشرفين على أمورها الحياتية اليومية، وخاصة مياه الشرب، التي يجب أن توليها العناية الأساسية للحفاظ على صحتنا وبيئتنا.

أهالي قرية سمريان الهادئة الوادعة في محافظة طرطوس، يطالبون المسؤولين في المحافظة بالتدخل الفوري لرفع الإهمال والتسيب الحاصل في قريتهم، لأن مياه الشرب مسألة لا تحتمل التأجيل والانتظار. ومن المعروف أن هناك العديد من قرى المحافظة تعاني من تلوث آبار المؤسسة العامة لمياه الشرب، فهناك تلوث أيضاً في قرية يتشور وقرية سرستان والمنطار، وغيرها من القرى الكثيرة التي تعاني من تسرب مياه الصرف الصحي، ومعامل ومكابس الزيتون، وغيرها من قنوات التلوث البيئي، والتي نضعها في رسم الجهات المسؤولة عن تأمين مياه الشرب الصحية

■ صلاح معنا

الشهادة الكاذبة.. جريمة مع وقف التنفيذ



ربما تكون جريمة الشهادة الكاذبة من أكثر الجرائم شيوعاً في سورية، حيث تحفل ملفات القضاء السوري بعشرات الشهادات المتناقضة حول الوقائع نفسها، وبعشرات الشهادات التي ثبت كذبها بصدور أحكام قضائية قطعية مناقضة لمضمونها . في حين نجد أن عدد الذين حوكموا وسجنوا بتهمة الشهادة الكاذبة عدد قليل جداً لا يتناسب مع خطورة هذه الجريمة ومدى تأثيرها على سلامة سير العمل في المؤسسات القضائية.

وتنص المادة "٣٩٨" من قانون العقوبات السوري على اعتبار كل من شهد أمام سلطة قضائية بالباطل، أو أنكر الحق، أو كتم كل أو بعض ما يعرفه من وقائع القضية موضوع الشهادة، مرتكباً لجرم الشهادة الكاذبة. ولا يشترط لكي تستوفي الجريمة أركانها أن تؤدي إلى وقوع ضرر أو إلى إصدار حكم مخالف للحقيقة، بل يكفي أن يكون من شأنها أن تجعل الضرر محتمل الوقوع، وبالتالي فإن الشاهد يعتبر مرتكباً لجرم الشهادة الكاذبة سواء أخذت شهادته بعين الاعتبار أم لا، وسواء استند إليها القاضي في حكمه أو استبعدها كلياً. وهكذا فإن هذه الجريمة تعتبر واقعة بمجرد أن يدلي الشاهد بمعلومات خاطئة أو ناقصة قصداً أمام مرجع قضائي .

وتعاقب المادة السابقة نفسها مرتكب هذه الجريمة بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات، وإذا أدليت الشهادة الكاذبة أثناء تحقيق جنائي أو أمام محكمة جنائية فيمكن أن تصل العقوبة إلى الأشغال الشاقة المؤقتة لعشر سنوات، كما لا يجوز أن تقل العقوبة عن السنوات العشر إذا أدت الشهادة إلى حكم ظالم بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة، بل يجوز رفعها إلى الأشغال الشاقة مدة خمس عشرة سنة. وتعتبر هذه العقوبات القاسية في حد ذاتها مؤشراً على خطورة هذه الجريمة، ومدى الحزم الذي تعامل به المشرع مع من يتجرأ على ارتكابها .

ولا تتوقف محاكمة الشاهد الكاذب على ادعاء الشخص المتضرر من الشهادة الكاذبة، بل يجوز تحريكها من المحكمة المشهود زوراً أمامها، مما يشير إلى أن المشرع اعتبرها جريمة موجهة ضد المحكمة نفسها، وهذا في الحقيقة اعتبار صائب لأن الشاهد الكاذب يستهتر بالمحكمة بل وبالسلطة القضائية بأكملها عندما يتجرأ على الشهادة زوراً أمام قوس القضاء . كما يجوز تحريك الدعوى منَ النائب العام مما يشير إلى أن المشرع اعتبر أيضاً أن الشهادة الكاذبة اعتداء على المجتمع الذي تمثله النيابة العامة أمام المراجع القضائية.

وتؤدي الشهادة الكاذبة إلى تضليل العدالة وعرقلة سيرها، سواء من خلال صدور أحكام مخالفة للحقيقة، أو من خلال إهدار الشهادات المتناقضة، وبالتالي عرقلة عمل القضاء وتأخير الفصل في الدعاوى المنظورة أمامه، كما أنها تمس بهيبة القضاء واعتباره، وما يترتب على كل ذلك من إضعاف للسلطة القضائية على المدى الطويل.

ورغم كل ذلك نلحظ عدم الجدية في ملاحقة مرتكبي هذه الجريمة، إذ قلما تحرك النيابة العامة الدعوى بهذا الخصوص من تلقاء نفسها، كما يندر أن تحرك المحاكم الدعوى على من شهدوا زوراً أمامها بل تكتفي في الغالب بإهدار شهاداتهم عندما يثبت كذبها. وفضلاً عن كل ذلك فإنه حتى في الحالات التي يتم فيها تحريك الدعوى بجرم الشهادة الكاذبة، بناء على ادعاء شخصي ممن صدرت الشهادة الكاذبة إضراراً بمصالحهم، فإن المحاكم لا تعاقب شاهد الزور في أغلب الحالات إلا إذا كانت شهادته قد ألحقت ضرراً فعلياً بالمدعي، مع أن إلحاق الضرر ليس شرطاً للعقوبة كما أسلفنا، بل إن شرط العقوبة هو الكذب المقصود أمام القضاء، أو بمعنى آخر اتجاه نية الشاهد إلى تضليل العدالة .

إذا كانت خطورة هذه الجريمة على المجتمع وهيبة القضاء هي مبررات السلطة التشريعية في فرض عقوبات قاسية على الشاهد الكاذب، فما هي مبررات السلطة القضائية في التهاون مع مرتكبي هذه الجريمة التي تعتبر واحدة من أخطر الجرائم المعرقلة لحسن سير العدالة والماسة بهيبة القضاء وسلطته ؟!!

■ نجوان عيسى

التوظيف والشروط التعجيزية

يزداد عدد الخريجين من الجامعات السورية، وبمختلف الاختصاصات، وتزداد بذلك نسب البطالة في البلاد. ورغم حاجة الوزارات للكثير من هؤلاء الجامعيين وخريجي المعاهد. فإن رئاسة مجلس الوزراء والوزارات لا تجري المسابقات اللازمة للتوظيف إلا بنسب قليلة. والمواطن ينتظر ولا حيلة له، وحتى المسابقات التي تجري تتصف كما هو معروف بالمغالطات والواسطة والرشوة.



وفي الآونة الأخيرة استحدثوا أموراً جديدة وغريبة. وحمّلوا المتسابق عبئاً وهمّاً ثقيلاً وغير عقلاني، بل ربما غير مسبوق في أية دولة، فقد فُرض على المتسابق اجتياز عدد من الاختبارات. وكل اختبار يكلف مبلغاً من المال ووقتاً للتحضير قد يستغرق شهوراً، وكأن المتسابق لم يتخرج من الجامعات والمعاهد السورية. فقد فرض عليه اختبار اللغات (الاختبار الوطني للغات) واختبار الكومبيوتر... ومستقبلاً، كما صرح الوزير المسؤول، اختبار اللغة العربية.

بالنسبة للاختبار الأول (اللغة الأجنبية) فلا مبرر له على الإطلاق، كون الطالب قد درس في منهاجه السنوي هذه المادة، واجتازها بموجب امتحان تمَّ تحت إشراف الوزارة.

وإذا أرادت وزارة التعليم العالي تحسين مستوى المتخرج في اللغات، فبإمكانها أن ترفع من مستويات المناهج المتعلقة باللغات في الجامعات السورية. ثم ما حاجة المعلم مثلاً للغات في تدريس عدد من المواد (تاريخ، جغرافيا، علوم، رياضيات، وغيرها) طبعاً حسب الواقع الحالي في المدارس أو الدوائر.

أما امتحان الكومبيوتر، فعلى الرغم من استخدامه المحدود في المدارس، وعدم الحاجة له إلا في بعض المواد. فمن المعقول والضروري، أن يلم المدرس أو الموظف بمستوى معين من العمل على الكومبيوتر، والوسيلة إلى تحقيق هذا الهدف تكون بإضافة مادة الكومبيوتر لطلاب السنة الثالثة والرابعة في الجامعة، ليدرسها الطالب بشكل تدريجي.

ثم أن الكومبيوتر يستخدم منذ عشرات السنين في العالم. فلماذا تذكروه الآن..

أما اختبار اللغة العربية الذي تعد الوزارة له، لتطرحه في المستقبل، فهو الأكثر غرابة (ولا نعلم هل سيشمل جميع المواطنين أم سيكون للبعض فقط!) فالمتخرج من المعهد أو الجامعة إذا لم يتقن لغته خلال سنوات الدراسة الطويلة فكيف يتقنها بعد اختبار قد ينساه بعد شهور؟!! وإذا كان لا يعرف لغته ولا يلم بها إلماماً كافياً لتمكنه من العمل في مؤسسات الدولة، فماذا علمته المدارس؟ وكيف أعطي مصدقة تخرج من المعهد أو الجامعة؟!!

والسؤال هنا: ماذا يمكن أن يظهر من اختبارات في المستقبل؟! اختبار في اللباس وحسن المظهر، واللباقة، وشهادة حسن سلوك؟!! (ليس من المختار هذه المرة بل من جهة أمنية، عدا الأمن السياسي طبعاً الذي يحتاج كل مواطن دون استثناء لموافقته لكي يعمل في وطنه!!)

أليس من الأفضل والأسلم أن لا يخضع الجامعي أو خريج المعهد لأي اختبار مما سبق، ولا أية مسابقة أو موافقة أمنية، فهذا تخرج من معهد أو جامعة حكومية. وهذا كاف للسماح له بالعمل. وإذا أرادت أية وزارة أن تساوي بين المواطنين فعلياً، فعليها أن تأخذ العدد اللازم حسب معدلات التخرج وتوظفهم، لأن المسابقة تعني عدم اعتراف الدولة بالشهادة التي تمنحها لخريجيها!!

ولا حاجة لموافقة الأمن السياسي لأن هذا المواطن يعيش في وطنه وقد يكون أدى خدمة العلم. وهو يقدم كل الوثائق التي تطلبها الوزارة المعنية بما فيها شهادة السجل العدلي (لا حكم عليه)... فأي معنى يبقى لموافقة أمنية أو لاختبارات باهته؟!!

اللهم إلا إذا كانت الوزارات لا تنوي توظيف المواطنين، فتضع العراقيل والشروط التعجيزية أمامهم. كما حدث منذ سنة عندما أعلن رئيس مجلس الوزراء عن شروط تعجيزية لتثبيت المتعاقدين لدى الدوائر الدولة. وحينها لم يثبت أحدٌ من المؤقتين. رغم الحاجة إليهم، وعملهم لعدة سنوات في أعمال دائمة.

وأخيراً هل نقدم تحيةً لرئاسة مجلس الوزراء حول شروط التوظيف الجديدة، أم نقول لها: رفقاً بالمواطن المسكين، وبلقمة عيشه. أم نكتفي بترديد قول الشاعر:

ياقوم لا تتكلموا إن الكلام محرم
وإذا ضربتم فاصمتوا

ونضيف:
إذا امتحنتم فارسبوا
إن النجاح صعب... بل محرمُ

■ القامشلي - أبو عادل

من معاناة العاملين في محاكم محافظة الحسكة

يعاني العاملون في محاكم محافظة الحسكة من الكثير من المشاكل، فهم محرومون من الطبابة والتداوي بشكل كلي، كما أنهم محرومون من أية وسيلة نقل توصلهم من وإلى مكان عملهم رغم طول المسافة، وبعد مسكنهم عن موقع عملهم، رغم أن مرآب وساحات القصر العدلي فيها عدد كبير من السيارات العائدة للنيابة العامة ووزارة العدل (ملكية شخصية)!!

وهؤلاء العمال لا يستفيدون من البدل النقدي عن الإجازة السنوية، وفي بعض الأحيان لا يسمح لهم بأخذ إجازتهم الموزعة والمقررة، تحت حجة ظروف ومقتضيات العمل!!

وهم لا يستفيدون من أية نسبة من ريع الإجراءات القضائية، ولو بالحد الأدنى، مهما كانت درجتهم أو مهامهم. فمثلاً حامل إجازة الحقوق لا يستفيد من ريع الإجراءت القضائية، في حين أن محامي الدولة المعين بالمرتبة نفسها يستفيد من ذلك الريع، علماً بأنه غير تابع لوزارة العدل!!

ومن المشاكل التي يتعرض لها المتقاضون في محاكم الحسكة مشكلة الأوراق والأضابير، حيث يجري إلزام المتقاضين وأصحاب المعاملات، وكذلك المحامين في بعض الأحيان، باستعمال الأوراق والإضبارات التي يصدرها صندوق التعاون، وبيعها محصور فقط بالمتعهد الذي يؤمن تلك الوثائق والأضابير مقابل دفع مبلغ مقطوع إلى صندوق التعاون. ولكن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد، فالمتعهد يبيع تلك الأوراق والوثائق والمطبوعات بأضعاف قيمتها المحددة والمدونة على نماذجها التي تعدها وزارة العدل (صندوق التعاون).

وباعتبار أنه لا يجوز ولا يسمح بتصوير أية وثيقة من أيه إضبارة إلا ضمن القصر العدلي (مقر المحكمة) ولدى المتعهد، فأنه يجري تصوير كل صفحة من صفحات الأوراق مقابل مبلغ يتراوح بين /٥-١٠/ ليرات، بينما تكون قيمة التصوير للصفحة الواحدة خارج القصر العدلي ما بين (١ ـ ٢.٥) ليرة سورية.

كل ذلك يجري خارج مراقبة إدارة التفتيش القضائي، والمحامين العامين، والرقابة التموينية، وبشكل مخالف لبلاغ وزارة العدل رقم /٢/ المؤرخ في ٢٠٠٥/٨/٢٢، والمؤكد على البلاغيين /١٨ و٤٧/ لعام ١٩٨٦ .

نضع هذه المعاناة والمخالفات برسم وزير العدل الذي استلم مهامه حديثاً.

مراسل قاسيون ـ الحسكة

مكتب تنظيم الدور بدير الزور... مرةً أخرى!!

عندما كتبنا في عدد سابق عن مكتب تنظيم الدور ونقل البضائع بدير الزور، أرغى مدير هذا المكتب وأزبد، ثم خرج بالرد التالي: «أنني لا أتنازل بالرد على هكذا صحيفة، فهي لا تعني لي شيئاً، وغير معترف بها»



نحن بدورنا نرد على ذلك المدير: إن كل كبيرة وصغيرة في هذا الوطن تعني لنا ويهمنا أمرها، ولن نسكت ولو لحظة واحدة على الفاسدين والمفسدين أينما وجدوا، ولكي نؤكد للمدير هذا، سنطالبه بالرد الجدي على ما يلي:

ماذا عن الموظف مناف النبكي الذي يعمل في هذا المكتب، ويشغل عدة مهام، منها رئاسة لجنة المشتريات، ورئاسة مكتب المكافحة، ورئاسة دورية المكافحة؟!!

ثم لماذا تم إغلاق نقطة مراقبة خط الدير ـ الحسكة، ونقطة مراقبة الدير ـ حلب؟!

ونذكِّر المدير بالقوانين التي تمنح الموظفين راتباً كاملاً في نهاية كل عام، إذا ما حققوا الخطة المرسومة، وهنا نتساءل: لماذا تمَّ صرف هذه المكافآت لموظفي الوزارة الذين يشملهم هذا القرار من مكتب دير الزور في بداية العالم الحالي، ولم تصرف لعمال وموظفي مكتب دير الزور لغاية ٢٠٠٩/٥/٥؟ ولماذا رفض مدير مكتب نقل البضائع وتنظيم الدور التوقيع على الصكوك الخاصة بالرواتب لغاية ٢٠٠٩/٥/٤، علماً أن جميع الدوائر قد وزعت رواتبها في ٢٠٠٩/٤/٢٨؟

أما بشأن السيارة من نوع (كولف) التي يستخدمها رئيس الديوان، فسبق أن أصدرت وزارة النقل قراراً بسحب هذه السيارة، كون أوراقها منتهية منذ سنة كاملة!!

وإذا كانت المقالة السابقة قد جاءت نتيجةً لشكوى سائقي الشاحنات في البوكمال، فهذه شكوى أخرى وصلتنا من سائقي دير الزور، حيث يقول صاحب الشاحنة عامر الغضبان: «منذ بداية السنة الحالية لم استطع أنا والكثير من زملائي التحميل من مستودعات شركة الكهرباء، لأن هذه الأحمال محصورة بأناس محددين، وعندما اشتكينا، جاءنا رد مدير مكتب تنظيم الدور ونقل البضائع على الشكل التالي: أذهبوا واشتكوا لمن تريدون، ولست مهتماً بأحد».

أما عن مسألة تسجيل صهاريج نقل المشتقات النفطية، فتسجيلها بالدور يتم بعد إفراغ حمولاتها!! ناهيك عن الشاحنات التي تعمل في المحافظات الأخرى، ويبقى دورها محفوظاً، أليس هذا قمة في الفساد والاستهتار بلقمة المواطنين؟!! نطالب مدير مكتب تنظيم الدور ونقل البضائع بدير الزور بالرد على كل ما هو مكتوب هنا، فلدينا الوثائق التي تثبته، والشكوى التي تقدم بها السائقون بدير الزور إلى رئيس نقابة عمال النقل البري موجودة لدينا . ونطالب محافظ دير الزور ووزير النقل بوقف هذه المهزلة فوراً، ومحاسبة المسؤولين عنها بسرعة، صوناً لكرامة الوطن والمواطن التي هي فوق كل اعتبار.

■ مراسل قاسيون- دير الزور

في قرية سعلو بمحافظة دير الزور

قوةٌ سحرية .. أقوى من الحقّ والقانون وكل المسؤولين!!

زهير مشعان

كان قرار حلّ مزارع الدولة من أسوأ القرارات التي اتخذت، وجريمة لم يحاسب عليها أحدٌ لتاريخه، حيث أعيدت الكثير من الأراضي إلى الملاكين الإقطاعيين السابقين الذين اغتصبوها من عرق ودماء الفلاحين!! وقسم آخر وزعته اللجان المشكلة للقريبين من المتنفذين في هذه اللجان دون وجه حق. و وقسم آخر صار من حقّ العمال الذين كانوا يعملون في تلك الأراضي، والقسم الأخير كان من نصيب بعض الفلاحين المنتفعين الذين لا يملكون أرضاً.



وأراضي مزرعة «سعلو» تعرضت للمصير نفسه، وهي تبعد عن ديرالزور حوالي ٣٠ كم شرقاً، وتابعة لمنطقة الميادين، وللعلم فإن اسم «سعلو» مشتق من السعلاة و(السعلوية) باللهجة الشعبية، وهي الغول الوهمية في الأساطير المحلية، ويبدو أنها تمنح البعض قوة سحرية لا نعلم سرّها للآن، تجعلهم يواجهون قوة الحق والقانون، وكل المسؤولين الإداريين والسياسيين في المحافظة، وعلى رأسهم المحافظ و أمين فرع حزب البعث، وحتى اتحاد الفلاحين بدير الزور، والاتحاد العام، والقيادة القطرية، فالجشع تعدى أملاك الدولة إلى أملاك هؤلاء المنتفعين!! وإليكم هاتين الحكايتين بالتفصيل المثير للأسى والغضب:

الغيلان تبتلع الأرض؟!

أربعة عشر فلاحاً من القرية ممن انتفعوا من توزيع أراضي المزرعة كونهم لا يملكون أرضاً، اعتدى وتجاوز على أراضيهم بعض من لهم صولة وجولة في القرية وحتى خارجها، فلم يترك المنتفعون باباً إلاّ طرقوه، ولا مسؤولاً إلاّ زاروه منذ عام ٢٠٠٤، وللآن لم يحصلوا على حقهم رغم الوثائق والقرارات والكتب واللجان، حتى القضاء الاستئنافي خذل بعضهم بسبب خلل شكلي فني بسيط جرى استغلاله!! فلجؤوا إلى «قاسيون» باعتبارها صوتاً للعمال والفلاحين ولكل الكادحين. وسنستعرض فيما يلي لمن يهمه الأمر الوثائق والقرارات والكتب التي تثبت حقهم:

- قرار من المحافظ رقم ٤٦٢ تاريخ ١٢ /١/ ٢٠٠٤:

بناء على شكوى المنتفعين، وباقتراح من عضو مجلس المحافظة المختص، تشكيل لجنة لترسيم الحدود بين الفلاحين المنتفعين وأصحاب الأراضي المجاورة المعتدين، وأخذ تصاريح بعدم التجاوز في المحضر ١١٥العقاري، تحت طائلة التوقيف العرفي، وتثبيت محضر جلسة أصولي بذلك.

- محضر جلسة اللجنة بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٤

أكد التجاوز، واقترح فيه تأجيل وضع الحدود إلى ما بعد قطاف القطن، إلا أن توصيات اللجنة لم تنفذ!!

- كتاب أمين فرع البعث رقم ٢٣٥٣ /وق ف تاريخ ٢٠٠٨/١/٣٠:

إلى مدير الزراعة، بناءً على كتاب اتحاد الفلاحين رقم ٢٧٧/ص تاريخ ٢٠٠٨/١/٢٧ لفرز جرارات للجنة، وضع الحدود للتنفيذ، أي بعد انتهاء قطاف القطن... ولم يُنفذ الكتاب !!

- كتاب من القيادة القطرية رقم ٩٠٠٧/ص تاريخ ٦/٢٤، وبناءً عليه كتاب من رئيس اتحاد الفلاحين بتاريخ٢٠٠٨/٨/٦ إلى المحافظ، للإيعاز لمدير المنطقة لتسليم المنتفعين أرضهم، ولم ينفذ شيء!!

كتابان من أمين الفرع إلى المحافظ، الأول بتاريخ ٦/١٢، والثاني بتاريخ ٢٠٠٨/٩/١٥ للمعالجة والاطلاع والإعلام بالإجراءات المنفذة.. ولم ينفذ شيء!!

- كتاب رقم ٦٠٠٤ تاريخ ١٠/١٤ من أمين الفرع إلى المحافظ، يتضمن أنه تم تشكيل أكثر من لجنة، وأن المتجاوزين المخالفين لقرار القيادة القطرية وقرار المحافظ يعودون للتجاوز، والإيعاز للسلطات المعنية لاتخاذ الإجراءات القانونية لردعهم لتجنب حصول مشاكل اجتماعية .. ولم ينفذ الكتاب!!

- كتاب من المحافظ رقم ٩٢٤٣/مص تاريخ ٢٠٠٨/١٢/١ إلى مدير ناحية الميادين لتنفيذ التسليم وعدم تكرار التعدي بالسرعة الكلية .. ولم ينفذ !!

- كتاب من أمين الفرع رقم ٨٨٣٢ تاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٧ يتضمن كل الكتب والقرارات السابقة إلى المحافظ، ويوضح أن مدير منطقة الميادين لم ينفذها، وهذه المرة طلب كتاباً من القضاء للتنفيذ، رغم تقديم اللجنة كل الوثائق .

- ثلاثة كتب من المحافظ إلى مدير منطقة الميادين في ٢/٢٥ و٣/٢٣ و٥/٤ /٢٠٠٩ للتنسيق مع اتحاد الفلاحين للتنفيذ، تعاد من مدير المنطقة لعدم حضور ممثل الاتحاد محمد الركاض رئيس مكتب الشؤون الزراعية.

وهنا نتساءل: وهل هناك قوةٌ سحرية تمنع تطبيق القانون وقرارات الانتفاع؟!!

لقد اضطر ثلاثة من الفلاحين المنتفعين لرفع دعوى قضائية أمام محكمة الصلح المدني بالميادين، وحصلوا على حكم بالتنفيذ برقم ٢٩ أساس ١٢ تاريخ١٩/٢٠٠٧/٣، لكن محكمة الاستئناف فسخت القرار بتاريخ١٨/٢٠٠٧/٩ بسبب خلل فني بسيط، وهو أن أحد الفلاحين الثلاثة لم يبصم على وكالة محاميه، رغم أن المحامي طلب عرض الوكيل المذكور أمامها شخصياً، لكن طلبه رفض!!

لم يبق إذاً أمام هؤلاء الفلاحين إلا التوجه إلى رئيس مجلس الوزراء ورئيس الجمهورية عساهم يحصلون على حقوقهم، وبالتالي حقوق أبنائهم وأسرهم في هذا الوقت الذي أُثقل فيه كاهل الفلاح بالغلاء وارتفاع أسعار المازوت والسماد فأصبحت حياته ووجوده مهددين، فهل من منصف لهم؟!! أم عليهم انتزاع حقهم بأنفسهم عملاً بالمثل الشهير: ما حكّ جلدك مثل ظفرك؟!!

■■

استضعفوها .. فأرادوا أكلها !؟

الحكاية الثانية لا تقل غرابة عن الأولى، فأرملة المواطن المتوفى محمد فرحان السعيد، جرى حرمانها مع أبنائها اليتامى من حقّ الانتفاع بأرض زوجها المشمول بقرار الانتفاع رقم ٤٠٢٢ تاريخ ١٩٩٨، تحت حجة واهية بأن اسمه متشابه مع المواطن محمد فرحان العبيد الخلف!!

وبمساعدة من بعض الشرفاء في الجمعية الفلاحية في قرية سعلو اعترضت على ذلك، فطالبتها دائرة أملاك الدولة أن تثبت حقها بالأرض، فقام اتحاد الفلاحين مشكوراً بتوضيح الأمر في كتاب موجه إلى دائرة أملاك الدولة في مديرية الزراعة، يفيد أن المنتفع محمد فرحان السعيد لم يستلم أرضه، وأن المنتفع محمد فرحان العبد الخلف مستلم لأرضه.

نحن بانتظار أن تقوم دائرة أملاك الدولة بدورها، وتعيد الحق لأصحابه الشرعيين، لتحقيق كرامة الفلاحين التي هي من كرامة الوطن، وفوق كل اعتبار.

وزارة النقل...
معايير مزدوجة

كالعادة كلما صدر قرار إيجابي لتطوير أحد قطاعاتنا الاقتصادية أو الخدمية ليواكب تقدم الوطن وتطوره، تنبت العراقيل بشكل فطري دون أن يعرف أحد زارعها أو ساقيها، فقد كان خطوة ايجابية اعتماد ربط حمولات الشاحنات الكبيرة بعدد المحاور، تيمناً بالنورمات العالمية، وحفاظا على الطرق المحلية، مما أدى، بالنتيجة، إلى تخفيف أوزان المركبات، والهدر الحاصل في التراكم المعدني الكبير وغير المبرر للمركبات الكبيرة.

وتقدمت وزارة النقل خطوات أخرى إلى الأمام بالسماح للمركبات القديمة بإضافة محاور جديدة، خاصة للمقطورات، لتلائم الوضع الجديد وتنسجم معه. إلا أن هذه الخطوة كانت على ما يبدو عرجاء، فقد تم التراجع عنها سريعاً، ولم تستفد منها إلا فئة قليلة لأنها كانت جاهزة للتنفيذ، بإضافة محور أو محورين. مما يدفع للشك بأن قرار السماح بإضافة المحاور قد فصِّل على مقاس هذه الفئة القليلة، وبقيت الفئة الأكبر تنتظر الفرج من وزير النقل، ليساويها ويعادلها بأختها الصغرى. رغم أن هذه الفئة الكبرى التي لم تسمح لها ظروفها المادية وتَهلهُل أوضاعها بإضافة محاور، هي الفئة الضعيفة التي تحتاج النظر إليها بعين رحيمة، وتحتاج تقدير مصالحها أمام حيتان الشركات والسيارات الحديثة التي تبتلع سوق العمل.

مع أمل الإنصاف وتحقيق المساواة بين أبناء الوطن الواحد، يبقى الإحساس بالغبن قائماً، حتى تقوم وزارة النقل بتوزيع هذا الحق بما يحقق عدالة المنافسة والعمل.

■ وجدي سليمان

نداء لوقف هدر المال العام!!

سوء التخطيط للمشاريع والدراسة الخاطئة لها في معظم الأحيان أصبحا سمة دائمة من سمات برامجنا التنموية. فمدينة القامشلي كانت من أجمل المدن السورية، مزينة بفسيفسائها المزركش الذي تزدهي به أبنيتها من ناحية، والبراري المحيطة بها من جهة أخرى، والملونة بشتى أنواع الخضار والأزهار. إلا أن الكثير من المشاريع التي كلفت الدولة مبالغ باهظة، أصبحت اليوم معضلة كبرى للمدينة، وهماً من هموم سكانها. نذكر منها:

١ – خزانات الوقود المتواجدة بين الأحياء الشعبية والمناطق السكنية، ما يشكل خطراً قابلاً للانفجار في كل لحظة.

٢ – الصوامع والمطحنة موجودتان أيضاً بين المناطق السكنية، وتبعثان الغبار والروائح الكريهة أثناء عمليات الطحن والغربلة، ما يشكل خطراً على تنفس المواطنين، وخاصة مرضى الربو، بالإضافة إلى انبعاث الأصوات العالية والضجيج.

٣ –خانات الدواب في مدخل القامشلي الشرقي (البوابة الشرقية)، التي لا تسر روائحها أنوف زوار المدينة. فمن يدخل من الطريق الشرقي لابد وأن يشم تلك الروائح، إضافة إلى انتشار شتى أنواع الأمراض نتيجة لتجمع الأوساخ والحشرات الضارة.

٤ –جسرا القطار في المدخل الجنوبي والشرقي ضيقان، ويؤديان إلى وقوع حوادث يومية، فالطريق عريض من طرفي الجسر، وفي المنتصف يُفاجأ السائق بضيقه، وخاصة الغرباء وزوار المنطقة.

٥ – الشبكة الهاتفية مبنية على دراسة خاطئة، كون العلب والكابلات تمتلئ أثناء التنفيذ، ولا تسد حاجات المواطنين، نتيجة قصور في الدراسة، وعدم أخذ النمو السكاني بعين الاعتبار.

٦ – أبنية المدارس حي قناة السويس كلها جنوب الطريق، والطلاب يعبرون الطريق يومياً مرتين أو أكثر متعرضين لأخطار السير، لأن الحي السكني شمال الطريق.

ورغم التكاليف العالية التي تنفقها الدولة على هذه المشاريع، إلا أنها تنفذ وكأنها مؤقتة، بانتظار إحداث مشاريع جديدة لتغييرها، ولله في خلقه شؤون!!

■ رفيق بعثي

العمر الضائع بين الخبز وأجور النقل!



رغم مضي فترة ليست قليلة على تخفيض سعر المازوت من ٢٥ إلى ٢٠ ل.س، ونسبة التخفيض قليلة جداً عن المفترض، فإن هذا التخفيض لم ينعكس على المفاصل التي تعتمد على المازوت في حياة المواطن، ولعل شريانها هو وسائل النقل الداخلي والخارجي بين المحافظات، فأجور النقل الداخلي في المدينة التي يستخدمها المواطنون من عمال وموظفين وطلاب، مازالت كما هي، وتخلق مشكلات بين المواطنين والسائقين، وكذلك وسائل النقل بين المدينة والريف مازالت أسعارها لم تتغير، فلماذا لم يُعد النظر بتسعيرة أجور النقل إلى الآن؟! هل لأنها تتعلق بالمواطن المغلوب على أمره، وكرامته وحقوقه المستباحة من كل الجهات؟ في حين رفع السائقون تلقائياً أجور النقل فور رفع سعر المازوت، وصدرت من الجهات المسؤولة التسعيرة الجديدة بسرعة، لأنها تخص أصحاب الشركات ذوي السطوة والنفوذ!

وإذا كانت وسائل المواصلات تستهلك الكثير من دخل المواطنين، فإن الحصول على الخبز اليومي يقتل الكثير من وقتهم وأعصابهم، حيث يمضي أحدهم ساعة على الأقل للحصول عليه، بسبب الازدحام، ولعدم توفره إلاّ في الصباح لدى الأفران الخاصة، وزاد الطين بلّةً إعادة العمل بالعطلة الأسبوعية للأفران مما زاد الازدحام أكثر، وولد ضغطاً نفسياً وتوتراً ومشاكل بين أصحاب الأفران والمواطنين تارةً، وبين المواطنين ببعضهم تارةً أخرى، فوق ضياع الوقت.

أما الأفران الحكومية فغالباً تقع على أطراف المدينة، ولا يبدأ العمل فيها إلاّ بعد العاشرة ليلاً، والبيع بعد الحادية عشرة، وبسب بُعدها لا يصل إليها إلا أصحاب السيارات، أو على المواطن أن يستأجر سيارة تكلف أكثر من قيمة الخبز الذي يحتاجه! ناهيك عن بعض الشباب العاطلين عن العمل وأطفال الأسر الفقيرة، الذين يقومون بشراء الخبز من الفرن وبيعه على بابه بقيمة عشرين ليرة للربطة الواحدة، بينما سعرها الرسمي ١٥ ليرة فقط، بالاتفاق مع البائع في كوة الفرن، أما أكشاك البيع داخل المدينة فينفد منها الخبز بسرعة كبيرة، لقيام بعض البائعين ببيعه جملة وبكميات كبيرة لبعض المتعاملين معهم من البقاليات والمطاعم.

الحلول المطلوبة سريعاً ومباشرةً:

- إصدار تسعيرة جديدة لوسائط النقل الداخلي وبين الريف والمدينة وبين المحافظات، وفق تسعيرة المازوت الجديدة والإلزام بتنفيذها لمصلحة المواطنين، وليس أصحاب وسائط النقل الخاصة أو الشركات.
- توفير الخبز في الأفران صباحاً ومساءً، حسب ظروف عمل المواطنين المختلفة، وإلزام بائعي أكشاك الفرن الآلي ونوافذه بالتواجد والبيع النظامي، وتوفير كميات إضافية لذلك.
- إلغاء العطلة الأسبوعية للأفران، وإعطاؤهم بدل عمل إضافي عوضاً عنها.
- إلغاء عقوبة إغلاق الأفران الخاصة، والاستعاضة عنها بالغرامة المالية أو العقوبة الشخصية.
- تسهيل إجراءات افتتاح الأفران الآلية الاحتياطية في الأرياف، وزيادة عددها في المدن.

إن تحقيق هذه المطالب ليس صعباً، ومن يعرقلها إنما يعمل ضد مصلحة الشعب والوطن، وتنفيذها حقّ لنا وليس مِنّة من أحد، ويحقق جزءاً من كرامة الوطن والمواطن، التي ستبقى فوق كل اعتبار!!

■■

التسجيل للعام الدراسي الجديد.. و«الأجانب»:
أرباح طائلة للمخاتير... والأطفال يدفعون الثمن!!



بات معروفاً للجميع أن السياسات التي انتهجها الفريق الاقتصادي، وخاصة في المجال الزراعي، أدت إلى هجرة آلاف الأسر الريفية لقراها وأراضيها تحت وطأة الفقر والجوع، لتشكل حزاماً من الفقر حول المدن الكبرى، وبالأخص حول العاصمة دمشق.

وما زاد الطين بلة بالنسبة للمهاجرين من «أجانب» محافظة الحسكة، كان إعلان وزارة التربية عن افتتاح باب تسجيل طلاب المرحلة الابتدائية، إذ سبب لهم المزيد من المعاناة، حيث اشترط لتسجيل الطلاب تقديم إخراج قيد فردي أو شهادة تعريف عن الطفل المراد تسجيله، صادرة عن مختار الحي.. وهكذا وجد هؤلاء «الأجانب» أنفسهم تحت رحمة مخاتير المدن التي هاجروا إليها، وهؤلاء استغلوا حاجتهم، ووجدوا فيها باباً لتحقيق المزيد من الأرباح والمكاسب.

في دمشق التي تضم النسبة الأكبر منهم، اضطر هؤلاء المهاجرون للجوء للمخاتير، لأن الذهاب إلى قراهم والعودة منها لجلب تلك الأوراق سيكلفهم آلاف الليرات، والأفضل لهم إتباع سياسة «حكلي لحكلك»، ودفع المعلوم، كي لا يبقى أولادهم دون تعليم.. يجري كل هذا في الوقت الذي مازلنا ننادي فيه بمحو الأمية، ورفع سوية التعليم، والمحافظة على مجانيته، ومكافحة تسرب الأولاد من المدارس!!

والسؤال هنا: ألم يحن الوقت بعد لإيجاد حل لمشكلة الإحصاء الاستثنائي التي تخلق كل هذه المشاكل، ولوضع حد لمعاناة مئات الآلاف من ضحاياها، تلك المعاناة التي استمرت طيلة العشرات من السنين، وهاهم يورثونها لأبنائهم وأحفادهم الذين لا ذنب لهم في كل هذا سوى أنهم ولدوا تحت تلك الخانة الغريبة العجيبة «أجانب محافظة الحسكة»!!

ترى ما هي الدروس التي تعلمها الحياة لهؤلاء الأطفال «الأجانب»؟!! وكيف سنفسر لهم وضعهم غير الطبيعي في وطنهم بعد مرور أكثر من ستين عاماً على تحقيق الاستقلال وبناء الدولة الوطنية الحديثة؟!!

■■

الحصن المنيع للزراعة السورية مهدد بالخطر

منطقة الغاب بين هموم الفلاحين وتراجع الزراعة

◄ يوسف البني



إن ما يجري من رفع الدعم عن الزراعة يهدف إلى تدميرها، والتخلص من مقومات منعة الوطن ومتانة وحدته الداخلية. إنه انقلابٌ على الإنجازات والمكاسب التي تحققت عبر عقود طويلة، وتحقيقٌ لمآرب القلة التي أثرت على حساب لقمة عيش المواطنين، هي خطوة هدامة من مسيرة الليبرالية الجديدة المنفلتة من أية ضوابط إلا الربح الفاحش على حساب أمن وأمان الوطن والمواطنين عن طريق تجويع الشعب وتشريد الفلاحين، هي عملية قوننة للنهب والتحكم والفساد، وما الإجراء الأخير برفع الدعم عن الأسمدة وزيادة أسعارها إلا تأكيد على المضي في سياسة العوز الغذائي الذي أضحى سمة السياسة الاقتصادية الجارية. وبما أن التجارة أصبحت حرة ويستطيع التجار استيراد الأسمدة، وأسعارها قد تكون مؤقتاً اقل من سعر المصرف الزراعي أو الهيئات البديلة، بفعل المضاربة وإغراق السوق في بداية الأمر، فإن الفلاحين سيتجهون إلى التجار للحصول على الأسمدة، وفي مرحلة لاحقة تتوقف معاملنا ويتم القضاء على هذه الصناعة، لتخلو الساحة إلا من التجار والمحتكرين، والمحصلة ستكون زيادة تدهور القطاعين الصناعي والزراعي معاً، أي الإجهاز على الاقتصاد الوطني المنتِج.

فسورية التي حققت أمنها الغذائي منذ بداية العقد الأخير من القرن الماضي وتحديداً بين عامي ١٩٩٩ و ١٩٩٤، وقامت بتصدير القمح في عام ١٩٩٤ معلنة بدء مرحلة الاكتفاء الذاتي، يضاف إليه تصدير مئات آلاف من أطنان الحبوب الزراعية الأخرى من الشعير إلى القطن والعدس وغيرهم، لنسمع في العام الحالي تصريحاً لمعاون وزير الاقتصاد والتجارة السوري غسان العيد، إن البلاد تمتلك مخزوناً من القمح يكفيها لموسم واحد فقط، أي للعام ٢٠٠٩، ونرى سورية تمد يدها للاستيراد ولسان حالها يقول: «نريد القمح من أي مصدر كان، وبأي ثمن». ليس قمحنا وخبزنا فقط هما المهددين، فقد قررت وزارة الزراعة تخفيض خطة زراعة القطن أيضاً، في سهل الغاب بمعدل ٥٠٪ عن المقرر من ٢٥٥٠٠ هكتار إلى ١٢٩٥٥ هكتاراً، نتيجة عجز الموازنة المائية بمعدل ١١٦ مليون متر مكعب عن الموازنة المائية في العام الماضي، حيث أبلغت الفلاحين بضرورة زراعة محاصيل بعلية دون تحديد نوعية هذه المحاصيل في المساحة المستبعدة من زراعة القطن والبالغة ١٢٧٢٥ هكتاراً في محافظة حماة، أو إبقائها بوراً. ورأى الفلاحون في طلب وزارة الزراعة «طرحا نظريا لا يمكن تنفيذه، لأنه لا يمكن زراعة محاصيل بعلية صيفية في هذه المساحات ولو كان هذا ممكناً لكانت حددت هذه المحاصيل بالاسم».

وقد وردت إلى الهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب طلبات من كثير من الفلاحين لإعادة إدراج زراعة القطن في الخطة، ويطالبون بتأمين البذار اللازم لذلك في المصارف الزراعية. لأن المصرف الزراعي إذا قام بتوزيع الأسمدة على المزارعين فإن هذا لا يتم إلا عبر رخصة زراعية رسمية مصدقة من مديرية الزراعة حيث توزع الكمية المخصصة من الأسمدة بما يتناسب والمساحة المحددة في الخطة الزراعية، علماً أن الكمية التي يتم توزيعها بشكل رسمي غير كافية، فالمزارع بالإضافة إلى مخصصاته من الأسمدة يحتاج إلى أسمدة إضافية تساعده على النهوض بمحصوله، وهذا ما دفع بالمزارعين اللجوء إلى السوق السوداء التي باتت ملاذهم رغم المبالغ الباهظة التي يدفعونها ثمناً لأسمدة هي في الأصل وجدت لأجلهم.

السياسة الزراعية المتبعة ورأي الفلاحين

حول الآثار السلبية التي خلفها رفع الدعم عن الأسمدة ومن قبلها المازوت وانعكاس ذلك على الزراعة وتكاليف إنتاج المحاصيل الزراعية، وما لحق بالفلاحين من أضرار أثقلت كاهلهم وأدت إلى تراجع إنتاجهم، ودخلهم المتآكل أصلا من جراء سياسة الحكومة الخاضعة لوصاية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، قام مراسل «قاسيون» في منطقة الغاب «يامن طوبر» باستطلاع آراء عدد من الفلاحين الذين قدموا التصريحات التالية:

- **الفلاح عطية العلوش** عضو في الجمعية الفلاحية الرائدة في قرية الكريم: «أصبح السماد من أهم مستلزمات الإنتاج لعدم استطاعة الفلاح إتباع دورة زراعية سليمة تعوض التربة بعض العناصر التي تفقدها، ويعود ذلك إلى تفتت الحيازة الزراعية إثر تقسيمها على أفراد الأسرة الفلاحية، وغالباً ما تكون حصة الفرد الواحد خمسة دونمات، فازدادت الحاجة إلى الأسمدة، وتكلفة الدونم الواحد حوالي ستة آلاف ليرة، وهذا ما لا نستطيع تأمينه مع ما جرى من غلاء في سعر السماد، فنضطر إلى اللجوء للمرابين من التجار وأصحاب الأموال. إضافة إلى أن غلاء سعر المازوت أرهقنا، فالدونم الواحد في منطقة الغاب يحتاج إلى ١٠ ريّات نظراً للتغير الذي طرأ على المناخ، ونحن نسقي أراضينا عبر ضخ المياه على ثلاث مراحل، أي ترتفع كلفة المازوت إلى ثلاثة أضعاف، ما جعلنا نعزف عن زراعة القطن، ورغم معرفة الحكومة بهذا الوضع لم تحرك ساكناً، ولا يوجد من يقدر التعب والجهد الذي يبذله الفلاح، ويعيد إليه بعضاً من حقه الضائع أو المغتصَب».

- **رياض جنود** من جمعية قرية التوينة: «خطة زراعة القطن في الجمعية حوالي ٢٠٠٠ دونم أما المنفذ منها فهو أقل من ٣٠٠ دونم، والسبب هو غلاء أسعار الأسمدة، وفي العام القادم لن يزرع أحد حتى الخضار، فليستوردوها، أليس هذا هو المقصود؟ ليشبع التجار والمسؤولون من تكديس الأموال، العلاقات الاجتماعية انهارت، صرنا نتهرب من استقبال الضيوف شتاءً كي لا نشعل المدفأة، فهل شاهدت رجلاً يحمل عبوة سعة ٢ ليتر يقصد محطة الوقود؟! جعنا وخربت بيوتنا».

- **الحاج رمضان** من الفلاحين النشيطين وذيخبرة عالية بالتعامل مع المزروعات من جمعية الشريعة: «إن الدولة مقصرة بحقنا على كل الأصعدة، فقد سبق أن زرعت سبعة دونمات من البندورة بكلفة قاربت مائتي ألف ليرة، ولم يبق سوى بضعة أيام لجني المحصول، فهطل المطر واستبشرت خيراً، إلا أن المحصول احترق، فقمت بإبلاغ الجهات المعنية بذلك، ولكنهم لم يبذلوا أدنى جهد لتحليل الظاهرة، وخسرت الموسم ولا أستطيع الاستمرار على قيد الحياة كمنتج».

هموم الزراعة تطرح في مجلس المحافظة

في الجلسة التي عقدت بتاريخ ٢٠٠٩/٥/١٨ تمحورت معظم المداخلات حول المسألة الزراعية والأوضاع المعيشية السيئة التي وصل إليها الفلاحون نتيجة السياسات الحكومية المتبعة، من رفع أسعار مستلزمات الإنتاج كالمازوت والأسمدة. عضو مجلس محافظة حماة مصطفى إبراهيم في نهاية مداخلته خاطب رئيس الجلسة بقوله: «أعلمتّنا أن النائب الاقتصادي السيد الدردري سيزور منطقة الغاب يوم الخميس القادم وقد حملني فلاحو منطقة الغاب رسالة أرجو أن تصله من خلالكم، مفادها أن الفلاحين لم يعد باستطاعتهم تحمل العيش مع غلاء مستلزمات الإنتاج الذي أرهقهم، والتي كان أخرها رفع الدعم عن الأسمدة، فهل يريد من الفلاحين ترك أراضيهم وهجرها؟ والى أين تكون الوجهة؟!»

كما طالب عضو المجلس وحيد الكحيل بإعادة النظر بسعر مادة المازوت بتخفيضها إلى الحد المناسب، لما كان لغلاء هذه المادة من آثار سلبية على المجتمع وعرقلة نمو الاقتصاد الوطني، وأكد أن رفع الدعم عن الأسمدة سيكون له آثار سلبية كبيرة على الزراعة والمزارعين، وأنهى كلامه بان السياسة الزراعية المتبعة خطيرة وخاطئة.

التفريط بالزراعة خطر حقيقي

من المؤكد أنه مع سياسة كهذه لن يكون بلدنا بخير إذ ساهمت وتساهم مثل هذه السياسة بعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، فهناك تساؤلات عديدة حول قضايا القطاع الزراعي بشقّيه النباتي والحيواني، إلى جانب مسائل الري وعمليات التسويق وزيادة أسعار مستلزمات العملية الزراعية وارتفاع تكاليف الإنتاج، مثل ضرورة الإسراع في إصدار تسعيرة الأقماح، وخاصة قبل بدء موسم الزراعة لتشجيع المزارعين على زراعته، وتخفيض خطة زراعة الشوندر السكري في منطقة الغاب بعد إيقاف معمل سكر الغاب عن العمل، لتوفير ثمن وقود الري وأجور النقل على الفلاحين. فرغم ما تقدّمه الدولة من دعم للقطاع الزراعي إلا أن هذا القطاع يتعرّض لإشكالات متعدّدة ومعقّدة أهمها تعرّض دورة إنتاج المحاصيل الزراعية والإستراتيجية للخطر الشديد نتيجة بعض السياسات التسعيرية والتسويقية.

■■

أثر السياسات الزراعية على أرض الواقع

كان لمراسل «قاسيون» الحوار التالي مع نائب رئيس الرابطة الفلاحية في منطقة الغاب حافظ سالم:

• القطاع الزراعي أحد أهم ركائز الاقتصاد الوطني المنتج، والعمل على دعمه وتقويته مهمة وطنية، وأي إجراء ضد ذلك يعني إضعافاً لمنعة الوطن، وخطوة نحو سلب قراره السياسي، فكيف نحافظ على قرارنا السياسي وأمننا الغذائي؟

هذا صحيح، سورية بلد زراعي، وهناك أكثر من ٥ مليون عامل يعتاشون من العمل في القطاع الزراعي والصناعات المتعلقة بالزراعة، وقد عانينا وبذلنا الكثير من الجهود كي نصل إلى الاكتفاء الذاتي الذي يحصن بلدنا ويصون كرامته أمام الضغوط الخارجية، التي تهدف إلى النيل من موقف سورية المبدئي إزاء القضايا الوطنية والعربية، ورغم توجيهات السيد رئيس الجمهورية إلى الحكومة للعمل على الاهتمام بالزراعة وتحسين أوضاع الإخوة الفلاحين، ومواجهة الضغوط الخارجية، إلا أن الإجراءات التي يتخذها الفريق الاقتصادي تساهم بإضعاف اقتصادنا وتعرضنا للخطر المحدق بنا، فرفع سعر المازوت ومن بعده رفع أسعار الأسمدة إلى أكثر من ٣٠٠٪، لا يتفق مع توجهات القيادة السياسية، ويلحق أفدح الأضرار بالزراعة والمزارعين.

• قرار رفع الدعم عن الأسمدة ومن قبله المازوت قرارات تعيق بل تدمر القطاع الزراعي وتشرد الفلاحين، أين انتم من هذه الإجراءات؟

كل ما جرى كان عملاً محبطاً للإخوة الفلاحين وإن ما قامت به الحكومة مؤخراً بتخفيض سعر المازوت من ٢٥ إلى ٢٠ ليرة سورية لليتر الواحد لا يلبي حاجة الفلاحين، كون مادة المازوت عصب العمل الزراعي، وترتب على غلاء هذه المادة أعباء إضافية كبيرة أدت إلى تراجع الإنتاج الزراعي، نأمل أن يعاد النظر بتخفيض سعر مادة المازوت أو رفع أسعار المحاصيل الزراعية بما يتناسب مع تكاليف إنتاجها، وجاء ارتفاع أسعار الأسمدة ضربة إضافية للفلاح، وما كانت الـ٨٠٠ ليرة للدونم المزروع حسب الخطة لتفعل شيئاً مقارنة بهذه الزيادة على سعر الأسمدة. وقد قامت الروابط الفلاحية في محافظة حماة ومنها الرابطة الفلاحية في منطقة الغاب بدراسة جدوى للمحاصيل الزراعية وتكاليف الإنتاج ورفعت إلى اتحاد الفلاحين في المحافظة، وبدوره خاطب الاتحاد العام حول هذه الدراسة التي بينت أن أسعار المحاصيل الزراعية لا تغطي تكاليفها، وقرار رفع الدعم عن الأسمدة جاء لمصلحة التجار ليتحكموا بالفلاحين، الذين لم يعد بمقدورهم بعد هذا الغلاء شراء الأسمدة نقداً، فلجؤوا إلى التجار ليمدوهم بالأسمدة مقابل بيعهم المحصول بسعر مخفض.

• أصبحت زراعة القطن والشوندر السكري غير مجدية بسبب ارتفاع التكاليف وسوء البذار، فغالباً ما يضطر الفلاح لإعادة زراعة المحصول أكثر من مرة، والنتيجة مردود ضعيف، ماذا فعلتم إزاء ذلك؟

يجب وضع الحلول المناسبة من قبل مراكز البحوث الزراعية، لإيجاد أصناف محسنة ومقاومة للعوامل الجوية، وقد خاطبنا الجهات المعنية بالمسالة الزراعية لتعويض الفلاحين عن الأضرار التي لحقت بهم، فلم يأتنا رد بهذا الخصوص، أما تحسين البذار فهناك من يعمل على ذلك».

• محصلة السياسات الزراعية المتبعة ستكون زيادة تدهور القطاعين الصناعي والزراعي معاً، أي الإجهاز على الاقتصاد الوطني المنتج

• رئيس الرابطة الفلاحية في منطقة الغاب: عانينا وبذلنا الكثير من الجهود كي نصل إلى الاكتفاء الذاتي الذي يحصن بلدنا ويصون كرامته أمام الضغوط الخارجية

• رئيس الرابطة الفلاحية: الإجراءات التي يتخذها الفريق الاقتصادي تساهم بإضعاف اقتصادنا وتُعرِّضنا للخطر المحدق بنا

مطبات

عذاباتنا غير المبررة

◄ عبد الرزاق دياب

نشرت الصحف في مختلف أنحاء العالم خبر إدانة صحفية تلفزيونية، قامت خلال عرض تلفزيوني لبرنامجها الذي يختص بالدفاع عن حقوق المستهلك، بتجربة لإثبات الضرر الذي قد يسببه استخدام شامبو مضاد للقشرة، وسُميّته على مجموعة من الأسماك، ما أدى إلى نفوق إحدى عشرة منها خلال فترة تتراوح بين ٢٤ ساعة وثلاثة أيام. مرت على هذه الحادثة أكثر من خمس سنوات، مما أدى إلى عدم سجن الصحفية نتيجة رفع دعوى قضائية عليها من أحد الأطباء البيطريين بتهمة التسبب بعذابات غير ضرورية وانتهاكها لقانون حماية الحيوانات ومنع إجراء التجارب عليها.

الصحفية التلفزيونية الدانماركية المدافعة عن حقوق المستهلك تسببت بعذابات غير ضرورية أو مبررة لـ ١٢ سمكة في حوض أمام الكاميرات، وانتهكت قوانين حماية الحيوانات ومنع إجراء التجارب عليها، هنا الضحية الأسماك، وهناك ثمة ضحايا يشبهونها.

في بلادنا العريضة، تصادر أجهزة حماية المستهلك والجمارك مواد ضارة بالأطفال وبصحتهم، ومواد مخدرة يذهب ضحيتها الآلاف من الشباب السوري، حبوب للإثارة وأخرى لنسيان البطالة وفرص العمل المفقودة، وتزداد اللصوصية والسرقات في الضواحي حيث ينتشر الفقر وتتضخم الرذيلة، والسبب كما يجمع أصحاب الرأي والشأن، الوضع الاقتصادي البائس.

في بلادنا العريضة، يجرب المهربون علينا أشكال الإدمان على مهرباتهم، هداياهم التي تذهب بريح العقل، وتتمسك نوافذهم من الصيدليات بقوانين وزارة الصحة بعدم بيع أية حبة دواء، أو إعطاء إبرة (ديكلون) على سبيل المثال دون وصفة طبيب، باستثناء حبوب التخدير والهياج، الفياغرا، مراهم الانتصاب الطويل، والانحناء الذليل من أجل ظرف من (البروكسيمول)، ثم اللعبة القاتلة للشباب الثُّمل في زوايا حواري السيدة زينب والحسينية.

في بلادنا العريضة حتى الضياع، ما زالت وزارات الدولة الرحيمة تجرب، تتخذ الإجراءات، الإعدادات والتحضيرات، لإصدار القوانين التي تخدم من هم تحت وصايتها، قانون العمل الذي يمشي متكئاً على أحلام العمال، من وزارة العمل إلى مجلس الشعب واتحاد العمال، وقانون التقاعد المبكر الذي يعتبره البعض جزءاً من الحل الذي سينقذ جموع العاطلين عن العمل، من كفاءات وشهادات، من التشرد في المقاهي وممارسة الثرثرة التي ربما تؤدي إلى التهلكة.

في بلادنا العريضة يمارس الفريق الاقتصادي على قطاعاتنا تجاربه المستوردة، التي قادت حتى الآن إلى إفلاس الشركات العامة الكبرى، وعرض جزء ليس قليل منها، على الاستثمار، وتجرب بحق عامليها طرق الاستفادة من جهودهم في معاقل أخرى، دون أن يجري الحديث عن رميهم كفائض غير صالح ذات يوم.

في بلادنا لم تزل الخطة الخمسية العاشرة بانتظار نتائج التجربة التي سوف تنقذ اقتصادنا من الأزمة العالمية، ومن أزمته الداخلية، بعدها قد يصار إلى وضعها في إطار التجارب الخلاقة التي مورست في وقت عصيب على الناس، الناس الذين يتضورون شوقاً إلى يوم كانت اللحوم البلدية معلقة على أبواب المحال بانتظار من يفترسها، والآن يمكن لأي مواطن أن يحلم بصورة تذكارية مع كيلو من اللحم.

في بلادي العريضة عام ٢٠٠٩، ما زالت جموع الأسماك السورية في حوض السمك، وما زال الشامبو السام يسكب، وما زلنا على قيد الحياة، لدينا ما لدينا من عوز لفيتامينات اللحوم والفواكه، المشاوير، القبلات المسروقة خشية ثمن، الكلمات المخنوقة خشية أذن، ما زلنا نؤمن بخير البلاد رغم سنوات التجارب والقحط، والمطر المخاتل، ودسيسة الأدعية التي تمني النفوس بمواسم قادمة من الثلج الذي لم يعد يقاوم شمس نيسان الخجولة، ما زلنا نحتاج إلى لحظة صدق للفرار من التجربة، ما زال القطاع العام أغنية للشريحة الكبرى من أبناء الوطن الذين صدقوا شعارات الحفاظ على أيدي العمال وخشونة أكفهم التي تستطيع أيضاً أن تحمل الورد.

طوبى للأسماك التي لم تهزم بعد، بعطر سام، أو علبة شامبو مهربة، على طريق البلد العريض.

■■

«محاباة الفقر» في ندوة الثلاثاء الاقتصادي!!

ربيع نصر: مؤشرات الفقر إلى ارتفاع رغم نسب النمو المعلنة

في الندوة ما قبل الأخيرة من الثلاثاء الاقتصادي، المخصصة للسياسات الاقتصادية المحابية للفقر، أكد الأستاذ ربيع نصر أن النمو الاقتصادي في سورية، حسب الإحصاءات الرسمية، يصل إلى ٥,٥٪ في العام، وهو يعد من أعلى معدلات النمو بين الدول النامية ودول المنطقة منذ عام ١٩٦٥، باستثناء دول جنوب شرق أسيا والصين، لكن هذا النمو يتصف بتقلبه، وذلك لارتباط الاقتصاد بالنفط وبالمساعدات والزراعة، حيث يعتبر النفط والزراعة على مدى أكثر من ٥٠ عاماً المساهمين الأساسيين في الاقتصاد المحلي.

وأوضح نصر أن الاقتصاد المتين هو الذي يتصف بتنوع أنشطته، مما يخفف من تأثر هذا الاقتصاد بالصدمات، فهناك دول ستستفيد من الأزمة المالية العالمية، لأنها استعدت لها مسبقاً، فالوزن الاقتصادي للهند والصين والبرازيل سيبقى ثابتاً، أما دولة كسورية فسينخفض وزنها النسبي في المستقبل بعد الأزمة، لأنها لم تجهز نفسها لهذه الأزمة قبل وقوعها.

وأشار نصر إلى أن مصدر النمو الرئيسي في سورية هو تراكم عوامل الإنتاج التي هي ساعات العمل، وعدد العمال، وتراكم رأس المال المالي، وهذا هو الايجابي في المراحل الأولى من التنمية، لكنه في المستقبل وعلى المدى البعيد لن يكون كذلك.

كما أكد المحاضر على أن معدل النمو العالي في سورية لم ينعكس على دخل الفرد، وذلك لسبب بسيط، هو أن معدل النمو السكاني مرتفع وسطياً، حيث بلغت نسبته خلال الـ٤٠ عاماً الماضية حوالي ٣٪، فإذا طرحنا نسبة النمو السكاني من معدل النمو البالغ ٥,٥٪، ستكون النتيجة أن نسبة النمو الاقتصادي تبلغ ٢,٥٪، وبما أن سورية قد استضافت في السنوات الأربع الماضية حوالي ١,٥ مليون عراقي، فإن الناتج المحلي الإجمالي قد انقسم بين السوريين والعراقيين، مما أدى إلى ثبات دخل الفرد، ومعدل نمو هذا الدخل، خلال هذه السنوات.

معدل النمو العام حسب المحاضر، ومنذ وضع الخطة الخمسية العاشرة مرتفع وقريب من استعدادات الخطة، وهو يتراوح بين ٥ – ٨ ٪ كنمو مستدام لمدة ٥ سنوات، لكن تقديرات نمو عام ٢٠٠٩ هي بحدود ٢,٩٪، وذلك نتيجة الاعتماد على قطاعات ذات إنتاجية ضعيفة، حيث انخفضت نسبة مساهمة القطاع الزراعي والنفطي في الناتج المحلي من ٣٥٪ إلى ٣,٣٪، وأصبح هناك مردود أكبر للصناعات التحويلية، التي أصبحت تساهم حسب المكتب المركزي للإحصاء بـ٢٠ ٪ من الناتج المحلي، مقابل ٢ – ٣ ٪ فيما سبق، نتيجة تغير الأسعار.

إن النمو يرتبط بشكل أساسي بالتشغيل الذي هو المحدد الأساسي لمعدل الفقر، فمعدل البطالة البالغ ٨٪ هو معدل ثابت، كما أن قوة العمل لم تتغير بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٧ حسب البيانات الرسمية، ومن المفترض أن قوة العمل في سورية تنمو بمعدل ٤٪ وفق النمو السكاني، فإذا كان معدل نمو قوة العمل ٤٪، فإن معدل البطالة سيصل في هذه الحالة إلى ٢٠٪، وبالتالي هناك مشكلة في الأرقام، ففي عام ٢٠٠٧ تم خلق ٨٦ ألف فرصة عمل جديدة، بينما يدخل سنوياً إلى سوق العمل ٢٥٠ ألف، وبالتالي من المنطقي أن يرتفع معدل البطالة، وإذا ما أردنا المقارنة بين بيانات ٢٠٠٤ و٢٠٠٧ نجد أن الفقر الشديد ازداد ليبلغ ١١,٤ ٪ من السكان، بينما ارتفع بشكل ملحوظ خط الفقر العالي، الذي يعني قدرة المواطن على تأمين احتياجاته الغذائية وغير الغذائية، وبالتالي ازداد معدل الفقر العام، أي أن النمو ترافق بزيادة معدلات الفقر.

وفي دراسته لمجموعة الظواهر التي شهدها الفترة بين عامي ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧، أوضح نصر أن الأمية لا تزال العامل الأساسي للفقر، مع التشوه العام في التوزع الجغرافي، فالفقر يتركز في المناطق الشرقية وريف حلب، وهذا بالطبع في عام ٢٠٠٤، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الفقر في منطقة ريف دمشق بشكل كبير، على الرغم من أن الخطة الخمسية العاشرة وضعت برنامجاً تستهدف الفقر من خلاله.

كما أن نسبة الفقر العام بين عام ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧ ارتفعت من ١١ ٪ إلى ١٢,٣ ٪، إلا أنه لا يوجد تغير في فجوة الفقر، أي بين الفقراء وبين من هم تحت خط الفقر، ورغم ذلك فعدد الفقراء بازدياد.

واعتماداً على الأرقام الإحصائية الرسمية، أكد نصر أن خط الفقر الأدنى هو ١٤٥٨ ليرة سورية للفرد شهرياً، وخط الفقر الأعلى هو ٢٠٥٨ ليرة سورية، أما خط الفقر الأدنى بعد ارتفاع الأسعار في عام ٢٠٠٧ فهو ٢١٨٣ ليرة سورية للفرد شهرياً، وخط الفقر الأعلى ٣٠٥٣ ليرة سورية.

أي أن مجرد زيادة مؤشر جين بنسبة ١٪ تؤدي إلى زيادة الفقر بنسبة ٣٪، بمعنى أن تدهور توزيع الدخل يؤدي إلى زيادة عدد الفقراء في سورية، وهناك مؤشرات عن ارتفاع عدد الفقراء في عام ٢٠٠٨ بالنسبة للفقر الشديد والفقر العادي، بعد الارتفاع الجنوني للأسعار خلال هذا العام.

إن الاستهلاك الخاص من الناتج المحلي الإجمالي يزداد بنسبة ١ ٪ ، وهذا يعني تراجع مؤشر نسبة الفقر بنسبة ٣٪، أما معدل نمو نفقات الأسر فقد تراجع بحدود ٦٪، وهذا يناقض معدلات النمو الاقتصادي للناتج المحلي الإجمالي، فهذا التناقض بين معدلات النمو ومعدلات استهلاك الأفراد سببه المسوحات التي تأخذ الأسر السورية فقط، وتستثني ما يقارب ١,٥ مليون عراقي، والأهم من هذا، أن «العُشير» الأفقر في سورية يستهلك نحو ٢,٥٪ من الاستهلاك الكلي، في الوقت الذي يستهلك فيه «العُشير» الأغنى في سورية ما يزيد عن ٢٨ ـ٢٩٪ من الاستهلاك الإجمالي في سورية، وهذا يقودنا بالتالي، إلى أن الفقر ازداد في سورية، لأن تراجع الاستهلاك أعلى من تحسن توزيع الدخل، فهناك معادلتان أمام الفقير، إما أن يستفيد من تحسن توزيع الدخل، أومن تحسن الاستهلاك.

فإذا أخذنا مؤشر النمو المحابي للفقراء، نرى أن الشرائح الأفقر من السكان زاد استهلاكها بمعدل /٤ ـ ٥٪/، بينما استهلاكها الوسطي كان /٦٪/، أي أن عدد الفقراء قد انخفض بدليل ارتفاع نسبة الاستهلاك، وبالتالي يعتبر هذا التوزيع لمصلحة الفقراء، أما إذا قارنا زيادة استهلاك الفقراء بمعدل النمو الكلي، الذي هو ٦٪، نلاحظ أن الفقراء لم يستفيدوا من هذا النمو، فالموضوع يعتمد بشكل أساسي على معيارنا لتحديد التحسن.

التعريف الثاني لمؤشر النمو المحابي للفقراء



هو: هل أدى هذا النمو إلى زيادة أو نقصان عدد الفقراء في سورية؟

إن نسبة الفقراء قد ازدادت، فالنمو الذي جرى خلال السنوات الماضية غير محابي للفقراء، علماً أن الخطة وضعت تصوراً لتخفيض الفقر إلى /٧٪/ في عام ٢٠١٠، فلماذا ازداد الفقر في سورية، حتى وصل خط الفقر الأعلى لدينا إلى /٣, ٢٢٪/؟

هناك مجموعتان من الأسباب:

الأسباب الخارجية:

وأهمها الأحوال المناخية، التي أثرت على القطاع الزراعي بشكل سلبي، على الرغم من أن الخطة الخمسية العاشرة، كانت عبارة عن محاولة لتجنب ردات الفعل، حيث طرحت فيها خطورة شح المياه في سورية، ومشكلة الري والأراضي البعلية، علماً أن الخطة التي تم تبنيها للمياه لمدة عشر سنوات، خجولة ولا ترقى للتحدي. والخلل الثاني كان بالتنفيذ، وهذا ينطبق على معظم القطاعات الاقتصادية، فمشروع الري الحديث لا تتجاوز نسبة تنفيذه حتى الآن ١٠٪. إضافةً إلى الأزمة المالية العالمية التي استفاد منها الاقتصاد السوري في المرحلة الأولى، في ظل وجود الاستثمارات الخارجية، وتحويلات الأموال من المغتربين، والطلب على الصادرات، لكن الكساد العالمي الحالي سيكون له تأثيراته على الاقتصاد السوري، بعد تراجع تحويلات المغتربين والصادرات، كما أن الأوضاع الإقليمية، والمتمثلة باحتلال العراق، وأزمة لبنان، والانقسام الفلسطيني، وازدياد الخلافات بين الدول العربية، تشكل مناخاً ضاغطاً على الاقتصاد السوري، وهذه هي العوامل الأساسية التي أثرت في ازدياد الفقر.

أما الأسباب الداخلية:

أول هذه الأسباب الإصلاح المؤسساتي، فكيف يتم رفع أسعار الطاقة ونحن لا نمتلك مؤسسات مجتمع أهلي، ولا الحريات الكافية لبناء شبكة حماية اجتماعية؟ إضافةً إلى أن الدولة لا تمتلك مؤسسات قادرة على إعادة توزيع الدخل وتوصيله للفقراء، إذاً رفع الأسعار في هذه الحالة يمثل نصف الحل، وأنصاف الحلول أصبحت مشكلة.

بالإضافة إلى أن الاستقرار الاقتصادي الحقيقي، واستدامة النمو مشكلة أخرى، حيث ارتفعت الأسعار بشكل عام، وأسعار الطاقة والغذاء بشكل خاص. كما أن السياسات المالية والإنفاق الحكومي هما أحد أهم السبل لتخفيض عدد الفقراء، والذي حدث في التطبيق، هو انخفاض في نسبة الضرائب المباشرة الأكثر عدالة، مقابل ارتفاع نسبة الضرائب غير المباشرة، بعكس ما سعت إليه الخطة الخمسية العاشرة.

وقد طرحت الخطة الخمسية العاشرة الإيرادات الكافية لرفع الاستثمار، والتي تأتي من خلال الإصلاح الجذري في الإيرادات الضريبية وإصلاح القطاع العام، فمثلاً الضرائب المباشرة يجب أن تصل حسب الخطة إلى /١٠٪/، وهي الآن /٥٪/، بالتالي التنفيذ جاء معاكساً للخطة.

والقضية الأخرى هي تبدل الأولويات، الذي يضرب الفحوى الأساسية للسياسة الاقتصادية، فالمفاوضات مع منظمة التجارة العالمية تعكس النزاع بين الاقتصاديين البدلاء والكلاسيكيين، فهل نحرر التجارة أولاً أم السوق المحلية؟ فأية خطوة تسبق الأخرى ستؤدي حتماً إلى تغيير جذري في النتائج.

فالخطة أقرت رفع الدعم بشكل تدريجي، لكن رفع الدعم إلى حده الأقصى، مع وجود ارتفاع أسعار عالمي دون وجود مؤسسات، أضر الاقتصاد الوطني بشكل كامل. ■■

إنجازات الخطة الخمسية العاشرة... الوقائع تتحدث !!!

◄ نزار عادلة

في عام ٢٠٠٥، تحدث عبد الله الدردري، نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية، في إحدى ندوات الثلاثاء الاقتصادي حول الخطة الخمسية العاشرة، وكانت في عامها الأول، قائلاً:

سيتم إنجاز أربعة أمور أساسية حتى العام ٢٠١٠:

١-اقتصاد سوق فعال.

٢- شبكة أمان اجتماعي، وتساوي الفرص أمام جميع الفئات.

٣ -بداية إصلاح النظام التعليمي والصحي، وقد ضوعفت لذلك الغرض الاعتمادات والتأمينات الاجتماعية.

٤ -رؤية واقعية للنهوض بالبنية التحتية (موانئ، طرق) لتتناسب مع موقع سورية الجغرافي، وبذلك نكون قد وضعنا سورية على طريق اقتصاد السوق الاجتماعي، وستزداد سرعة المسيرة في الأعوام ٢٠١٠-٢٠١٥



بقي عام ونصف على انتهاء الخطة الخمسية العاشرة، وقد شرح النائب الاقتصادي مؤخراً أمام مجلس الشعب الإنجازات التي تحققت من خلال الخطة في مجال الصناعة والزراعة والخدمات، وقد ارجع الدردري الإخفاقات في مجالات التعليم بمستوياته، والصحة، والنقل، والسياحة، إلى الأقدار!!

أما في المجال الزراعي فإن الظروف المناخية الصعبة أثرت بشكل سلبي على الإنتاج الزراعي. وفي مجال توفير فرص العمل لم تحقق الخطة نجاحاً، بالرغم من انخفاض معدلات البطالة، وتحول أكثر من ٢٠٠ ألف شخص كانوا يعملون بأجر إلى أصحاب مشاريع.

أما في مجال الخدمات شهدنا نجاحاً (والكلام دائماً للدردري).

الآن، وبعد أن قاربت الخطة على نهايتها بدا الدردري متردداً، بينما كان في العام ٢٠٠٥ متحمساً، ولكنه أجل تنفيذ الوعود إلى العام ٢٠١٥.

لكن الوقائع تقول: إن شبكة الأمان الاجتماعي لم تتحقق، بل ارتفعت نسبة الفقر في سورية، وأصبحت من النسب العالية قياساً بالدول العربية، فأكثر من ثلثي السكان تقريباً هم من الفقراء، كما ارتفعت معدلات البطالة، بسبب نمط النمو الذي لا يساهم في خلق فرص عمل كافية للفقراء، لا من حيث الكم ولا من حيث الإنتاجية، وارتفاع نسبة الأمية عند البالغين، وانخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي للمرحلة الأولى، ونقص في التغذية وانخفاض مستوى النظافة.

ولم يشر النائب إلى الارتباط القوي بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، وهو -على ما اعتقد- يعلم بأنه عندما يتغير النشاط الاقتصادي ويتراجع النمو الاقتصادي، تبرز ضرورة عملية الإصلاح الاقتصادي مع السياسات الاجتماعية.

وقد تم في سنوات الخطة الخمسية إنهاء أكثر شركات القطاع العام، ومحاصرة القطاع الخاص الوطني المنتج، من خلال الانفتاح الاقتصادي واقتصاد السوق، كما تم ضرب القطاع الزراعي، من خلال السياسة الحكومية المتبعة، ورفع أسعار المحروقات، وتحرير أسعار السماد، وإغلاق الآبار المخالفة (مع العلم أن ٩٠٪ من الآبار في سورية مخالفة).

وبعد تحرير التبادل التجاري، وما خلقه من صعوبات كبيرة، وانعكاسات اجتماعية، برز بشكل واضح سوء توزيع الثروة والدخل، وعدم قدرة الدولة على إنصاف ذوي الدخل المحدود، بسبب تراجع مؤشر الإنفاق العام، الذي يصل في الدول المتقدمة إلى ٥٠٪، في حين لم يتجاوز في سورية ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة لذلك، يؤكد تقرير الفقر في سورية، أن هناك ما يزيد عن ثلاثة ملايين سوري لم يتمكنوا من الحصول على حاجاتهم الأساسية من المواد الغذائية، وأكثر هؤلاء في المناطق الزراعية.

وفي السياق ذاته، عقدت مئات المؤتمرات الفلاحية منذ بداية هذا العام، وطرحت فيها معوقات العمل الزراعي، وأبرزها مشكلة رفع الدعم عن المشتقات النفطية، وما ترتب عنها من انعكاسات سلبية على السلة الزراعية والفلاح في آن واحد، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج، وعدم التكافؤ بينها وبين أسعار المحاصيل الزراعية. ويبرز في هذا المجال دور السماسرة والتجار بين المنتج والمستهلك، والذي يستنزف هامش ربح الفلاح.

والأخطر من هذا كله برأينا، الآبار غير المرخصة وغير القابلة للتسوية، والمقدر عددها بأكثر من ١١٨ ألف بئر حسب الهيئة العامة للموارد المائية.

يضاف إلى هذا، ما قامت به مؤسسة الكهرباء القامشلي التي قطعت التيار الكهربائي عن نحو ٥٠٠ بئر ارتوازية, هذا القطع الذي جاء نتيجة عدم مقدرة الفلاحين على دفع ما يترتب عليهم من ديون للمؤسسة، فأصبحوا بين مطرقة الجفاف وسندان تسديد الديون. في الوقت الذي يتراجع فيه الاستثمار في القطاع الزراعي، حيث بلغ عدد المشاريع الزراعية المشمولة بقانون الاستثمار خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٩١ – ٢٠٠٧ حوالي ١٧٦ مشروعاً، توزعت بين تربية المواشي، و الخدمات، و عدد قليل من مشاريع الإنتاج الزراعي والري، في حين أصبح القطاع السياحي هو الأول في الاستثمار, كما أن القصور شاب مشروعات الري و استصلاح الأراضي في الخطط التنموية.

لقد غلبت النزعة الفردية في الخطة الخمسية، حيث أن الدردري لم يشر إلى ما يجري في المنطقة الشرقية تحديداً من نزوح إلى المدن، وإغراق الآلاف بل مئات الآلاف من سكانها في دوامة الجوع و التشرد.

إن مؤشرات وأرقام الخطة الخمسية العاشرة، جاءت بوحي وتوصية البنك الدولي، وهي سياسة يتبعها الفريق الحكومي بشكل واضح وعلني وتهدف إلى:

تحويل الملكية العامة و نقلها إلى القطاع الخاص، سواء بالبيع أو التأجير أو الاستثمار, وإبعاد الدولة عن آليات العرض و الطلب، وتحرير الأسعار.

من وجهة نظر البنك الدولي فان الدول الأكثر انفتاحاً على الاقتصاد العالمي هي الأقدر على مواجهة المشكلات و الصدمات الخارجية، والمثير أن الخطة الخمسية منذ أن بدأت، والتصريحات تتوالى عما تحققه من مكاسب اقتصادية واجتماعية، و الآن نحن ننعم بهذه المكاسب الهامة!! ■■

الاجتماع الوطني الثامن لوحدة الشيوعيين السوريين..

الشباب.. الالتزام.. التفاؤل..

أول ما لفت انتباه ضيوف الاجتماع الوطني الثامن للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين الذي عقد في دمشق يوم الجمعة ٢٠٠٩/٥/٢٢، هو ذلك الحضور اللافت للشباب بعضهم لم يتعدّ العشرين من عمره، طالب أو عامل، توسّم فيه من انتخبه ليمثّله في الاجتماع، أنه سيكون صوته العالي الجريء في المناقشات واتخاذ القرارات المختلفة، والمعبّر الرمزي الاستراتيجي لاستمرار المسيرة مسيرة حزب الجلاء، حزب العمال والفلاحين والمناضلين الوطنيين والنقابيين وشهداء الحرية مسيرة الأمل نحو مستقبل تكون فيه كرامة الوطن والمواطن، قولاً وفعلاً، فوق كل اعتبار. هؤلاء الشباب، وإن طغى عدد ذكورهم على عدد إناثهم، كانوا يتقاسمون الطاولات نفسها مع المندوبين المخضرمين الذين تجاوز بعضهم عقده السابع، وكثيراً ما ضبطتهم عدسة قاسيون يتشاورون ويتجادلون حول الأفكار التي طرحتها أوراق وتقارير ومداخلات الاجتماع، بندية وجدية، وبمستوى عال من الوعي والإحساس بالمسؤولية.

ثمة أمر آخر ظهر قبل بدء أعمال الاجتماع، فكان مؤشراً واضحاً لما سيسم المناقشات والقرارات من تكثيف وجدية، وهو انهماك كل وفد بتقسيم المهام بين أعضائه مسبقاً، الأمر الذي ساهم إلى حد كبير خلال سير أعمال الاجتماع في عدم الوقوع في التكرار، وفي إنهاء جدول الأعمال في الوقت المحدد.

وأخيراً، كان بارزاً التفاؤل في عيون ووجوه المندوبين ومعظم الضيوف، منذ تقاطرهم إلى مكان الاجتماع دون تأخر، وهو الذي سرعان ما أضفى على جو الاجتماع شعوراً بالارتياح والحماس.



الافتتاح وسير الأعمال..

في موعده، افتتح الاجتماع الوطني الثامن للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين أعماله، بمشاركة مئات الرفاق المنتخبين من لجان المحافظات، وبحضور عدد من ممثلي الأحزاب الوطنية واليسارية، ومجموعة من الشخصيات الوطنية السورية والعربية.

افتتح الاجتماع بالنشيد الوطني والوقوف دقيقة صمت إجلالاً للشهداء، ولأرواح الشيوعيين الراحلين بين الاجتماعين الوطنيين السابع والثامن، ثم رحّب الرفيق حمزة منذر بضيوف الاجتماع:

- الرفيق علي حيدر رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي (الانتفاضة).
- الرفيق حنين نمر الأمين الأول للحزب الشيوعي السوري (فصيل النور)، ووفد اللجنة المركزية والمكتب السياسي المكون من الرفاق: نجم خريط ونبيه جلاحج عضوي المكتب السياسي، وإبراهيم منصور عضو اللجنة المركزية.
- الرفيق نديم علاء الدين عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني.
- الرفيق إبراهيم بدراوي ممثل حركة اليسار المصري المقاوم.
- د. قاسم عزاوي الشخصية الوطنية المعروفة.
- الأستاذ عدي الزيدي شقيق الأسير البطل منتظر الزيدي.
- د. شرف أباظة الشخصية الوطنية المعروفة.
- الباحث الاقتصادي ورئيس الجمعية العربية للعلوم الاقتصادية د. منير الحمش.
- الأستاذ إبراهيم اللوزة المناضل النقابي البارز.

ثم جرى توزيع أوراق العمل على المندوبين، وتضمنت:

- التعديلات على اللائحة التنظيمية.
- النظام المالي.
- نظام منح واستبدال بطاقة العضوية.
- قواعد العمل بين الناشطين والمؤيدين.

ليقدم بعدها الرفيق د. قدري جميل التقرير العام لمجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، الذي جاء غنياً فكرياً وسياسياً وتنظيمياً (التقرير كاملاً في الصفحتين ٨-٩).. ثم ألقى بعض الضيوف كلمات مكثفة حيّت الاجتماع، وأكدت على وحدة النضال بين مختلف القوى الوطنية المحلية والعربية، (الكلمات كاملة منشورة على الصفحتين (١٠-١١).

وبعد عرض فلم فيديو قصير يصور بعضاً من نشاطات الشيوعيين السوريين واجتماعاتهم وشهدائهم، جرى تكريم عدد من الشيوعيين القدامى الذين ألقى بعضهم كلمات شكر وامتنان للجنة الوطنية على هذه الالتفاتة..

وبعد الاستراحة جرى انتخاب رئاسة للاجتماع، ولجنة الاعتمادات، ولجنة إدخال التعديلات.. ثم قدم الرفيق حمزة منذر تقريراً عن سير عملية الحوار حول وحدة الشيوعيين السوريين (الصفحة ٧)، ثم عرض الرفيق عمر حصني مشروع التقرير التنظيمي..

ليبدأ بعدها النقاش العام، فألقيت مداخلات المنظمات، ثم المداخلات الفردية، حيث جرى بالمحصّلة تقديم نحو ثلاثين مداخلة مكثفة، ركزت على نقاط محددة كان معظمها دون إطالة أو تكرار، وبعد ذلك أقرت التعديلات على التقارير بالتصويت العلني، كما تم ترميم مجلس اللجنة الوطنية بعدد من الرفاق الجدد، لينتهي الاجتماع كما بدأ بروح عالية ملؤها التفاؤل والإصرار على الثوابت النضالية والوطنية، والاستعداد للتصدي لجميع المهام المنتصبة أمام الشيوعيين السوريين، ليقف الجميع مرددين النشيد الأممي..

■■

لقطات من الاجتماع..

- سيُسجل للاجتماع الوطني الثامن أنه الأول في تاريخ الاجتماعات أو المؤتمرات الحزبية للشيوعيين في سورية الذي يتم تغطيته بالصوت والصورة مباشرة عبر الأنترنيت، وكان لموقع قاسيون الألكتروني شرف السبق في إنجاز هذه الخطوة، وإن حاول إعاقته عن تحقيق ذلك الهجوم الذي تعرّض له الموقع بدءاً من صباح يوم الاجتماع، وبأشكال مختلفة.. وقد اتصل الرفاق والأصدقاء من بلدان عديدة، يهنئون بنجاح أعمال الاجتماع بعيد الاختتام مباشرة..

- بذلت قاسيون جهوداً كبيرة في تغطية الاجتماع بالصوت والصورة وبإجراء الحوارات واللقاءات، وبرصد الأجواء العامة، وبالتغطية المباشرة، وقد قامت بنشر البلاغ الصادر عن الاجتماع بعيد انتهاء أعماله بدقائق قليلة فقط..

- صفّق الحاضرون طويلاً وبحرارة منقطعة النظير وهم واقفون، عندما جرى الترحيب بالأستاذ عدي الزيدي، شقيق البطل العراقي، المناضل الأسير منتظر الزيدي، الأمر الذي كان له وقع إيجابي عال، وربما مذهل، لدى الأستاذ عدي، وقد عبّر عنه في اللقاء الذي أجرته معه صحيفة قاسيون على هامش الاجتماع..

- أدت المؤثرات الصوتية والبصرية التي رافقت أعمال الاجتماع، وتخللت فترات الاستراحة فيه، دوراً كبيراً في إضفاء جوّ مميز وشديد الخصوصية على الاجتماع، وكان مفاجئاً للمنظمين بحق، ردة الفعل الإيجابية التي أبداها الحضور بعد عرض الفيلم القصير الذي تضمن بانوراما مكثفة عن مسيرة اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين وبعض نشاطاتها الوطنية والتنظيمية، وعرض صور شهداء الحزب، والمترافقة بنشيد «رياح الشعب» الذي أخذ البعض يردده طوال فترة عرض الفيلم..

- كان حضور الرفاق الشيوعيين القدامى الذين تم تكريمهم في الاجتماع، وبعضهم تجاوز الثمانين، جليلاً ومؤثّراً، وقد تعامل معهم الجميع بدرجة عالية من الاحترام والتقدير.. وكان ملفتاً تواضعهم الشديد، وبدا أن تفاؤلهم بمستقبل الحزب والحركة الشيوعية لا يقل عن تفاؤل الشباب، بل ربما يزيد.. وقد أجرى محررو قاسيون مع بعضهم لقاءات قصيرة عبّروا فيها عن سعادتهم بالتكريم..

- بعض الضيوف ألقوا كلمات طويلة، فتسببوا لاحقاً بإلغاء أو تخفيف فترات الاستراحة، أو في ضغط فقرات أخرى..

- استهلك المجتمعون معظم عبوات المياه المخصصة للاجتماع نتيجة الحر الشديد و(الوجبة الدسمة).. وفي ربع الساعة الأخير، راح من يمتلك فائضاً من الماء، يساوم مازحاً من جف ريقه، قبل أن يسعفه بكأس ماء..

- (تسلبط) (الشوام) على أحد الرفاق من طرطوس الذي يدخن (عربي لف)، فأفرغوا له جعبة الدخان الأساسية، وربما الاحتياطية..

تكريم الشيوعيين القدماء

كرّم الاجتماعي الوطني الثامن عدداً من الشيوعيين القدماء من عدة محافظات، وقدم لهم شهادات تقدير باسم اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين..

والمكرمون هم:

١. محمد سعيد خلو (أبو فؤاد) -دمشق.
٢. محمد ميقري (أبو راشد) -دمشق.
٣. الشهيد حسين عاقو (عنه، ابنه رفيق عاقو) -دمشق.
٤. عبدي يوسف عابد - الحسكة.
٥. عبد المجيد درويش - الحسكة.
٦. د. أحمد طالب الكردي - حماة.
٧. خضر حسينو - حماة.
٨. فهد درة - حماة.
٩. يوسف كلثوم - طرطوس.
١٠. سمير اسحق -طرطوس.
١١. علي محمود علي - طرطوس.
١٢. خضر محمود علي - طرطوس.
١٣. ريمون صبحة - حمص.
١٤. مخول حنون -حمص.
١٥. خطار غالي - حمص.
١٦. خالد حمامي - حلب.
١٧. أحمد الدخيل — دير الزور.

وقد ألقى عدد منهم كلمات مقتضبة، شكروا فيها الاجتماع الوطني على هذه الالتفاتة، وثمّنوا عالياً الجهود التي تبذلها اللجنة الوطنية من أجل تحقيق وحدة جميع الشيوعيين السوريين في حزب واحد موحد قوي..



على هامش التكريم..

التقت قاسيون بعض الرفاق المكرمين، وسألتهم عن معاني التكريم بالنسبة إليهم..

❖ الرفيق فؤاد خلو. ماذا يعني لك هذا التكريم الذي خصتك به اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في الاجتماع الوطني الثامن؟

التكريم هو التفاتة كريمة نشكر اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين عليها، وهو مؤشر بسيط على العمل الدؤوب الذي تقومون به من أجل حفظ ذاكرة الحزب، ولاشك أيضاً أنه بادرة هامة تنم عن سعيكم لضم جهود كافة الشيوعيين السوريين إلى جهودكم لتوحيد الحزب ليأخذ القوة الكافية للنضال بين الجماهير.. ومن الجميل بالنسبة لي أن هناك من لم ينس تاريخنا ليفيد منه رفاق الحاضر والمستقبل، لأننا عانينا الكثير في بدايات نضالنا.

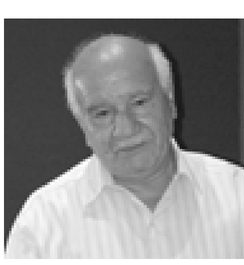
❖ الرفيق محمد ميقري أبو فؤاد. كيف تنظر إلى هذا التكريم؟

أنا في غاية السعادة لهذا الوفاء الذي يعد أبرز سمات الشيوعيين، وأتمنى اليوم بكل صدق أن يتوحد الشيوعيون في حزب واحد قوي، ونعود للنضال كما كنا في الطليعة دائماً.. أنا مسرور جداً جداً، وأشكر الرفاق في اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين على هذه الالتفاتة.. وأتمنى لأعمال الاجتماع النجاح والتوفيق..

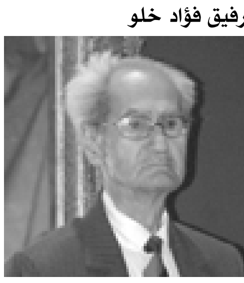
❖ الرفيق عبدي عابد (أبو جهاد). ما معنى تكريمك اليوم، وأنت من المناضلين الذين ساهموا تاريخياً، ويساهمون اليوم في رفع لواء حزب الطبقة العاملة؟

عندما انتسبنا إلى الحزب لم يكن همّنا ولا فكرنا يوماً بجزاء أو شكر، بل قبل كل شيء وضعنا نصب أعيننا النضال والعمل الجاد والتضحية في سبيل الشعب والوطن، وخاصة الطبقة العاملة والفلاحين. والنضال الذي خضناه واجب وطني وطبقي.. أما وقد جرى هذا التكريم اليوم، فهو يعني لي ربط الحاضر بكل آلامه وطموحاته، بماض ربما كان مخصباً، وهو في الوقت نفسه تقدير لذاك الزمن الغابر، الذي يعني لي شخصياً راحة ضمير، لأنني وضعت لَبنة متينة في هذا الصرح الذي كان يوماً ما عظيماً، وسيعود عظيما.

ملاحظة:
ستقوم قاسيون بنشر الكلمات المكتوبة التي ألقاها بعض المكرمين في العدد القادم.



الرفيق فؤاد خلو



الرفيق محمد ميقري



الرفيق عبدي عابد



قاسيون

الاجتماع الوطني الثامن لوحدة الشيوعيين السوريين

صحيفة اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين

أحد قرارات الاجتماع الذي تم التصويت عليه بشبه الإجماع (أربعة ضد)، هو اعتبار قاسيون صحيفة ناطقة باسم اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، وهذا القرار جاء تتويجاً للجهود التي بذلتها، وتبذلها الصحيفة منذ سنوات عدة لتكون قولاً وفعلاً، شكلاً ومضموناً، منبراً لجميع الشيوعيين السوريين الساعين لتوحيد حزبهم من أجل استعادة دوره الوظيفي، الوطني والطبقي، بالإضافة لكونها الصحيفة الأكثر جرأة ووضوحاً ومصداقية وموضوعية في طرح الهموم الاجتماعية — الاقتصادية، والوطنية، والديمقراطية

وهكذا، تكبر مسؤولية الصحيفة أكثر وأكثر، فهذه المهمة سترفع حجم التطلب منها إلى ذروته، وستضع على عاتق هيئة تحريرها وكوادرها ومراسليها مهاماً وأعباءً إضافية كبيرة سياسية وفكرية وتنظيمية، وهي التي ما توانت يوماً عن تحمل مسؤوليتها كرافع وموجّه ومنظّم، وكمحارب للفساد، ومدافع عنيد عن الوطن وعزته وممانعته، وعن حقوق الشعب وقواه الكادحة المنتجة ضد السياسات النيوليبرالية

تقرير عن سير عملية الحوار حول وحدة الشيوعيين مع الرفاق في الحزب الشيوعي السوري

وقدّم الرفيق حمزة منذر تقريراً مفصّلاً عن سير عملية الحوار مع الرفاق في الحزب الشيوعي السوري (النور)، على طريق توحيد الشيوعيين، هذا نصّه:





أيها الرفاق الأعزاء:

كان بودنا بعد سنة وخمسة أشهر على عقد الاجتماع الوطني السابع، الذي أطلق مبادرة ملموسة لتوحيد الشيوعيين السوريين، أن يحمل تقريرنا هذا البشرى للمجتمعين هنا، بأن الحوار مع الرفاق في الحزب الشيوعي السوري ـ فصيل النور ـ حول وحدة الشيوعيين السوريين قد أُنجز، أو قطع شوطاً كبيراً على طريق الوحدة، لكن الواقع ليس هكذا، فالحوار تقدم ببطء، وحقق في بعض جوانبه نتائج لا بأس بها بالقياس لما كانت عليه الحال سابقاً، وليس بالقياس لما هو مطلوب وضروري. أي أن الحوار لا يعتبر منتهياً أو منجزاً، بل مازال مستمراً حول عدة قضايا سنأتي عليها في سياق التقرير!

تعلمون أيها الرفاق أن ميثاق شرف الشيوعيين السوريين، الذي وقّعه أكثر من مائتي شيوعي في ٢٠٠٢/٣/١٥، شكّل نقطة انعطاف حاسمة على طريق وحدة الشيوعيين السوريين، وقد عكس مضمون الميثاق حينها مدى إصرار أعداد واسعة من الشيوعيين، سواء داخل الفصائل أو خارجها، على استعادة وحدة حزبهم الذي أنهكته الانقسامات المتتالية منذ أواخر الستينات من القرن الماضي.

فمنذ ٢٠٠٢/٣/١٥، بدأت في الحركة الشيوعية السورية، وبشكل مختلف عن سابقاتها، عملية التوجه الجدي نحو وحدة الشيوعيين السوريين، وكانت نقطة البدء في هذه العملية الصعبة، تشكيل إطار جامع لهم هو اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين بعد سبعة أشهر من توقيع الميثاق، والتي رفضت إعلان نفسها حزباً، بل راحت تطرح الحوار مع الجميع وسيلة لتوحيد الرؤية والإرادة والسير نحو الهدف الاستراتيجي، وهو توحيد الشيوعيين السوريين في حزب شيوعي واحد يلغي الحالة الفصائلية، ويؤدي دوره الوظيفي في حياة البلاد، ويستعيد ثقة الجماهير به.

أيها الرفاق:

عندما أطلق الاجتماع الوطني السابع مبادرته الوحدوية، لم يكن الموقف عاطفياً أو وليد لحظته، بل جاء فعلاً تراكمياً وإدراكاً معرفياً لما أنجزته اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين منذ ٢٠٠٢، سواء على صعيد التمسك الواعي بالمرجعية الماركسية ـ اللينينية بعيداً عن خطر الوقوع في الجمود والعدمية، والتمسك بالوصول إلى الاشتراكية كهدف استراتيجي، وصولاً إلى أن وحدة الشيوعيين السوريين وإعادة بناء الحركة الشيوعية في سورية أصبحت واجباً وطنياً وطبقياً لا يعلو عليه أي واجب آخر.

إن الدارس المنصف لمواقف ومبادرات اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين حول الوحدة وآليات تحقيقها، سيكتشف أننا جادون إلى أقصى حد في تحقيقها انطلاقاً من الأسس الموضوعية التالية:

الوحدة ضرورة، والإمكانية اليوم متوفرة لتحقيق هذا الهدف أكثر من أي وقت مضى.

الوحدة يجب أن تتم «من تحت لفوق».

الحوار يجب أن يتم على كل المستويات دون تمييز.

الوحدة ستتم عبر البوابة الرئيسية ألا وهي عودة للحزب للجماهير.

١ – إذا تقاعس الشيوعيون عن أداء دورهم المطلوب تحت أية ذريعة، فإن الجماهير الشعبية قادرة دائماً على إيجاد حزبها الشيوعي الحقيقي.

٢ – إن وقف مسلسل الانقسامات ووضع حد لإعادة إنتاج الأزمة، وإحداث الانعطاف المطلوب في حياة الحركة الشيوعية السورية بما يتلاءم مع الانعطاف الجاري إقليمياً ودولياً، والرد على الانتظار الطويل والعبثي لمجيء الوحدة من فوق، كل ذلك جعل شعارنا الرئيس لتحقيق الوحدة هو: «من تحت لفوق» دون استثناء أحد، وبغض النظر عن الموقع التنظيمي لأي شيوعي ابتعد عن الحزب أو أبعد بدون وجه حق، معتمدين على التراث الثوري والطبقي للشيوعيين السوريين، ومتجاوزين كل العوائق التي تقف في وجه هذه المهمة النبيلة.

٣ – إن ما يجمعنا اليوم أكثر بكثير مما يفرقنا، وقد علمتنا دروس الصراع والاستنزاف المريرة أن هناك ضرورة قصوى لتوحيد الصفوف، وأن المهام الوطنية والاجتماعية ـ الاقتصادية والديمقراطية التي تواجه شعبنا لا يمكن حلها إلا بتعزيز الوحدة الوطنية في بلدنا، وعلى الشيوعيين أن يكونوا موحدي الإرادة والعمل في حزبهم الشيوعي الواحد حتى يلعبوا دورهم المطلوب بين الجماهير وفي تعزيز الوحدة الوطنية في هذه الظروف الدقيقة.

٤ – إن الانخراط في عملية التوحيد يجب أن تكون متاحة لكل شيوعي يريد السير في هذا الاتجاه، وعلى الأسس التي سبق ذكرها. لذلك لا يجوز وضع فيتو على أي شيوعي مازال محافظاً على شرف اللقب ومنظومة الأخلاق الشيوعية. من هنا فإن منطق الفيتو لا يتماشى مع عقلية التوحيد، بل يتناقض معها.

٥ – لقد أثبتت التجارب التي عشناها منذ أواخر الستينيات وحتى الآن، أن عمق الأزمة في الحركة الشيوعية السورية يتناسب طرداً مع درجة الابتعاد عن الجماهير، كما أن ضرورة وسرعة عودتنا للجماهير يتوقف عليها عودة الجماهير إلى الشارع، وهذا يؤكد أن العوامل التي تحدد وحدتنا هي موضوعية ومتوفرة بامتياز، ولا ينقصها إلا ارتفاع وارتقاء درجة الوعي الذاتي لدى الشيوعيين لتحديد سرعة الوصول إلى الوحدة.

وعلى أساس ما أسلفنا، طرحت اللجنة الوطنية عدداً من المواقف ومبادرات التوحيد، التي ترافقت مع عمل دؤوب لتحقيق هذا الهدف، وسنتوقف عند بعضها فقط في هذا الوقت الذي بدأت تعلو فيه أصوات القواعد على امتداد البلاد، مطالبةً بإنجاز عملية التوحيد دون إبطاء..

تحت عنوان «مبادرة عن طريق وحدة الشيوعيين السوريين» بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٢، تقدم مجلس اللجنة الوطنية بمبادرة وحدوية محددة إلى رفاقنا في الفصيلين الشيوعيين، قيادات وكوادر وقواعد، وإلى جميع الشيوعيين خارج الفصائل، وأهم ما جاء فيها:

ـ اقتراح تشكيل مجلس تشاوري مركزي يضم ممثلي الفصائل الشيوعية بشكل متساو، وتؤخذ قراراته بالتوافق، ويحق له تشكيل فروع له بالمحافظات ويقرر لحظة الإعلان عن نفسه واسمه الرسمي في الوقت المناسب.

ـ مهمة المجلس التشاوري: الوصول على الأقل، لتنقية الأجواء بين الشيوعيين، وإيجاد أشكال العمل المشترك حول القضايا السياسية الكبرى والقضايا التي تمس مصالح الجماهير.

لكننا ـ ولشديد الأسف ـ لم نتلق أية استجابة أو ردود من قيادة الفصيلين (صوت الشعب، النور)، في حين كانت هناك استجابة واستحسان لمبادرتنا في صفوف العديد من الرفاق في القواعد وبعض الكادرات في الفصيلين، وكذلك في صفوف الرفاق والأصدقاء من خارج التنظيمات تأييداً وتشجيعاً لمواصلة العمل الدؤوب لجعل خيار الوحدة أمراً واقعاً يتجاوز الإعاقات التي تضعها بعض القيادات المتنفذة في طريق الوحدة بالتعارض مع شعار: «من تحت لفوق».

وهذا ما شجعنا على مواصلة شرف المحاولة على طريق الوحدة، ففي تقرير مجلس اللجنة الوطنية المقدم للاجتماع الوطني السابع في دمشق تاريخ ٢٠٠٩/١/١١ تقدمنا بالاقتراحات التالية للتوحيد:

الخيار الأول: العمل باتجاه نقاش وتحقيق مبادرتنا السابقة والمؤرخة في ٢٠٠٧/٦/٢٢ بمن حضر على مستوى المركز والمحافظات.

الخيار الثاني: تشجيع الحزبين (صوت الشعب، والنور) على التقارب وفتح الحوار بينهما، وخاصة أنهما يعملان تحت سقف الجبهة ولا موانع موضوعية من وحدتهما، بل هي ذاتية بحتة.

الخيار الثالث: إعلان استعدادنا الجماعي للانخراط في أي فصيل يقبلنا كأعضاء دون استثناء أحد، ودون المطالبة بأية مواقع شريطة التعامل معنا كأعضاء كاملي الحقوق والواجبات، مع الاحتفاظ بحقنا بإبداء رأينا حول مختلف القضايا مع رفع الأحكام العرفية في الفصيل الذي سيوافق على هذا الاقتراح، في فترة زمنية يتفق عليها، أي تجميد فصل العقوبات في النظام الداخلي.

إن كل ذلك يعني خلق نموذج جديد للتوحيد لا مكان فيه للمحاصصة والتوزيع المسبق للمكاسب، الشيء الذي كان سبباً في فشل جميع محاولات التوحيد السابقة.

تعلمون أيها الرفاق، كل من موقعه ومجال نشاطه، حجم ومدى ردود الفعل الإيجابية من قواعد الشيوعيين إزاء مبادرة اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، والتي أقرها الاجتماع الوطني السابع بالإجماع. وقد أعطت صحيفتنا «قاسيون» مساحة واسعة للآراء والمداخلات المتعلقة بأهمية المبادرة.

وإذا كانت استجابة الرفاق في قيادة «صوت الشعب» للمبادرة لم تخرج عن حالة المكابرة والادعاء باحتكار الرخصة الاسمية والرسمية لاسم الحزب، وكيل الشتائم لمن يخالفهم الرأي، فإن الرفاق في قيادة «النور» لم يتجاهلوا المبادرة، وبادروا مشكورين إلى إرسال رسالة رسمية مقتضبة باسم المكتب السياسي بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٤ موجهة إلى قيادة اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، يطلبون فيها، وبناء على شعار مؤتمرهم العاشر فتح باب الحوار المباشر في إطار الاقتراحين التاليين:

١ – تشكيل لجنة لتنظيم الحوار حول عدد من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي نتفق عليها معاً والتنسيق بشأنها.

٢ – الاتفاق على تنظيم التعاون العملي في ميادين ملموسة والقيام بأعمال مشتركة.

تلقت رئاسة مجلس اللجنة الوطنية بارتياح بالغ استجابة الرفاق الأولية، وناقشت بعمق رسالة المكتب السياسي، وبعثت برسالة جوابية مطولة جرى التذكير فيها بكل ما قامت به اللجنة الوطنية من مبادرات وسلوك عملي على طريق وحدة الشيوعيين السوريين منذ توقيع ميثاق شرف الشيوعيين السوريين في ٢٠٠٢/٣/١٥ وصولاً للاجتماع الوطني السابع في ٢٠٠٨/١/١١. ومما جاء في رسالة الرد ما يلي:

«إننا جاهزون لفتح باب الحوار المباشر وتحديد أهدافه وسقفه الزمني، وموافقون على تشكيل لجنة لتنظيم عملية الحوار، ونرغب بأن تصل نتائج الحوار ليس فقط إلى الاتفاق «حول عدد من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية» كما جاء في اقتراحكم، بل أيضاً الاتفاق على جميع الأسس المبدئية التي تجعل عملية الوحدة أمراً واقعاً لا عودة منه».

وجاء في الرسالة أيضاً: «مثلما كانت وحدة الشيوعيين السوريين ضرورية دائماً، فهي اليوم ضرورية ومستعجلة أيضاً، لأنها في ظل تطور الأوضاع الدولية والإقليمية المتفجرة، والأخطار التي تحيق بسورية، أصبحت أمراً ملحاً لا يقبل التأجيل، وهي عامل أساسي مكون للوحدة الوطنية وتعزيزها في مواجهة المخططات الامبريالية والصهيونية».

أيها الرفاق:

عقدت لجنة الحوار المركزي المكونة من عشرة رفاق، خمسة عن كل طرف، اجتماعها الأول بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٢٤. وفي اجتماعها الثاني والثالث تمكنت من إقرار ورقة العمل المشتركة، وأصدرنا بلاغاً مشتركاً في ٢٠٠٨/٤/١٣، وبعد ذلك التاريخ تباطأت وتيرة الاجتماعات والحوار في المركز، وبدل الاجتماع كل أسبوعين حسب ورقة العمل المشتركة، أصبحت المدة الفاصلة بين اجتماعين تزيد على الشهرين، الأمر الذي اضطرت فيه رئاسة اللجنة الوطنية إلى إصدار بلاغ بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٤ جرى التأكيد فيه على وفدنا في لجنة الحوار بضرورة الطلب من الرفاق الآخرين عدم التباطؤ في الحوار، وضرورة إيصاله إلى أهدافه المرجوة، ومع كل ذلك بقيت وتيرة الحوار على بطئها غير المبرر.

وفي الاجتماع الرابع للجنة الحوار المركزية مطلع حزيران ٢٠٠٨، تم الاتفاق على تشكيل خمس لجان فرعية للحوار حول المواضيع التالية:

١ – تحديد سمة المرحلة.
٢ – سبل الخروج من الأزمة.
٣ – عوامل نهوض الحركة الثورية العالمية.
٤ – الماركسية اللينينية اليوم.

الوحدة تعني إعادة بناء الحركة واستعادة دورها الوظيفي، وليس تلصيق الفصائل الموجودة لصقاً.

مثلما نشعر بأن ما أنجز من الحوار حتى الآن غير كاف ودون المستوى المطلوب، كذلك لا ننكر بأن ما تحقق حتى الآن ليس قليلاً بالقياس لما كان سابقاً..

٥ – رؤية تنظيمية معاصرة لحزب شيوعي سوري.

وها قد مضى عام وثلاثة أشهر على بدء الحوار، وها هي النتائج بالوقائع والأرقام:

الاجتماعات:

ـ ستة اجتماعات للجنة الحوار المركزية.

ـ عشرون اجتماعاً للجان الفرعية (بمعدل أربعة اجتماعات لكل لجنة).

النتائج:

أ – توصلنا إلى توافقات مشتركة في ثلاث لجان، وتمت صياغة هذه التوافقات في أوراق موقعة من الطرفين وبمساعدة مباشرة من لجنة الحوار المركزية، وهذه اللجان هي:

١ – سبل الخروج من الأزمة.
٢ – الماركسية اللينينية اليوم.
٣ – عوامل نهوض الحركة الثورية.

ب – لم نتوصل إلى اتفاق نهائي في لجنتي التنظيم وتحديد سمة المرحلة، لكن تم الاتفاق في لجنة الحوار المركزية على متابعة الحوار بشأنهما ليس في اللجان الفرعية، بل من لجنة الحوار المركزية نفسها لاحقاً.

ج – بسبب التباطؤ في الحوار الذي لم ينجز للآن، لم تطرح للنقاش مبادرتنا المقرة في الاجتماع الوطني السابع بالشكل الذي قدمت فيه، ومع أن رفاقنا في فصيل النور لم يكونوا راغبين بنقاش بنود المبادرة قبل إنجاز أوراق العمل، أدرجت المبادرة في ورقة العمل المشتركة للنقاش لاحقاً.

د – التزاماً منا بعدم إخفاء أية حقائق عن الرفاق، هذا هو ملف الحوار بين أيديكم ويتضمن المتفق والمختلف عليه:

١ – ورقة العمل المشتركة.
٢ – أوراق العمل الخمس المقدمة من كل طرف.
٣ – وأوراق التفاهمات الثلاث التي توصلنا إليها.

ملاحظات عامة:

ـ لم يجر التقيد بورقة العمل المشتركة لجهة الاجتماعات أو لجهة نقل معلومات غير دقيقة عن إنجاز الحوار ووقف التنسيق في المحافظات.

ـ كنا قد أكدنا في البلاغين الصادرين عن اللجنة الوطنية ضرورة تسريع الخطى في الحوار ووضع سقف زمني لإنجازه.

ـ لم يكن التنسيق المركزي على المستوى المطلوب.

ـ مثلما نشعر بأن ما أنجز من الحوار حتى الآن غير كاف ودون المستوى المطلوب، كذلك لا ننكر بأن ما تحقق للآن ليس قليلاً بالقياس لما كان سابقاً، ومن هنا نحن متمسكون بغذ السير على طريق وحدة الشيوعيين السوريين على الأسس ذاتها التي انطلقنا منها، وهي:

– الوحدة ضرورة، والإمكانية اليوم متوفرة لتحقيق هذا الهدف أكثر من أي وقت مضى.
– الوحدة يجب أن تتم «من تحت لفوق».
– الحوار يجب أن يتم على كل المستويات دون تمييز.
– الوحدة ستتم عبر البوابة الرئيسية ألا وهي عودة الحزب للجماهير.
– الوحدة تعني إعادة بناء الحركة واستعادة دورها الوظيفي، وليس تلصيق الفصائل الموجودة لصقاً.
– يمكن التغلب على الإعاقات في طريق الوحدة عبر العمل الجماهيري والسياسي، واستمرار تقديم المبادرات وتطوير النشاط، وعند ذاك ستضطر هذه القيادات إلى التعاطي مع الحالة، وإلا ستكون مهددة بالانعزال والتقوقع النهائي.

قضية الوحدة قضية نبيلة وتحتاج إلى صبر وعمل دؤوب وتضحيات، وليس ذلك مستحيلاً على الشيوعيين الحقيقيين، لذلك سنتابع السير على طريق الوحدة مهما كانت الصعوبات.

■■

التقرير العام لمجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين المقدم للاجتماع الوطني الثامن

وقدّم الرفيق د. قدري جميل التقرير العام لمجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين:



١- الأزمة الرأسمالية

إن اللحظة التي توقعناها وطالما انتظرناها، قد حلت أخيراً. تعلمون جميعاً أن نقطة الانطلاق في منهج تحليلنا وممارستنا منذ ٢٠٠٣، لحظة انطلاق اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، بنيت على أساس أن طريق الرأسمالية مسدود بشكل نهائي، وأن مرحلة التراجع التي عاشتها الحركة الثورية العالمية في النصف الثاني من القرن العشرين قد انتهت موضوعياً. وحينما توقعنا ذلك على أساس احتمال انفجار أزمة الرأسمالية التي كانت تدفعها مسبقاً إلى الحرب وإلى توسيع رقعة الحرب، لم يوافقنا الكثيرون في رأينا، على أساس أنه ضرب من التفاؤل الذي لا يستند إلى معطيات موضوعية كافية.

والآن، بعد أن أصبحت الأزمة حقيقة واقعة، من المهم أن نتبين آفاقها وآجالها ونتائجها، لأن ذلك يحمل أهمية كبيرة على كل التطور العالمي والإقليمي وتطور بلادنا ذاتها.

عندما قلنا قبل ست سنوات إن أزمة عميقة قادمة، قالوا عنا إننا طوباويون، بل مجانين! واليوم أصبح المجنون من ينكر الأزمة وتداعياتها.

عندما قلنا قبل ست سنوات إن المخرج الوحيد للرأسمالية هو الحرب وتوسيع رقعتها قالوا عنا إننا متشائمون، بل مهوّلون.

عندما قلنا قبل خمس سنوات، وبعد احتلال بغداد، إن الامبريالية الأمريكية محكومة بالفشل، قالوا عنا إننا مبالغون، بل مهوّنون...

واليوم نقول إن النظام الرأسمالي العالمي محكوم بالانهيار خلال المدى التاريخي المنظور، وليقولوا عنا ما يشاؤون...

قلنا سابقاً من على هذا المنبر، إن استمرارية اللجنة الوطنية وصعودها المطّرد هو اكتشافها باكراً أزمة الرأسمالية القادمة، وبناء على ذلك توقعها الصعود العام للحركة الثورية العالمية التي نحن جزء لا يتجزأ منه. واليوم نتساءل: ما هو سر اكتشاف هذا السر؟ إنه ببساطة الالتزام بالماركسية - اللينينية كمنهج في التفكير والممارسة بعيداً عن حرفية النص، وأبعد من بعيد عن النفس العدمي التصفوي تجاه الماركسية... إن الماركسية - اللينينية تثبت اليوم من جديد تفوقها المعرفي والنظري والسياسي والعملي على كل المدارس الأخرى..

إذاً، ما هي الاستنتاجات الرئيسية والأسئلة الكبرى التي تضعها أمامنا الأزمة الحالية:

١ – إن اندلاع هذه الأزمة قد حسم الصراع النظري الذي استمر لأكثر من مائتي عام بين المدرسة الكلاسيكية للاقتصاد السياسي التي كان ماركس قمتها، وبين المدرسة النقدية الميركانتيلية الربوية، فالأخيرة انطلقت من فكرة أن الثروة تصنع الثروة وأن المال يصنع المال، محاولة أن تخفي المصدر الحقيقي للثروة المتجددة. وهي مع كل تفريعاتها المعاصرة وصولاً إلى الكينزية، كانت تعكس مصالح البرجوازية وأصحاب الثروة، بينما كان أهم اكتشاف قامت به المدرسة الكلاسيكية هو أن مصدر الثروة وتجددها هو العمل، الذي سمح بإنتاج نظرية القيمة التي طورها ماركس وصولاً إلى القيمة الزائدة...

قد يظن البعض أن هذا الكلام نظري بحت ولا مكان له هنا.. لا قطعاً، إن الأزمة الحالية تمتد بجذرها الحقيقي إلى المدرسة النقدية الميركانتيلية، التي لم تخرج التعامل حتى مع الأزمة الحالية عن الإطار النقدي، وأهمها ضخ النقود في المصارف وشركات التأمين والأسواق المالية بشكل لا سابق له.

لقد بلغ الدين العام الأمريكي منذ عام ١٩٤٤ حتى آذار ٢٠٠٨: ٤,٨ تريليون دولار، في أيلول أصبح ١٠ تريليون، في آذار ٢٠٠٩ أصبح ١٣ تريليون.... أي أن الرأسمالية ضخت في الأسواق خلال ستة أشهر من أيلول ٢٠٠٨ إلى آذار ٢٠٠٩: ٣ تريليون، أي ٣٠٪ مما كانت قد ضخته خلال ٦٥ عاماً، فتصوروا بأي تسارع تتفاقم الأزمة.

لماذا نقول إن الصراع النظري الذي امتد إلى مائتي عام قد حسم اليوم؟ لأن أنصار هذه المدرسة ومنظريها وإعلامييها يقولون بالفم الملآن: إن علم الاقتصاد السياسي قد فشل، أو يقولون إنه لا وجود لعلم اقتصاد - سياسي. نعم صحيح، لقد أُثبت أن ما كان يدعونه علماً قد هوى وانهار تحت ضربات هذه الأزمة. ونحن نقول إذا كان ما يدعونه علماً قد انهار باعترافهم، فإن علمنا، أي الاقتصاد - السياسي الماركسي - اللينيني يتطور ويتعافى، ويثبت أفضليته وتفوقه المطلق، لدرجة أنه يمكننا القول دون مبالغة إنه العلم الوحيد في هذا المجال.

والأهم أن تداعيات هذه النتيجة لن تبقى في إطار الاقتصاد السياسي، بل ستمتد الموجة إلى كل المجالات الفكرية والسياسية والعلمية، وهو ما سنراه لاحقاً، ويجب أن نكون متهيئين للتعامل معه، مما سيحمّلنا كشيوعيين مسؤوليات إضافية.

٢ – لماذا نقول إن هذه الأزمة يمكن أن تكون نهائية؟ إذا كان البنتاغون يتوقع أن تؤدي هذه الأزمة إلى صدمات داخلية استراتيجية يمكن أن تؤدي إلى تفكك الولايات المتحدة، فلماذا يجب أن نكون أقل تشاؤماً منه؟

نعم، إن هذه الأزمة مع أنها تكرر ملامح كثيرة من الأزمات السابقة، إلا أنها غير مسبوقة للأسباب التالية:

أ – انتهى توسع وانتشار الرأسمالية على طول وعرض الكرة الأرضية ولم تبق نقطة لم تصل إليها، كما كان الأمر في أزمات القرن العشرين، وخاصة بعد سقوط الاتحاد السوفييتي وتفككه وتحوله إلى اقتصاد السوق الوحشي وبعد انتقال الصين إلى اقتصاد السوق وترسملها...

وإذا كان حل الأزمات السابقة يجري عبر توسع الرأسمالية استعمارياً في بادئ الأمر، ومن ثم عبر السيطرة على الأسواق، وكانت الحروب مجرد أداة لإعادة اقتسام مناطق النفوذ بين المراكز الكبرى، فإن هذا الحل أصبح غير ممكن بسبب الإشباع الذي وصلت إليه الكرة الأرضية رأسمالياً..

ب – إذاً، إذا كانت الحرب سابقاً بين المراكز الكبرى هي فقط طريقة لإعادة تقاسم مناطق النفوذ، فإنها اليوم إضافة لذلك، تحولت إلى أداة ضرورية لحل التناقض المستعصي الذي ينتصب أمامها بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج، فمصلحتها التي تضطرها للحفاظ على نمط توزيع الثروة غير العادل الحالي، تدفعها باتجاه أكبر تدمير ممكن للقوى المنتجة ولمكونها الأساسي البشر وخاصة في أماكن تواجدهم الكثيفة خارج بلدان المراكز الرأسمالية.. وهي ترى في ذلك الحل الوحيد لأزمتها..

إذاً هل الحرب وتوسعها أمر محتوم؟ إذا لجأنا إلى التاريخ نرى أنه لم تجر إلى الآن سابقة أزمة دون حرب، فالحرب الأولى والثانية كانت نتيجة أزمات دورية لفائض الإنتاج.. واطلعنا أخيراً على خطاب لستالين في عام ١٩٣٠ نشرته الصحافة الروسية الحالية ضمن مقال عنوانه ما أشبه اليوم بالبارحة... يقول فيه: «قبل عامين ونصف في ظل الازدهار الذي كانت تدعيه الرأسمالية عندما تنبأنا بالأزمة قالوا عنا: مجانين! واليوم نقول: إن الحرب قادمة ويجب الاستعداد لها»، وهو ما جرى باكراً، وهل كان يمكن للاتحاد السوفييتي أن يربح معركته في الحرب الوطنية العظمى دون هذا التنبؤ المبكر الذي سمح له بالاستعداد لرد العدوان والانتصار اللاحق. نعود إلى السؤال نفسه: هل الحرب قدر لا راد له؟ وجواباً عليه إذا أخذنا بعين الاعتبار أن أزمة فائض الإنتاج أصبحت مستمرة، يمكن أن نقول الآن إن الميل نحو الحرب عند الإمبريالية هو أمر محتوم، فهل يمكن ردع هذا الميل وإفشال مخططاتها استراتيجياً؟ إذا لم تكن لدينا القدرة على تغيير ميلها نحو الحرب، ولكن القدرة موجودة للردع والرد والإفشال....ومثال العراق أكبر دليل على ذلك، إذ أنهم كانوا يريدون إنهاء الوضع في العراق والانطلاق نحو إيران قبل ٢٠٠٨، الموعد المتوقع لديهم لانفجار الأزمة الاقتصادية، والذي حدث أن حساب الحقل لم يركب مع حساب البيدر، فاندلعت الأزمة قبل انتهاء تنفيذ المهمة العسكرية استراتيجياً، فتعقدت أمورهم أكثر، مما دفعهم لإحداث تغييرات جدية في الأدوات المستخدمة لتنفيذ المهمة الاستراتيجية والتي مازالت قائمة، ألا وهي إنقاذ الرأسمالية العالمية وعلى رأسها الأمريكية.

والحال هكذا يجب الرصد الدائم لنوايا الامبريالية الأمريكية واستكشافها باكراً، لأن في ذلك ضمانة لإفشالها.. والضمانة التي لا تقل أهمية هي أن كل ما كانوا يريدون تحقيقه منذ عام ٢٠٠١ وحتى الآن قد تحقق عكسه والحمد لله، مما يدل على خلل جوهري في الحسابات الاستراتيجية لديهم..

ج – سؤال كبير تطرحه الأزمة: ما هو المخرج؟ ما هو البديل؟:

بعيداً عن الوصفات الجاهزة والأفكار المسبقة، واستناداً إلى معرفة الواقع نفسه، يجب أن نلاحظ التالي: إن الانعطافات الكبرى في سير البشرية كانت عادة غير متوقعة بالنسبة للوعي الاجتماعي العادي.. مثلاً لو وضعنا أنفسنا افتراضياً في عام ١٩٠٠، كم عدد الذين كانوا سيتوقعون لوحة العالم في عام ١٩٢٠؟ وكذلك لو وضعنا أنفسنا في عام ١٩٢٠ من كان سيتوقع ماذا سيجري عام ١٩٤٥؟ وإذا وضعنا أنفسنا في عام ١٩٤٥ - من كان سيتوقع ماذا سيجري عام ١٩٩١؟ وهكذا لو استمرينا بالافتراض نحن الذين عشنا في عام ١٩٩١، كم عدد الذين توقعوا ٢٠٠٩ أي ما يجري الآن؟ لذلك فلننظر بهذا المنطق نفسه إلى نهاية عقد من اليوم، ماذا سيجري، وما الذي يجب أن يجري؟ فلننظر من علو ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٥ ولنتوقع غير المتوقع، لأن الذي يجري في التاريخ عادة هو غير المتوقع بالنسبة للوعي الاعتيادي، ولكن ليس بالنسبة للوعي الطليعي... إن الوعي الطليعي قادر على استشفاف المستقبل بملامحه الرئيسية على الأقل.. قلائل في التاريخ استطاعوا ذلك وعلى رأسهم ماركس، أنجلس، ولينين.... إن ما يجري اليوم تنبأ به ماركس باتجاهاته العريضة، وثورة أكتوبر تنبأ بها لينين قبل عقد من حدوثها لذلك استعد لها..

والقول هكذا، يمكننا أن نطمئن جميع الذين خابت ثقتهم بأفكارهم وبأنفسهم، نتيجة الانهيارات التي حصلت في أواخر القرن الماضي، والذين انتقل قسم منهم إلى متراس العدو، وبقي قسم آخر يمني نفسه بالتفاؤل التاريخي قاعداً منتظراً القضاء والقدر، معتبراً الاشتراكية فكرة سابقة لأوانها بأحسن الأحوال... الآن نحن الذين ما بدلنا تبديلاً نقول لكل هؤلاء: اطمئنوا، مازال الخط العام لسير البشرية هو نحو الاشتراكية عبر القضاء على الرأسمالية، ومازالت سمة عصرنا الذي دشنته ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى هي الانتقال إلى الاشتراكية.

إن الاشتراكية تدق الباب الآن بقوة لأنها المخرج الوحيد للآلام والمآسي والمشاكل التي سببتها الرأسمالية، نعلم إنه تفاؤل تاريخي، ولكنه مبني على الوقائع وعلى الواقع. إن الاشتراكية اليوم هي على جدول أعمال البشرية جميعاً. إن قول وفعل ذلك هو ما يميزنا كشيوعيين ثوريين...

نعم، ليست مهمتنا لا تجميل الرأسمالية ولا تخفيف أضرارها، بقدر ما هي القضاء عليها عبر الفعل الواعي المستند إلى التوازنات الحقيقية الموجودة في المجتمع باتجاه تغييرها كي تصب محصلتها في الاتجاه الذي نريد.

إن الرأسمالية أصبحت غير قادرة على حل أية مشكلة تواجه البشر والكرة الأرضية، وإذا كان الخيار سابقاً هو بين البربرية والاشتراكية، فإن استفحال البربرية يدفعنا للاستنتاج أن الخيار اليوم أصبح أصعب، ولكنه واقعي، وهو بين تدمير الحضارة البشرية وبين الاشتراكية. الرأسمالية تعني تدمير البشرية، والاشتراكية تعني الحفاظ على البشرية وتطورها اللاحق.. هذا هو الخيار ولا يوجد غيره.

أيتها الرفيقات والرفاق، أيها الضيوف الأعزاء:

لقد استفضنا قليلاً في بحث طبيعة الأزمة العالمية الحالية وتداعياتها العالمية، لأن الانطلاق الصحيح من هذه النقطة يسمح لنا بفهم أفضل للوضع الإقليمي والداخلي وفي تحديد مهماتنا العامة أمام وطننا وشعبنا، وخاصة في مجال وحدة الشيوعيين السوريين.

◄

٢ . الوضع الإقليمي:

فشلت إدارة بوش في تنفيذ المخططات العسكرية الاستراتيجية في المنطقة ضمن الآجال المطلوبة منها، والآجال جزء أساسي مكوّن للاستراتيجية، وهي لو نجحت لما رأينا اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية بالشكل الذي نراه اليوم، لأن النجاح في السيطرة على الحوض النفطي الذي يضم ٧٠٪ من احتياطات النفط العالمية وامتلاكه بطريقة الاستعمار القديم، كان سيضمن وضع الدولار عالمياً عبر تأمين تسعير النفط بالدولار إلى أجل غير مسمى. ولكن هذا لم يحصل بفضل المقاومات المجيدة التي حصلت والتي لم يحسب حسابها بالشكل الصحيح...

والأمر كذلك، اضطرت الجهات الحاكمة الأمريكية لإحداث تغيير جدي في المخططات لضمان تنفيذ الأهداف الاستراتيجية نفسها. وكان مجيء أوباما إيذاناً بذلك، ونحن من جهتنا لن نصاب بأية خيبة أمل منه، لا سابقاً، ولا الآن، ولا لاحقاً، لأننا لم نبن عليه أصلاً أية بارقة أمل، ونعتقد أنه لن يخيب ظننا ...

فما الجديد في استراتيجية أوباما؟ إذا كان الوضع يتطلب من بوش أخذ بلدان المنطقة واحدة واحدة، فإن أوباما مضطر أن يأخذها بالجملة، ولكن بطريقة جديدة، وبما أن القوة العسكرية الأمريكية كما تبين لا تفي بالغرض، ناهيك عن انعكاسات خسائرها داخلياً على المدى المتوسط القادم، فالاتجاه هو إشعال المنطقة من باكستان إلى القفقاس عبر تفجير تناقضاتها الداخلية المصطنعة، الدينية والقومية والقبلية، وهذا ما يفسر نقل مركز الثقل تدريجياً إلى أفغانستان وباكستان، وما يفسر توتر الأوضاع السريع في باكستان الذي يجعل الكثيرين ينبهون من خطر انهيارها كدولة، ونعتقد أنه إذا جمعنا ما جرى في باكستان وحولها مؤخراً نفهم من؟ وكيف يدير اللعبة؟ فمن اغتيال بوتو، إلى إبعاد مشرف، إلى أحداث بومباي، إلى زيادة التواجد العسكري الأمريكي المكثف في أفغانستان، إلى القصف الأمريكي الجوي المستمر في باكستان، إلى تعيين هيلبروك مفتت يوغوسلافيا مسؤولاً عن السياسة الأمريكية في باكستان وأفغانستان... كل ذلك يجعلنا نؤكد أن الإدارة الأمريكية الحالية تريد تفجير الوضع في باكستان بشكل واعٍ، لأن تداعياته سيكون لها تأثير كبير على محيطها من الهند إلى آسيا الوسطى إلى إيران.. وإذا أضفنا إلى ذلك التوتر الجاري في جيورجيا وحولها بسبب المناورات الأطلسية وأوضاعها الداخلية، تتضح الصورة أكثر، فقد أخذ قوس التوتر المعروف بين طرفي كماشة التوتر في باكستان والقفقاس، وانفجار التوتر في هاتين النقطتين سينتقل بالتالي إلى القوس بأكمله الذي يقطنه قرابة المليارين من بني البشر، وهكذا تتضح الملامح الأساسية للخطة الاستراتيجية الجديدة - خطة أوباما التي يقتضي تحقيقها إعادة انتشار للقوات الأمريكية الموجودة في المنطقة تحت شعار انسحابات جزئية من جهة وتكثيفات جزئية من جهة أخرى.. ماذا يمكن أن يحقق هذا المخطط في حال نجاحه المستحيل كما يفترضون:

١ – إضعاف المنافسين الكبار للولايات المتحدة الأمريكية عبر مشاغلتهم في مناطق على خاصرتهم - الصين، روسيا، أوروبا - مما يمكن أن تستنفد قواهم التي هي أحوج ما يكونون إليها في نموهم الاقتصادي الجاري على قدم وساق.

٢ – تأجيل بحث وضع الدولار كعملة عالمية إلى أجل غير مسمى.

٣ – تحقيق جزئي لنظرية المليار الذهبي لتخفيف الهجوم الجاري عالمياً، من بلدان الجنوب بالدرجة الأولى، على نمط توزيع الثروة العالمي غير العادل وغير المتكافئ.

٤ – منع انتقال الأزمة إلى الداخل الأمريكي اجتماعياً وسياسياً، لأن توتراً وحروباً من هذا النوع ستؤمن إلى أمد متوسط وضع المجمع الصناعي - العسكري، ووضع الدولار.

الواضح أن الذي أعاق وسيعيق تحقيق هذا المخطط هو سرعة وتسارع تطور الأزمة في المراكز نفسها وفي مركز المراكز - الولايات المتحدة الأمريكية - وكذلك العامل الذي ليس أقل أهمية، مقاومة الشعوب المستهدفة، والدعم الدولي المتصاعد الذي ستحصل عليه من منافسي أمريكا المتضررين من سياستها.

والآن ننتقل إلى منطقتنا وإلى الصراع العربي - الإسرائيلي في ضوء كل ذلك.. إذا كان الهدف الاستراتيجي الأول لدى الإمبريالية الأمريكية هو النفط، فإن الهدف الثاني هو أمن إسرائيل، فكيف يمكن تأمين هذين الهدفين في ظل انفجار الأزمة؟ وفي ظل ازدياد التزامات الامبريالية الأمريكية في مناطق أخرى أكثر بعداً.

نعتقد أنه تكوّن رأي ثابت لدى أصحاب القرار أمريكياً، أنه لم يعد من الممكن تأمين هذين الهدفين بآن واحد بوسائل عسكرية واقتصادية فقط، من جهة لأن إمكانيات الولايات المتحدة تضعف باستمرار وبسبب الأزمة مؤخراً، ومن جهة أخرى لأن المقاومات والممانعات رفعت كلفة تغطية إسرائيل كثيراً بشكل أصبح لا قبل لأحد بتحمل هذا العبء.

من هنا جاءت استراتيجية التهدئة حول إسرائيل لحين حل المهام الكبرى الأخرى في قوس التوتر. هذه الاستراتيجية المترافقة مع التلويح بالعصا إسرائيلياً وأمريكياً ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً. ومع الأسف الشديد، تحولت دول الاعتلال العربي إلى جزء مكوّن أساسي لهذه الاستراتيجية.

إننا نعتقد جازمين أن وضع الكيان الصهيوني قد تغير جذرياً، فهذا الكيان الذي كان باستطاعته احتلال أراضي ثلاث دول عربية في ١٩٦٧ تعادل ٣ أضعاف مساحته في ستة أيام، لم يستطع في ٢٠٠٩ خلال ٣٣ يوماً أن يخضع أقل من ٤٠٠كم٢ هي مساحة غزة الصامدة البطلة التي أثبتت أن العين يمكن أن تقاوم المخرز كما قال أديبنا الكبير عمر الفاخوري..

لذلك، وانطلاقاً من كل ما تقدم، نرى أنه ينشأ وضع تاريخي جديد حول الكيان الصهيوني وفيه، ونرى أن الهوة التي كانت كبيرة أصبح لا يمكن ردمها. لذلك نحن الذين وافقنا على القرار ٢٤٢ في ١٩٦٧ في ظرف دولي محدد، وفي توازن قوى محدد، نقول اليوم إن الوضع أصبح جاهزاً موضوعياً لحلول جذرية مع الكيان الصهيوني، وخاصة في ظل تداعي النظام الرأسمالي العالمي الذي كان الحامي الأساسي له، وفي ظل تغير موازين القوى المستمر لمصلحة قوى التحرر والتقدم والاشتراكية. لذلك علينا أن يكون لدينا هنا مشروعنا الوطني، المتميز بجذريته.

إن عدم إقامة الدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني حسب القرارات الدولية، والالتفاف على حق العودة وإجهاضه، سينقل القضية إلى مستوى جديد كلياً بما فيه بحث ضرورة تطبيق القرار القديم رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ (التقسيم) الذي رفضناه في حينه.. لأن استمرار عدم تطبيقه يلغي المشروعية الدولية لوجود إسرائيل والذي قضى بإنشاء دولتين، والذي ألغي بالأمر الواقع، ويمكن أن ينشأ وضع مستقبلاً يصبح فيه هذا الأمر الحد الأدنى الذي نقبل به في ظل التغيرات والتداعيات العالمية المعروفة الآتية... وحينها يصبح عدم تنفيذ هذا القرار يتطلب تنفيذ أمر واقع جديد ستفرضه موازين القوى المستجدة عالمياً وإقليمياً والتي سنعمل مع غيرنا من الوطنيين الشرفاء على صنعها... المهم أنه يجب أن نفكر جدياً في كيفية انعكاس الانهيار الرأسمالي الحالي على إسرائيل ومستقبلها في المنطقة، والملفت للنظر أن العديد من المنظرين الصهاينة أصبحوا يضعون على جدول الأعمال احتمال زوالها القريب..

◄





٣. الوضع الداخلي:

ما يقلقنا في الوضع الداخلي هو التدهور المستمر لمستوى معيشة الجماهير الكادحة في ظل السياسات الليبرالية الاقتصادية - الاجتماعية. لن نتكلم شعارات بل أرقاماً:

عند بدء تنفيذ الخطة الخمسية العاشرة اعتمد رقم ١١٪ من السكان يعيشون على حد الفقر الأدنى (دولار يومياً)، و٣٠٪ من السكان يعيشون على حد الفقر الأعلى (دولارين يومياً)، ومع اختلافنا مبدئياً على تحديد مستوى الفقر الأدنى والأعلى بهذا الشكل، إلا أننا يمكننا اعتمادها كمؤشر قياس فقط لا غير... الأرقام الأخيرة وهي صحيحة ولو لم تعلن حتى الآن، تقول إن حد الفقر الأدنى ارتفع في ٢٠٠٨ إلى ١٤٪ والأعلى إلى ٤٤٪... فهل هناك دليل أكبر من ذلك على الفشل المدوي للسياسات الليبرالية التي وعدتنا بأنهار الحليب والعسل؟ والأسوأ أن إعادة التوزيع هذه لم تجر حتماً ضمن سياق عام للنمو في البلاد، فالأرقام المعلنة هي أرقام غير صحيحة واقعياً، حتى ولو كانت صحيحة حسابياً، لأن طريقة حسابها تعتمد المنهج النقدي الميركانتيلي الفارط الذي تبنى عليه كل حساباتنا القومية منذ الاستقلال.. ولو احتسبنا النمو الذي تبنى على أساسه أرقام الاقتصاد الحقيقي في القطاعات الإنتاجية، لتبين ليس تراجع الدخل الوطني الحقيقي، بل انهياره، وهذا الميل نعتقد أنه سيتعزز هذا العام رغم الموسم الأفضل نسبياً من العام الماضي، بسبب السياسات الزراعية الارتجالية التي رفعت الدعم عملياً بكل أشكاله عن الزراعة، مما لن يؤثر فقط عليها، وإنما على كل دورة الاقتصاد الوطني.

إن الفريق الليبرالي في إدارة الاقتصاد يقود البلاد إلى كارثة، وبعد وقوعها سيقول: «ما كان هيك قصدنا»، وسيستخدم الأزمة العالمية كغطاء لفشله، مع أن مشاكلنا تعود جذورها إلى ما قبل انفجار الأزمة.

مع ذلك، للحق يجب أن يقال: إنه ليس كل ما يريده هذا الفريق يجري على هواه. صحيح أنه في موقف المبادرة والهجوم على المكاسب المتحققة للجماهير الكادحة خلال العقود الماضية، ولكن ليس كل هجماته تؤتي ثمارها بفضل المقاومة التي يلاقيها في المجتمع والتي يلعب فيها اتحاد العمال والفلاحين دوراً هاماً، وكذلك الإعلام الوطني، ولا بد من التنويه بالدور الذي تلعبه مؤخراً قاسيون وأختها النور..

فالشهور الثلاثة الماضية شهدت هجوماً شاملاً للفريق الليبرالي على أربعة محاور: قانون العمل - قانون التأمينات الاجتماعية - سعر الصرف - دعم المازوت..

ويمكن القول إنه لولا المقاومة التي حصلت في مجلس الشعب وفي المنظمات الجماهيرية وفي الصحافة لنجح هذا الهجوم على جبهاته الأربع، ولكن الآن يمكن أن نقول إنه فشل وتخبط على ثلاثة محاور، ونجح بتأخير عام ونصف، في ملف رفع الدعم عن المازوت، مما يقودنا إلى استنتاج هام: إن المعركة مازالت محتدمة في البلاد حول آفاق التطور الاقتصادي - الاجتماعي، ونتيجتها النهائية سيحددها ميزان القوى الاجتماعي المتشكل، والذي يعاد تشكله باستمرار عبر معارك عديدة من مختلف الأنواع لا يمكن أن تجري خارج الإحداثيات الإقليمية والعالمية.

والذي نريد لفت الانتباه إليه اليوم، هو أن ما يمثله الفريق الليبرالي قد انكسر عالمياً، وهو في طور الانحسار، لذلك نعتقد أنه من وجهة النظر التاريخية قد وصل إلى سقفه ويعيش في وقت مستقطع، وخطورة هذا الوقت تكمن في أنه إذا نشأ تحالف بين قوى الفساد الكبرى وبين قوى المال الكبرى القادمة من الخارج، والتي بدأت تستوطن في المصارف وشركات التأمين وفي القطاعات الخدمية بشكل عام؛ وبين هذا الاتجاه الليبرالي، تبقى الخطوة الأخيرة التي يتطلب تأمينها للانقضاض نهائياً على مواقع القرار السياسي، هي إيجاد المعادل السياسي الذي يمثلهم، ونعتقد جازمين أنهم لا يرون في حزب البعث معادلاً سياسياً محتملاً لهم بسبب جذوره وتكوينه التاريخي وبنيته الجماهيرية، حتى ولو استطاعوا التأثير على بعض النخب فيه، لذلك هم يبحثون بتهالك عن معادل سياسي يعبر عن مصالحهم، وتجري محاولات تلميع بعض القوى المشبوهة تاريخياً كي تلعب هذا الدور حسب افتراضنا، وهو ما نلفت الانتباه إليه ونحذر منه، فالنظام في سورية استطاع الاستمرار لعقود، بسبب استقلاله النسبي عن الطبقات الأساسية المتناقضة، والتي كان يعبر عن المشترك بينها وفي المجتمع في القضية الوطنية بالدرجة الأولى. ولكن في حال اختلال ميزان القوى الطبقي لمصلحة رجال الأعمال والمال وقوى الفساد، فإن الأمر لن يبقى كذلك، وفي ذلك خطر جسيم على القضية الوطنية التي بدأت تتوفر اليوم جميع الشروط العالمية لحلها لمصلحة قضيتنا العادلة. إن احتدام المعركة الوطنية والاجتماعية - الاقتصادية يتطلب تسريع وحدة الشيوعيين السوريين.

ما يمثله الفريق الليبرالي قد انكسر عالمياً، وهو في طور الانحسار

◄

٤. حول وحدة الشيوعيين السوريين:

استناداً لكل ما سبق يتبين أن وحدة الشيوعيين السوريين على أسس واضحة ومبدئية فكرياً وسياسياً هي ضرورة موضوعية، وكنا قد أوضحنا سابقاً، وأكدنا أن هذه الوحدة المنشودة هي وحدة يجب أن تعيد بناء الحركة الشيوعية في سورية، وأن تستعيد دورها الوظيفي الذي ابتعدت عنه. لا شيء غير ذلك يجب أن يدفعنا إلى الوحدة.. لذلك ترتدي أهمية قصوى قضية طريقة بناء هذه الوحدة، فهذه الطريقة هي التي ستحدد الدور اللاحق للحزب المنشود آخذة بعين الاعتبار قدرته في هذه الحال على القيام بواجباته الوطنية والطبقية.

لقد شقت فكرة وحدة الشيوعيين السوريين طريقها في السنوات القليلة الماضية، وأصبحت تياراً جارفاً بين جماهير الحزب وقواعده وكوادره، وهنا اسمحوا لنا أن نميز بين الحديث عن الوحدة وبين العمل من أجل الوحدة، فذلك الحديث الذي لا يقترن بعمل فعّال من أجل هذا الهدف يصبح كلاماً فارغاً وتضليلاً لا جدوى منه، ويعمق المرض الذي طالما عانينا منه، ألا وهو عدم اقتران الأقوال بالأفعال...

ونحن مازلنا نرى أن هذه الوحدة تصنع، تحت وبين جماهير الشيوعيين وقواعدهم، وما على القيادات إلا ملاقاة هذا المزاج وتسهيل الوصول إلى الأشكال العملية الملموسة للوحدة.. أي بكلام آخر، لن تستطيع القيادات وحدها، مهما كانت نواياها طيبة، أن تصنع هذه الوحدة من فوق فقط، إذا لم تستطع أن تحول توجهاتها إلى أفعال ملموسة تقرب الشيوعيين السوريين من بعضهم عبر النضال المشترك والأفعال الملموسة، فالعمل بين الجماهير الواسعة وتنفيذ المهمات الملقاة على عاتقنا هو الذي يصنع الوحدة في نهاية المطاف. فالوحدة لا تصنع في غرف مقفلة، بل تحتاج هذه العملية إلى أكبر قدر ممكن من الشفافية والعلنية والصراحة الرفاقية...

تعلمون جميعاً أهمية المبادرات التي أطلقها الاجتماع الوطني السابع في أوائل ٢٠٠٨، وأهم نتائجها أنها أطلقت الحوار مع رفاقنا في الحزب الشيوعي السوري (النور)، كذلك استناداً إلى قرارات مؤتمرهم وهيئاتهم...

وهنا يجب القول إن مبادرتنا الوحدوية باستعدادنا للانضمام إلى الفصيل الذي يقبلنا دون شرط مسبق حول المواقع والحصص، لم تلق الاستجابة المطلوبة، ولم تؤخذ على محمل الجد، مما فوت فرصة تاريخية كانت يمكن أن تختصر زمناً طويلاً استغرقته النقاشات المستمرة حتى الآن في لجان الحوار ولجنة الحوار المركزية. مع ذلك يمكن القول إن الحوار الذي طال لمدة أكثر من عام له فوائده الإيجابية، إذ أنه على الأقل ردم جزءاً من الهوة، وعدّل جزءاً من التصورات المسبقة، وقرّب إلى حد ما بين المواقف. لن أخوض بالتفصيل في تفاصيل الحوار الجاري حتى الآن، والذي نأمل أنه شارف على الانتهاء، فهنالك تقرير خاص حول الموضوع سيقدم لكم. والخلاصة أنه لا يمكن القول إنه لم ننجز شيئاً في هذا المجال، ولكننا نقول إنه كان يمكن أن ننجز أكثر من ذلك بكثير. والسؤال الكبير الآن هو: ماذا بعد انتهاء الحوار الأولي؟ ما هي الخطوة القادمة؟ نعتقد أنه إذا تمكنا من صياغة وثيقة مشتركة فإنها ستكون أساساً صالحاً للنقاش بين أوسع أوساط الشيوعيين على طريق استعادة وحدتهم.. نعم ستكون فقط أساساً صالحاً للنقاش ومسرّعاً له في كل المجالات، لأننا نعتقد أنه على جميع الشيوعيين صنع وحدتهم، وعليهم الانخراط فيها إلى أقصى حد، لأن هذا النقاش الواسع الفعال هو الذي سيصهرهم في بوتقة واحدة فكرياً وسياسياً تؤمن وحدة الإرادة والعمل بينهم رغم وجود تلاوين مختلفة أحياناً بينهم.

إن وحدة الشيوعيين السوريين لا يمكن أن يصنعها ١٠ رفاق، أو حتى ٣٠ رفيقاً رغم كل مزاياهم المخلصة، إنها عمل واسع النطاق يجب أن يستنهض كل الشيوعيين ويوجههم باتجاه تنفيذ مهامهم الوطنية والطبقية نحو استعادة دورهم الوظيفي...

في حال انتهاء الحوار الجاري، وهو ما نأمله قريباً، فهذا يعني أننا انطلقنا إلى مرحلة جديدة، تتطلب التفكير بأشكال التوحيد الملموسة، لذلك نقولها منذ الآن واستناداً لمنطق مبادرتنا الوحدوية في الاجتماع الوطني السابع، نقولها بكل صراحة: إننا من جهتنا لن نقبل أية عروض حول تقاسم مواقع ومناصب وحصص ونرفض الحديث بهذا الموضوع مبدئياً. ولكن هذا لا يعني بتاتاً أننا لن نقبل توافقات حول هذا الموضوع، ولكن هذه التوافقات يجب أن تدور حول كيفية تطبيق مبدأ سيادة المؤتمرات الموحدة على كل المستويات من الفرعية إلى المؤتمر العام، وهو جوهر الديمقراطية الحزبية التي نريدها جميعاً وننادي بها، وهي لا تعني بتاتاً كما يمكن أن يتصور البعض تصفية أحد لأحد، بل تعني إعطاء السلطة الحقيقية في تنفيذ الوحدة لكل الشيوعيين. إن مبدأ سيادة المؤتمرات يعني بالنسبة لنا الأمور التالية:

١ - لا شروط على المؤتمرات على مختلف المستويات، وبعد الاتفاق على حدودها، لا شروط على انعقادها.

٢ - لا وصاية على المؤتمرات خلال انعقادها، من الهيئات الأعلى، التي يجب أن تنحصر مهمتها في أحسن الأحوال بمساعدة الشيوعيين في القواعد بالوصول إلى توافقات يقتنعون بها إذا لزم الأمر، ونعتقد أنه لن يلزم ذلك في الأكثرية الساحقة من الحالات لأن الشيوعيين في القواعد أقرب إلى بعضهم أكثر بكثير من قرب القيادات بعضها من بعض.

٣ - جميع المؤتمرات بحدود صلاحياتها وصولاً إلى المؤتمر العام ملزمة بنتائجها لجميع الشيوعيين المشاركين فيها.

لماذا نقول كل ذلك؟

١ - لأن الواقع الموضوعي يلزمنا بتحقيق وحدة حقيقية جدية.

٢ - لأننا نريد وحدة تزيد من فعالية الحزب ودوره، وطريقة تحقيقها هي التي تحدد ذلك، وأية طريقة أخرى لن تضيف شيئاً إلى واقع الحال اليوم، اللهم إلاّ تحويل الوحدة إلى جمع حسابي لمجمل الشيوعيين السائرين على طريق وحدتهم، بينما نريد جمعاً نوعياً ينقلهم إلى حالة جديدة كلياً.

٣ - لأن الوحدات السابقة التي تحققت والتي نحترم تجربتها، لم تحقق الغرض المطلوب، وهذا لا يقلل من قيمتها، وخاصة أنها جرت في مرحلة تراجعات عامة لحركتنا. إن الصعود الجاري يتطلب وحدة من نوع جديد. إن الوحدات التي تحققت صنعت تجاوراً وتعايشاً بين الرفاق، ولكنها لم تصهرهم في بوتقة واحدة، وإن صهرتهم في نهاية المطاف فإنها أخذت وقتاً طويلاً، ومن غير المسموح لنا اليوم ترف إضاعة وقت طويل، في وقت تدق الباب علينا بقوة المهمات المنتصبة أمامنا، والتي يتطلب حلها حزباً يمارس الديمقراطية في حياته الداخلية للوصول إلى أعلى درجات وحدة الإرادة والعمل.

في النهاية نقول إن مجلس اللجنة الوطنية ورئاستها يتحمل كامل مسؤولية نتائج الحوار الجاري، ويتفهم الانتقادات التي توجه له بصدد البطء غير المبرر الذي سارت فيه هذه العملية، ويعدكم بإنجازها خلال أقصر وقت ممكن، والانطلاق قدماً نحو خطوات أخرى إلى الأمام.

ونعتقد أن توسيع النقاش في اللجنة الوطنية حول طرق الوحدة المقبلة هو أمر ضروري، وللاجتماع الوطني الثامن الحق في اتخاذ القرارات المناسبة والضرورية في هذا الاتجاه.

◄

وحدة الشيوعيين السوريين لا يمكن أن يصنعها ١٠ رفاق، أو حتى ٣٠ رفيقاً رغم كل مزاياهم المخلصة، إنها عمل واسع النطاق يجب أن يستنهض كل الشيوعيين ويوجههم باتجاه تنفيذ مهامهم الوطنية والطبقية



٤ - حول عمل وآفاق اللجنة الوطنية:

لقد كانت مهمة إكساء اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين لحماً ودماً مهمة قائمة أمامنا منذ الاجتماع الوطني الخامس الذي كان أول اجتماع يُنتخَب المندوبون إليه انتخاباً مباشراً من جموع الشيوعيين المؤيدين للجنة الوطنية.

وكان الاجتماع الوطني السابع لحظة انعطافية في هذا المجال عندما قرر إنشاء المجموعات القاعدية والدوائر وانتخاب لجان المحافظات.

لقد وزع مجلس اللجنة الوطنية، المحافظات إلى ٤٠ دائرة، وقد جرت حتى الآن انتخابات لجان الدوائر في ٣٥ دائر منها، وكان إنشاء مجموعات القاعدة قد بدأ فور انتهاء الاجتماعي الوطني السابع ويمكننا القول إنه نشأ منها حتى الآن المئات.

كما تمت انتخابات لجان المحافظات في كل من دمشق، حمص، حماة، اللاذقية، طرطوس، حلب، دير الزور، والحسكة، وبقيت قيد الإنجاز في السويداء وحوران، أما في الرقة وإدلب فما زال أمامنا عمل جدي لاستكمال التنظيم وانتخاب لجان الدوائر ولجان المحافظة.

تعلمون أيها الرفاق أن التعليمات الانتخابية فيما يخص انتخابات الدوائر، بعد أن وزعها مجلس اللجنة الوطنية، قد اشترطت لتكوين الدائرة وجود ١٥ ناشطاً و/أو ٣ مجموعات قاعدية تضم كل واحدة منها خمسة ناشطين على الأقل، إلى جانب ١٠٠ مؤيد على الأقل. على هذا الأساس يتبين كم هو حجم العمل المنجز منذ بداية العام الماضي حتى اليوم، وبإتمام هذه العملية نكون قد استكملنا بنيتنا التنظيمية التي ستقوم بالإعداد للاجتماع الوطني التاسع، الذي سيكون حتماً أكبر وأضخم اجتماعاتنا الوطنية عند تحقيقه، حيث نأمل أن يشارك في التحضير له ما يفوق العشرة آلاف ناشط ومؤيد.

إن هذه الإنجازات تتطلب تطويراً في بنيتنا التنظيمية القيادية لكي تتوافق مع ما أنجز في المحافظات والدوائر.. لن نتكلم بالتفصيل عن التعديلات المقترح إدخالها على اللائحة التنظيمية، ولا عن اللوائح الإضافية المقترحة عليكم حول المالية والبطاقة وقواعد العمل الناظمة للناشطين والمؤيدين، ولكن سنتحدث عن منطقها وجوهرها.

إنها تسير باتجاه انتخاب وانعقاد الاجتماع الوطني العام كل عامين، على أن ينبثق عنها مجلس يتجاوز العدد الحالي /٦٠/، وصولاً إلى نحو /٧٥/ رفيقاً ورفيقة، وينعقد كل ستة أشهر، وينتخب المجلس بدوره رئاسة كالعادة بالعدد نفسه تقريباً /١١/ رفيقاً، تكون مهمتهم القيادة السياسية والإشراف على تنفيذ اللائحة التنظيمية، كما ينبثق عنه لجنة تنفيذية موسعة /نحو ٢٥ رفيقاً/ تكون مهمتها متابعة المهام التنظيمية يمثل فيها حتماً كل المحافظات وأهم الدوائر الكبرى، وينبثق عن هذه اللجنة مكتب مصغر لقيادة العمل اليومي، ويجري التنسيق بين الرئاسة والمكتب بشكل مباشر ودائم.

نرى أن هذه التعديلات على اللائحة تستجيب للمتطلبات المنتصبة أمامنا بضرورة تطوير التنظيم ومتابعته بشكل أكثر فعالية.

الرفيقات، الرفاق الأعزاء:

تقترب الذكرى الخامسة والثمانون لتأسيس حزبنا، وقد تقدمنا باقتراح للرفاق في الحزب الشيوعي السوري واللبناني نأمل تحقيقه، وهو عقد اجتماع جماهيري مشترك واسع جداً في ١ تشرين الأول على هامش لقاء الأحزاب الشيوعية العالمية الذي سيعقد في دمشق في هذه الفترة، من أجل تحويل هذه المناسبة إلى رافعة تسمح بالتقدم والنهوض المتسارع للحركة الشيوعية في بلادنا.

إن إنجاح هذا الاحتفال هو مهمة كل شيوعي على نطاق البلاد، وهو سيتطلب جهوداً جبارة وغير اعتيادية.

■■

ضيوف الاجتماع الوطني الثامن يحييون الاجتماع بكلمات تضامنية

الرفيق حنين نمر: عاشت وحدة الشيوعيين السوريين

ألقى الرفيق حنين نمر الأمين الأول للحزب الشيوعي السوري (النور) كلمة قال فيها:



أيها الرفاق الأعزاء

يسرني أن أنقل إليكم تحيات رفاقكم في الحزب الشيوعي السوري، وتقديرهم للجهود التي تبذلونها في سبيل توحيد الشيوعيين السوريين، هذه المهمة التي تكتسب مزيداً من الاهتمام وتحتل مكانة أكبر في عقول وقلوب جميع الشيوعيين والماركسيين في بلادنا، الذين يجدون أنه قد آن الأوان لوقف مسلسل الانقسامات داخل الحركة الشيوعية السورية، والبدء بمسار جديد هو مسار التوحيد، رغم الإرث الثقيل الذي خلفته تلك الانقسامات، والآثار المؤلمة التي تركت بصماتها ليس على مكانة الشيوعيين فحسب، بل امتدت لتؤثر سلباً على اليسار السوري بكامله، في وقت أحوج ما نكون فيه لاستنهاض قوى الوطن والتقدم والاشتراكية في سورية والوطن العربي وفي العالم قاطبة.

تعيش منطقتنا العربية والشرق الأوسط على مفترق طرق خطير. إن الهجمة البربرية التي شنتها إدارة بوش على العرب بدءاً من احتلال العراق الشقيق إلى العدوان الصهيوني على جنوب لبنان وعلى غزة، والمؤامرات الخطيرة لزعزعة الصمود السوري، هذه الهجمة وإن تعثرت إذ انهزمت في المرحلة السابقة فهذا لا يعني أن الامبريالية الأمريكية قد تخلت عن مشروعها الهيمني على الشرق الأوسط، أو إن الإدارة الجديدة في أمريكا قد تحولت إلى حمل وديع متصالح مع العالم. بل نرى أن التغير حتى الآن لا يتعدى حدود الألفاظ والوعود المشكوك بأمرها ومصداقيتها، بل وهناك اعتقاد جازم بأن الأساليب الجديدة التي ستستخدمها تلك الإدارة هي أساليب أكثر خبثاً ودهاء من الإدارة السابقة الحمقاء، وهذه الأساليب ستستند إلى فلسفة الاحتواء والعمل على تفتيت واستيعاب خصومها من داخلهم. ولكنها أيضاً لن تتوانى عن استعمال أساليب القوة الغاشمة إذا فشلت أساليب الاحتواء السياسية.

إن الوقوع في المراهنة والوهم حول طبيعة المتغيرات الأمريكية هو أمر خطير قد يوقع القوى الوطنية العربية في الفخ الذي ينصب لها، وقد يؤدي إلى أن تدفع بالسياسة الثمن الذي لم تدفعه أساليب القوى والضغط.

فالقضية الفلسطينية تزداد تعقيداً والاحتلال الأمريكي للعراق مايزال قائماً، والتآمر على المقاومة الوطنية اللبنانية في أشده، وتصاغ حلول لقضايا المنطقة الآن، أشد خطورة من كل ما سبق. من هنا ينبع تحذيرنا من أخطار المرحلة القادمة على الصعد الوطنية والقومية والإقليمية.

وفي سورية وبعد أن فشلت الضغوط الأمريكية ومؤامرات الرجعية العربية في اختراق الصمود الوطني السوري الذي حمى المقاومة العربية في كل أقطارها، تجري محاولات دبلوماسية خبيثة لإبعادها عن حلفائها في المنطقة، ومحاولات اقتصادية لحرفها عن نهجها الذي يقوم على مبدأ الدور القيادي والرعائي للدولة، وتمرير الخط الليبرالي في الاقتصاد وتحويل سورية إلى دولة يسود فيها اقتصاد السوق الحر وإزاحة دور الدولة والقطاع العام، بالتدريج. كما يجري إضعاف المكاسب الاجتماعية التي تحققت من حيث سياسة الدعم والضمانات الصحية والتعليمية وغيرها وإفقار متزايد للجماهير الشعبية.

إن جميع ما ذكرناه يؤكد أننا فعلاً على مفترق طرق خطير. وتزداد الأمور سوءاً لأن القوى المفترض وقوفها بوجه الهجوم الرأسمالي الطفيلي، ليست موحدة كما يجب، ولم تتمكن حتى الآن من صياغة البرنامج البديل لما يجري.

ومن هنا تكتسب وحدة نضال قوى اليسار ووحدة الشيوعيين السوريين الأهمية المتزايدة.

أيها الرفاق

لقد قدّرنا باهتمام استجابتكم لنداء مؤتمر حزبنا العاشر المنعقد عام ٢٠٠٦ من أجل توحيد الشيوعيين السوريين، وباشرنا بإجراء حوار فكري وسياسي منظم، حوار كان لا بد منه من أجل إرساء أسس متينة لأية وحدة تنظيمية قادمة، كما باشرنا بالقيام بأعمال مشتركة هامة على أكثر من صعيد، وذلك يحصل للمرة الأولى بعد الانقسامات المتتالية. لقد برز في ميدان الحوار أن نقاط الاتفاق أكثر من نقاط الاختلاف، وأن نقاط الاختلاف هذه هي أمر طبيعي جداً، ويجب أن نتابع الحوار بشأنها، ونحترم التنوع والاجتهاد والرأي الآخر، كما يجب أن نفكر دوماً بالمستقبل وبالمهمة التاريخية الملقاة على عاتق الشيوعيين في العالم، وهي تطوير الماركسية اللينينية وفق ظروف العصر وظروف بلادنا.

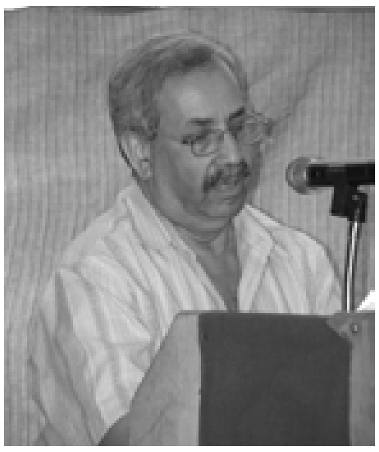
كما يجب أن نتوصل إلى صيغ أكثر جدية وملموسية فيما يتعلق بالعمل المشترك، وأن ينظم هذا العمل في سائر المحافظات على سوية إيجابية واحدة لا تخضع للمزاج ولا للحساسيات السابقة.

إننا نعلن أن حوارنا المفتوح معكم من أجل التوحيد، إنما هو جزء من جهودنا المتجهة نحو توحيد كافة الشيوعيين السوريين على أساس برنامج وطني ديمقراطي تقدمي شامل متمنين لكم النجاح الكامل في اجتماعكم هذا، وعاشت وحدة الشيوعيين السوريين.

■■

د.قاسم عزّاوي: خيار المقاومة هو الخيار الوحيد

ألقى د.قاسم عزّاوي الشخصية الوطنية والاجتماعية المرموقة كلمة قال فيها:



أيتها السيدات، أيها السادة، أيها الحفل الكريم:

تحية رفاقية وبعد:

إن اجتماعكم الوطني الثامن لوحدة الشيوعيين السوريين ينعقد في ظروف بالغة الحساسية على كل المستويات، فعلى المستوى الدولي لاتزال تتفاعل الأزمة الرأسمالية العالمية التي لم تعد تقتصر على البعد المالي والمصرفي بل وصلت إلى قطاعات الإنتاج الحقيقي، وسقطت كل مقولات الليبرالية المتوحشة التي كانت تروج لها أذرع الإمبريالية وهي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وتحاول فرضها على كل الدول والشعوب بكافة الوسائل لإحكام قبضتها على العالم، وأصاب الإحباط الكثير من الليبراليين العرب الذين تنكروا لأفكارهم الماركسية السابقة، وأثبتت هذه الأزمة صحة مقولات ماركس وأنجلز وها هي شعوب أمريكا اللاتينية تتمرد على الأمريكان وينتصر اليسار في أغلب دولها ويصبح هوغو شافيز وإيفو موراليس اللذان قطعا علاقات بلديهما مع الكيان الصهيوني رمزين أمميين بل عربيين في الوقت الذي يطبق فيه نظام حسني مبارك الخناق على الشعب الفلسطيني المحاصر في غزة بأمر من أسياده الأمريكيين والصهاينة.

وهذا يقودنا إلى الوضعين الإقليمي والعربي حيث تجري محاولات حثيثة من قبل ما يسمى بمحور الاعتدال العربي، أو الأصح كما تسميه صحيفة قاسيون محور الاعتلال العربي لتصفية قضية العرب المركزية ألا وهي القضية الفلسطينية وشطب حق العودة الذي هو أس الصراع العربي الصهيوني، ويستمر مسلسل التنازلات العربية وتتوالى الضغوط على محور الممانعة والمقاومة ويشتد التلويح بالعدوان وآخر مظاهره المناورات التي سيجريها الكيان الصهيوني في الأيام القادمة، وتعلمنا الماركسية أن الرأسمالية تعمل على حل أزماتها الدورية عبر الحروب مما يجعلنا نأخذ على محمل الجد التهديدات الأمريكية والصهيونية لإيران وسورية والمقاومتين اللبنانية والفلسطينية وذلك للسيطرة على مقدرات المنطقة وخيراتها وحماية أمن الكيان الصهيوني الغاصب.

إن خيار المقاومة هو الخيار الوحيد لتحرير الأراضي العربية المحتلة واسترداد الحقوق، وإن المراهنة على خيار التسوية محكومة بالفشل كما أثبتت الوقائع، وتجب المراهنة على قدرة الشعوب على التضحية حتى النصر، وها قد أثبتت المقاومة العراقية واللبنانية والفلسطينية قدرتها على عرقلة المشروع الأمريكي والصهيوني وإحراج عملائه من الحكام العرب، كما برهنت المقاومة اللبنانية على إمكانية تحرير الجنوب اللبناني من الاحتلال الصهيوني دون مفاوضات أو اتفاقيات.

وعلى المستوى السوري نستغرب أنه في الوقت الذي سقطت فيه مقولات اقتصاد السوق في العالم الرأسمالي يقوم القيمون على الشأن الاقتصادي في سورية بفتح سوق للأوراق المالية ويستمرون في النهج الليبرالي مسقطين البعد الاجتماعي من اقتصاد السوق الاجتماعي، وذلك عبر سياسة رفع الدعم عن المحروقات ورفع أسعار الأسمدة الزراعية وتراجع الدولة عن دورها في الرعاية الاجتماعية وخصخصة التعليم والصحة بشكل تدريجي وطرح الموانئ والمطارات للاستثمار والعمل على تصفية القطاع العام الذي بني بدم الشعب السوري وعرقه صراحة أو مداورة.

إن كل هذه الممارسات تؤثر سلباً على صمود قطرنا في مواجهة التهديدات الأمريكية والصهيونية، كما أن ضرب الاقتصاد الحقيقي المنتج من زراعة وصناعة والاعتماد على قطاع الخدمات والمصارف والمضاربات لا ينتج اقتصاداً قوياً بل يزيد في إفقار الطبقات الشعبية، ويجعل اقتصادنا تابعاً للاقتصادات الغرب المنهارة بفعل أزماتها المتلاحقة ويفاقم الغلاء والبطالة والتفاوت الطبقي.

إن تقوية الوحدة الوطنية وتحقيق مقومات الصمود تحتاج بالإضافة إلى التنمية الحقيقية والمتوازنة إلى إجراءات ديمقراطية تفسح في المجال لتفتح طاقات الشعب السوري، وذلك عبر الإصلاح الشامل الذي يبتدئ بالإصلاح السياسي، والذي من أولوياته رفع حالة الطوارئ والأحكام العرفية المفروضة منذ عام ١٩٦٣، وإصدار قانون عصري للأحزاب وآخر للصحافة والإعلام وتحقيق الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والتعامل مع كافة أبناء الوطن على قاعدة المواطنة المتساوية بغض النظر عن العرق والدين والطائفة والمذهب والجنس واحترام حقوق الإنسان المنصوص عليها في الدستور السوري وكافة المواثيق الدولية.

إن على القوى اليسارية اغتنام اللحظة العالمية الراهنة وتفاعلات الأزمة المالية العالمية لتوحيد جهودها والهجوم على خصومها الإمبرياليين والعمل على تكوين قطب قوي للشعوب المضطهدة لتتحرر من ناهبيها. واغتنم هذه المناسبة لأشدد على ضرورة وحدة القوى الوطنية المناهضة للمشروع الأمريكي الصهيوني بكافة أطيافها من يسارية وقومية وإسلامية وعلى أهمية وحدة اليسار التي تشكل وحدة الشيوعيين السوريين رافعة أساسية له، وأتمنى أن يساهم اجتماعكم هذا في تحقيق هذه المهمة الوطنية بامتياز متمنياً لكم التوفيق والنجاح مع أطيب التحيات الرفاقية.

■■

عدي الزيدي: أنتم الشيوعيون!

ألقى المناضل عدي الزيدي، شقيق البطل الأسير منتظر الزيدي كلمة مقتضبة قال فيها:



بسم الله الرحمن الرحيم..

رفاقي الأعزاء..

أشكر الإخوة في اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين لتشريفي بالدعوة لهذا الاجتماع، وأود أن أشير إلى شيء محدد،/ أنه في العراق كنا في السابق وفي المدارس تحديداً يعلموننا شيئاً واحداً أنه يوجد حزب لا يؤمن بالله ولا بالدين هو الحزب الشيوعي، وعندما احتل العراق ازداد كرهنا للحزب الشيوعي، وحقدنا عليه كبقية الأحزاب التي جاءت على ظهر دبابة أمريكية، فكيف يكون هناك شراكة بين الامبريالية والرأسمالية من جهة، وبين الاشتراكية ومن ينادي بالعامل والفلاح والطبقة الفقيرة؟ أقول ازداد حقدنا عليهم دون أن ندرسهم ونتخالط معهم.

بعد قضية شقيقي الذي ضرب رأس بوش بحذائه، عند دخول الإعلاميين لشقته وجدوا صورة للمناضل جيفارا، فقالت وسائل الإعلام إن منتظر شيوعي، فخرج علينا أحد قادتهم وقال: هذه تهمة لا نقبلها! وبعد خروجي من العراق لنشر قضية أخي وما يعانيه من تعذيب في سجون الاحتلال والعملاء كانت المفاجأة أن جريدة قاسيون هي من بين الجرائد الأولى في سورية التي استقبلتني وعملت معي أكثر من لقاء، وكانوا مرحبين بعملية منتظر البطولية، وهذا الاستقبال جعلنا نعيد تفكيرنا بماهية الحزب الشيوعي، وماهية أفكاره، فرأيناه حزباً تحررياً ثورياً، ينبذ الظلم والتعسف..

فشكراً للإخوة في هذا الحزب، وشكراً جزيلاً للدكتور قدري جميل لكل ما رأيناه من مواقف مشرفة من القضية العراقية والفلسطينية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

■■

الرفيق نديم علاء الدين: يجب تلازم التحرير والتغيير

ألقى الرفيق نديم علاء الدين عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني كلمة قال فيها:



أيتها الرفيقات، أيها الرفاق

يسعدني أن أتوجه إليكم باسم رفاقكم في الحزب الشيوعي اللبناني بأسمى التحيات والتقدير، وإلى اجتماعكم بالتمني بالنجاح والتوفيق، كما يشرفني أن أنقل إليكم عهداً من حزبنا بتجديد النضال معاً وسوياً من أجل قضايانا الوطنية والقومية المشتركة، من أجل عالم عربي متحرر من الاحتلال والعدوان والأطماع، ومن أجل حقوق شعوبنا في عيش كريم في ظل عدالة ومساواة وديمقراطية وفي ظل تحرر من كل أشكال الاضطهاد والحرمان.

أيتها الرفيقات والرفاق:

بعد تحيتنا الصادقة لصدورها من أعماقنا، والمتواضعة لضيق الوقت، نحن الشيوعيين اللبنانيين، نحب أن نحشر أنفسنا في النقاش، لا لعادة لنا قديمة فقط، بل لأننا نشأنا، مع الشيوعيين في سورية، حزباً واحداً، وتاريخنا النضالي واحد، وهمومنا واحدة، كذلك مستقبلنا، لذا نحشر أنفسنا لإبداء بعض الآراء، فنقول أن اجتماعكم اليوم يأتي في وقت بدأنا نسمع فيه عن مشاريع جديدة للمنطقة ترعاها الإدارة الأمريكية أو تحضر لها، ربما تكون تحت عناوين جديدة، مبادرة أمريكية للسلام، انابوليس٢، الأخذ بالمبادرة العربية... الخ، والتي كلها مسميات لا نرى فيها سوى محاولة للأخذ بالمفاوضات ما لم تستطعه بالحرب والعدوان. إلا أن هذه الانعطافة أو التحول نحو المناخ الجديد تدل دلالة واضحة على سقوط ذلك المشروع الأمريكي ـ الإسرائيلي، الذي حاول تطويع المنطقة بالآلة العسكرية، بدءاً باحتلال العراق وصولاً إلى العدوان على غزة مروراً بالعدوان على لبنان. نقول سقوط هذا المشروع، حتى لو فكر العدو الإسرائيلي مجدداً في العدوان، فلن تكون نتيجته إلا الهزيمة والفشل المدوي.

لقد تكشفت المواجهات السابقة للمشروع الأمريكي ـ الإسرائيلي عن جملة حقائق نسلط الضوء على بعضها:

الحقيقة الأولى: رغم تقديرنا الكبير لحالة الصمود، والممانعة، وعدم الاستسلام أمام الهجمة الأمريكية رغم شراستها، والتي لا يمكن أن نبخسها حقها أو التقليل من إنجازاتها، إلا أن نقداً ثورياً للصمود نفسه، ولما جرى، لابد له من أن يرى أن المسار العام للأحداث، ولطريقة التعامل معها، قد كشف عن خلل كبير في عدم وجود مشروع متكامل للمواجهة كان بإمكانه أن يعدل من المسار الذي سلكته الأحداث، وأن يخفف من أضرارها وخسائرها، إذا لم نقل كان بإمكانه أن يلحق هزيمة كاملة بالولايات المتحدة وبمشروعها.

الحقيقة الثانية: إن الانتصار الذي تحقق كان في أصعب الظروف، وأن العنصر الحاسم فيه كان الانخراط الشعبي الواسع في المقاومة من العراق إلى لبنان إلى فلسطين، وهو ما جرى تغييبه على مدى عقود من الصراع.

الحقيقة الثالثة: غياب اليسار العربي والشيوعيين عن لعب دورهم الريادي والتاريخي في حمل لواء التصدي للعدوان.

استناداً إلى هذه الحقائق الثلاث، وكي تستقيم المواجهة في مشروع متكامل، يفتح أفقاً للنضال يلازم بين التحرير والتغيير، وحده يسمح بتفجير الطاقات الشعبية ويعبئها في المعركة، ولا يعرض النجاحات إلى الانتكاس ويحول دون ذهاب التضحيات سدى في مشاريع ضيقة أو صغيرة، وخير مثال على ذلك لبنان حيث الانتصار الكبير والمدوي يكاد يضيع في الزواريب الطائفية، لأنه لم يستكمل ببرنامج للتغيير الداخلي يحصن المقاومة ويحميها بدل أن يحاصرها.

من هنا تتجلى مسؤولية الشيوعيين في تجاوز صعوباتهم، وإزالة المعوقات التي تحول دون انخراطهم الواسع في لعب دورهم الريادي، وتوحيد صفوفهم كأساس لتوحيد اليسار العربي، ولالتفاف الحركة الشعبية من حولهم في برنامج نضالي يجمع بين مواجهة العدوان والأطماع والارتهان والتبعية من جهة وإقامة نظام العدالة والمساواة والديمقراطية والتنمية من جهة ثانية.

إننا نتطلع إلى أن يكون اجتماعكم الراهن مدماكاً على هذا الطريق.

مرة أخرى نجدد التحية لكم، ونتمنى أن يتكلل هذا اللقاء بالنجاح الباهر.

■■



د. علي حيدر:
لنرصّ صفوفنا على أساس اجتماعي عادل

وألقى الرفيق د. علي حيدر رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي كلمة جاء فيها:

بين الأمس واليوم، المنبر الواحد، والضيف صار واحداً من أهل البيت، وما عدنا نحتاج لدعوة للحضور.. بين الأمس واليوم، كبرنا عاماً، وكبرت اهتماماتنا، فهمومنا.. وما عدنا نقبل بالأمر المفروض، المرفوض.. لن نبقى جماعات، تجمعها المناسبات، وتفرقها استيهامات الولاءات الجزئية.

بين الأمس واليوم، سيبقى حديثنا هو، هو، عن الوحدة، التي هي المدخل والمآل لكل أعمالنا التي تنكبناها مختارين.

.. إن الصراع الراهن بين الجماعات، هو من أجل الحفاظ على الوجود أولاً، ثم تجويد هذا الوجود، بما امتلكت الجماعة من موارد طبيعية وبشرية، وذلك يتجلى بوضوح شديد في كل العلاقات بين الجماعات البشرية، إن كانت علاقات صدامية أو علاقات وئامية، حتى ليتم اليوم المباشرة بالحروب، أو التناول عن حصريات تاريخية تميزه، من أجل الدفاع عن المصالح بمعناها الاجتماعي العام، في الجماعة المعنية، والجماعات التي لم يرتفع وعيها إلى مصاف الوجدان الاجتماعي، تجعل من ذاتها سلعة يتداولها الآخرون، وتصير هي وخيراتها نهباً لمصالح الأقوياء، بوحدتهم وبعد نظرهم وخططهم الحافظة مصالحهم.

ولسنا نحتاج في هذا السياق، أن نلفت أو نذكر بالويل الذي تتعرض له أمتنا ـ مجتمعنا، فذلك شديد الظهور حتى البروز منذ معاهدة سايكس ـ بيكو، المؤسسة لزرع الكيان العدواني السرطاني اليهودي بين ظهرانينا، والذي قال فيه نزار قباني صائباً:

لم يدخل اليهود من جنوبنا، وإنما تسللوا كالنمل من عيوبنا، وأصل هذه العيوب، تفرقنا عن حقنا، والتمامه على باطله.

وعندما حققت المقاومة ردعاً نوعياً للعدو، وأبانت تباشير الانتصار عليه بوحدة الروح فيها، ووحدة التخطيط والتنفيذ، حاول ذلك العدو ومازال يحاول، وبإصرار من قبله، أن يمتص ذلك التحقيق، بفتن داخلية ومقولات، هي حك على جرب مصدق الفئويات، تصير بالونات حرارية تجعل أسهمنا متجهة إلى غير أهدافها الأصلية.

الواعون للوحدة وجودياً، الموحدون التوحيديون، هم المسؤولون عن نشر ثقافة الوحدة وجوداً وسياسة واقتصاداً وتربية.

وإذا كانت ثقافة «الليبرالية» قد قامت على المقولة الفلسفية الاجتماعية الفردية، «دعه يعمل دعه يمر»، فإن فلسفة الليبرالية الجديدة ـ النيو ليبرالية، في المجتمعات المتقدمة، قد كشفت أن الفردية، وهم انبهاري إبهاري في مرايا محدبة، وأن الحاجة من أجل تأمين المصالح الحقيقية، تستوجب تدخل الدولة باعتبارها مؤسسة الشعب الكبرى، الدولة التي تبحث وتحلل وتمحص لضمان تلك المصالح، ليس في جيل من الأجيال، وإنما في استمرار المجتمع بأجياله المتعاقبة، وذلك عبر توظيف الرساميل الضخمة والكفيلة باكتشاف الجديد، لتوفير الطاقة اللازمة بتنامي حاجات الجماعة، لإشباعها وتأمين الوفر لتحقيق الرفاهية في أوسع قطاعات الشعب، إلا ما يقوم به الفرديون الرأسماليون بورمهم الأناني الذي ينتج الأزمات، لتقع ترددداتها وبالتالي مسؤولية علاجها على كاهل الجماعة أو الجماعات أو كافة المجتمعات، وذلك ما يبرز عالمياً حول مشكلة التلوث أو حول الأزمات الاقتصادية الأخيرة، والتي سببها الفلتان الفردي الرأسمالي، خصوصاً عندما يتكتل في جماعات حصرية، لمجموعات في شركات عابرة للقارات، تتوخى، الربح محض الربح، منفصلة بتوجهاتها واهتماماتها عن أية قيمة إنسانية، والقيمة توحيدية في جوهرها ومضمونها وتجلياتها.

في عالم الصراع الماثل، تتعرض أمتنا ويتعرض شعبنا إلى أقسى الهجمات من الطامعين يهوداً كانوا أو رأسماليين دوليين، أو الاثنين معاً، وأفتك سلاح استعملوه ومازالوا، هو اللعب على فئوياتنا، طائفياً أو حزبياً أو طبقياً أو عشائرياً أو إثنياً أو عائلياً أو فردياً، وقد أسموا ذلك تناقضات وصدقنا، فصدق فينا مثل مرتا، التي تهتم بأمور كثيرة بينما المطلوب واحد، وهو، رص صفوفنا على أساس اجتماعي عادل، ولن يكون عادلاً وحافظاً، إلا إذا كان منبثقاً عن إدراكنا العلمي الواقعي، لوحدة وجودنا، ووحدة مصيرنا، ووحدة مصالحنا، ووحدة مستقبلنا، وفي ذلك بطولة، لا يستطيع التمرس بها أمام الغوايات والارتهابات، إلا الأحرار ذوو النفوس القوية، والإرادة الصلبة والثقة الثابتة، بالنفس وبالأمة وبحق الوجود والارتقاء.

وإذا عدنا إلى مقدمة هذه العجالة، نلفت أنه قد يقع اختلاف في وجهات النظر، من أجل المصلحة العامة، فلا يجوز أن يؤدي هذا الاختلاف في الجزئي إلى خلاف في الكلي، فإن ذلك ما يراهن عليه عدونا، وهو لا يتأخر أبداً في نفخ بالون الاختلاف، لا بل في توليده أيضاً، بما توفر له من قدرات دعائية، سميت زوراً إعلاماً، تعتمد شحن الغرائز التفريقية، ويستجيب لها المتحمسون المنفعلون، فيخدمون العدو ولو عن غير قصد أو سوء نية أحياناً كثيرة، الحماس مطلوب، ولكن أن يكون محتضناً بالحكمة والرشد وطول الأناة.

لقد كان شعار الثورة في الصين بحسب ماو، «وحدة، نقد، وحدة» فالانطلاق هو من الوحدة في منهجية نقدية، ولكن هذه المنهجية النقدية مشروطة بأن تخدم الوحدة وتعززها،



كثيراً ما هدر شعبنا من طاقته، في انسياق جماعات منه في أفكار مسبقة، هي بنت حالات التفسخ والجهل والفئوية والتشرذم، ولقد آن لنا بعد مصائبنا والويلات، أن نتعامل برؤية قدامية، نوحد فيها اتجاهنا إلى مصلحتنا الواحدة، معتمدين فلسفة ونهج التفاعل المحيي الخلاق، لتكون إرادتنا وفعلنا، هما النافذين من أجل حماية مصالحنا على أرضنا، في عصر تنازع المصالح.

أختم ولكن مجازاً، لأن دورة الحياة هي دائماً في الواقع الوجودي، وفي الحقيقة، دورة الحياة هذه توالدية وباطراد، وفي الواقع الوجودي هذا، أنا هو أنت، كما يرى بحق فيلسوفنا العملي العظيم، زينون الرواقي، إن وعينا ذلك، التزمنا فارتقينا، وإن جهلنا ضعنا عنا فتهاوينا.

أيها الحضور الكريم

هذا نهجنا، وهذه مسلكيتنا، وهذه فلسفتنا الوجودية، ونحن نستقبل أي نقد جدي ومسؤول شرط بعده عن دوغمائية المحفوظات المتوارثة إيقاناً، والتي كثيراً ما حرفت شعبنا، عن خط سيره الظافرة وأذاقته ويلات لازالت تتوالى،

وإذا كان ماو قد شدد على الوحدة في الصين، التي يجني الصينيون ثمارها الآن فإن معلماً من بلادنا وهو مؤسس وزعيم الحزب السوري القومي الاجتماعي قبل ماو:

«كل أمة تريد أن تحيا حياة حرة مستقلة تبلغ فيها مثلها العليا يجب أن تكون ذات وحدة روحية متينة»، «يجب أن نقف في العالم أمة واحدة لا أخلاطاً وتكتلات متنافرة النفسيات».

أخيراً، كل التمنيات لأبناء بلادنا في اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، بالتوفيق في عملهم، لما فيه مصلحة لكل الوطن بجميع أبنائه. ■■

ابراهيم اللوزة:
أمضوا في طريق وحدتكم



أيها الرفاق والأصدقاء الأعزاء

أتوجه إليكم جميعاً بالتحية والتقدير للدعوة التي وجهتموها لي للمشاركة في هذا الاجتماع، وأحيي رئاسة مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين بخاصة، لدأبها المتواصل على حمل رسالة وحدة الفصائل الشيوعية في وطننا، والنضال الذي قادته وسط الظروف الوطنية الصعبة. ومن خلالكم أيها الرفاق الحضور أتوجه بالتحية والتقدير لجميع مناضلي اللجنة الوطنية في مختلف مواقعهم ومستوياتهم النضالية والقيادية.

لقد كنت والكثير من الأصدقاء النقابيين وغيرهم على صلة ببعض الرفاق، وعلى اطلاع مستمر على نضالاتكم وتوجهاتكم الفكرية والسياسية وعلى الكثير من النشاطات العملية التي قام بها رفاقكم خلال هذه الظروف المعقدة، وأود أن أعبر عن تقديري لوطنيتكم وغيرتكم على مصالح الشعب بعامة، والطبقة العاملة بخاصة، ودفاعكم المستمر عن حقوقهم الديمقراطية والاجتماعية وعن مكتسباتهم التي تآكلت بفعل الآلية الرأسمالية التي غزت بلادنا وأعادت علاقات العمل والإنتاج إلى عهد البرجوازية السابق، الذي ساد في ظل الإقطاع والرأسمالية بداية الاستقلال الوطني. وللجنة الوطنية يعود فضل كبير في التصدي للأفكار الرأسمالية الهدامة التي يروج لها الفريق الاقتصادي ولظواهر الفساد المستشري أو لكل محاولات الإجهاز على القطاع العام والتوجه السريع للاقتصاد الرأسمالي المطلق، على حساب السواد الأعظم من أبناء الشعب لمصلحة البرجوازية التقليدية، والرأسمالية الجديدة التي أثرت على حساب التنمية الوطنية، فنهبت القطاع العام ومشروعات الدولة المختلفة، وأصبحت قوة رجعية لا يستهان بها.

إن المتتبع لنضالاتكم ووسائلكم الإعلامية وتصريحات قيادييكم يلمس بجلاء وطنيتكم الصادقة وعلمية أفكاركم وسداد آرائكم، وصوابية توجهاتكم، وأنا هنا لا أميل لمدحكم على كل ما تتصفون أو تقومون به لأنني أعتبركم شيوعيين وهذا واجبكم، وهذا ما دفعني للمشاركة باجتماعكم، فالحنين للأصالة والثورية والوطنية يتجدد في نفوس وصدور وعقول كل هؤلاء الأصلاء والثوريين والوطنيين الذين طحنتهم رحى التراجعات وحيّرتهم عاصفة المتغيرات الدولية والوطنية، وكبّلت حركتهم وأخافتهم السيطرة القاسية والبيروقراطية الرسمية وإجراءات التهميش، ويهدد الانقلاب الاقتصادي وزوال الملكية العامة حياتهم وعيشهم، غير أن هؤلاء سيبقون رصيداً احتياطياً لكم، تنتشلونهم بمزيد من المبادرات والنضالات من التهميش بقوة (وحدتكم) وثباتكم على المبادئ.

في هذا الوقت العصيب الذي أصيبت فيه قوى ومنظمات وأحزاب مختلفة بالوهن، وبالضياع الفكري والسياسي، وفقدت فيه الجماهير الشعبية الكادحة الأمل بالكثير من مناصريها، إن مسعاكم لوحدة الشيوعيين السوريين يبعث الأمل مجدداً، ومن من شك فإن لكم فيما بين أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، وبين الوطنيين والمثقفين الثوريين والعمال والنقابيين والفلاحين السوريين والنساء والطلبة، إخوة في النضال يتمسكون بالأفكار الاشتراكية والعدالة الاجتماعية والتقدم والديمقراطية بالقدر نفسه. فلا تهونوا.. كما أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المعقدة في ضوء هجمة الليبرالية الجديدة والتراجعات عن الملكية العامة وإطلاق اقتصاد السوق تخلّف الأرضية الخصبة لنمو أفكار العدالة والتقدم والحرية والاشتراكية، فهذه فرصتكم، وهذا هو الظرف الذي ينمو فيه الحزب الثوري.

أيتها الرفيقات أيها الرفاق الأعزاء

هذه مناسبة لأحيّي فيها جميع الفصائل الشيوعية والتقدمية الذين يتجاوبون مع نداء وحدة الشيوعيين الذي ترفعونه، وهذا يدفعني للقول بكل جرأة: امضوا في طريق وحدتكم، وأنا أعرف الظروف التي أدت لانقسام الرفاق، والتي منها الفردية والبحث عن كاريزما معينة، أو المحافظة على مكسب أو مركز سياسي أو رسمي أو واحد من الأمراض الأخرى التي عرفتها الأحزاب السياسية، فالمهم أن تواصلوا ما بدأتم به من عمل في مجال الأفكار النظرية والموقف السياسي والإجراءات التنظيمية، هذا الذي يميزكم اليوم، فلا تيأسوا إذا ما استمر البعض على موقفه وموقعه وأفكاره، ولتكونوا مركز استقطاب قوياً وصلباً لقضاياكم، يفرض وجوده ومكانته بين العمال والفلاحين والطلبة والمثقفين الثوريين ومنظماتهم، مدافعاً عنيداً عن قضاياهم وقضايا الوطن الأساسية.

تمنياتي بالنجاح في لقائكم ونضالكم.. ولرفاقكم التوفيق والنجاح.. ■■

إبراهيم البدراوي:
النخب المصرية قايضت مبادئها وتاريخها بأسعار بخسة!

وألقى الرفيق إبراهيم البدراوي، ممثل حركة اليسار المصري المقاوم، كلمة مرتجلة باللهجة العامية المصرية، نوّه في بدايتها (ممازحاً) أنه ما كاد يتخلص من دكتاتورية النظام المصري مؤقتاً، حتى وجد نفسه واقعاً في براثن دكتاتورية البروليتاريا في هذا الاجتماع المهيب، مبيناً أن السياسي مضطر للتكثيف في زمن يحتاج فيه إلى عشرات الساعات ليشرح ما يجري على الساحة الدولية والإقليمية والمحلية، مؤكداً أن الإمبريالية العالمية ومنذ سنوات تعيش عصر انحطاط حقيقي بدأ يوصلها إلى الانهيار، كما هو واضح وجلي في الأزمة الاقتصادية العالمية. وأضاف أن المهمة الأساسية للشيوعيين الآن هي توحيد الفكر والرؤى، والسير بالنضال قدماً وبشكل متواصل لتسريع عملية الانهيار عبر الاستفادة من المقاومات والاحتجاجات المتصاعدة في القارات الخمس التي تقف ضد الطغم الحاكمة في بلدانها، وضد الرأسمالية العالمية، خصوصاً وأن هذه الأنظمة التي تمثل الطبقات الغنية، تسعى لإنقاذ الرأسمالية من ورطتها على حساب شعوبها من خلال تبنيها وانتهاجها السياسات الليبرالية.

وفي حديثه عن الصراع العربي ـ الإسرائيلي أوضح البدراوي أن ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني ليس مجرد علاقة عادية، بل هي علاقة اندماجية استراتيجية إمبريالية وظيفية تتقاسم المهام فيما بينها، ولا بد لقوى اليسار من إقامة حلف ضد كل هذه القوى المعادية للجنس البشري.

وأوضح البدراوي أن حركة اليسار المصري المقاوم كحركة ماركسية لينينية، تعتبر أن الشيوعيين السوريين هم من الأوائل الذين دافعوا في كل المراحل عن الخط الصحيح للحركة الشيوعية العربية والعالمية، وأن اليسار المصري الحقيقي كان على الدوام خطاً متابعاً ومناصراً لرؤى ومواقف الرفيق خالد بكداش، وأنهم امتداد لكل الأبطال التاريخيين الذين سعوا لقيام وبناء حركة شيوعية على أساس لقاء فكري مع كل الرفاق في الحركة الأممية من أجل انتصار الحركة وانتصار قضايا الشعوب.

وعن الموقف الرسمي لليسار التقليدي من مجمل الأحداث الجارية في مصر وفي محيطها، أوضح البدراوي أن النخب المصرية قايضت مواقفها وتاريخها بأسعار بخسة، مقابل كرسي في مجلس الشعب أو في إحدى الدوائر، لذا كان لابد من إقامة إئتلاف وطني ضد كل الانحرافات والاختراقات في الحركة اليسارية، التي أصبحت عملياً في الخندق المعادي.

وأضاف البدراوي أنه على الرغم من أن حركة اليسار المقاوم تناضل في ظروف صعبة، إلا أنها تسير قدماً، وهي تعمل الآن لضم كل الحركات الاجتماعية ـ العمالية والفلاحية بشكل خاص، هذه الحركات التي استطاعت خلال العام الفائت القيام بـ ١٢٠٠ إضراب عمالي وفلاحي، حيث وقفت النخب المصرية دائماً ضد كل هذه الإضرابات..

وفي الختام أكّد البدراوي أن النضال شاق، ولكنه لن يثني الشيوعيين الحقيقيين عن القيام بواجباتهم ومهامهم التاريخية، فالنصر دائماً لقضايا الشعوب ولطبقتها الكادحة. ■■



بيونغ يانغ تنتصر «للشرق» وسيؤول تستقوي بواشنطن



◄ قاسيون

بددت كوريا الديمقراطية أوهام كل القائلين باستسلامها ورضوخها لمشيئة «اليانكي» الأمريكي، حتى ولو بدل لون بشرته، معلنة سلسلة من الإجراءات والتجارب العسكرية التي تثبت حضورها الإقليمي والدولي واستعدادها للدفاع عن نفسها بقوة الردع النووي وأنها لن تكون «سقط متاع» في لعبة التجاذبات والتناقضات العالمية في وقت تعمل فيه واشنطن وحلفاؤها، المأزومون على أكثر من صعيد، على خلط أوراق التوتر، لتفجيره في أماكن جديدة، فتأتي بيونغ يانغ «لتنتزع الطبخة الأمريكية»!

عدد الصواريخ التي أطلقتها كوريا الديمقراطية بلغ ثمانية خلال أسبوع، منها ثلاثة يوم الأربعاء فقط، وحظرت الملاحة البحرية قبالة سواحلها الغربية، ما أعطى الانطباع بأنها تستعد لإطلاق المزيد من الصواريخ، مع تأكيد مسؤول عسكري في المنطقة الحدودية المنزوعة السلاح بين الكوريتين أن بلاده لم تعد تضمن سلامة الملاحة البحرية قبالة هذه السواحل، وسط أنباء أشارت إلى استئناف بيونغ يانغ العمل فعلياً في مجمع يونغبيون النووي حيث يتم تطوير برنامج نووي لأغراض عسكرية بالاعتماد على فصل ومعالجة البلوتونيوم..

وعلى خلفية إعلان كوريا الجنوبية الثلاثاء انضمامها للمناورات البحرية التي ستجريها الولايات المتحدة ودول أخرى في المنطقة في إطار ما يسمى بالمبادرة الأمنية لمنع انتشار الأسلحة النووية التي تتضمن وقف واعتراض السفن التجارية التي يشتبه في نقلها مواد أو عناصر تدخل في إطار صناعة السلاح النووي، أعلن بيان عسكري شمالي أن «الجيش الكوري الديمقراطي لم يعد ملتزماً ببنود اتفاقية الهدنة الموقعة عام ١٩٥٣» التي أنهت الحرب الكورية، معتبراً خطوة سيؤول «دفعاً للمنطقة إلى حالة حرب».

وأضاف البيان أن أية تصرفات عدوانية أياً كان حجمها ضد كوريا الديمقراطية بما فيها اعتراض وتفتيش سفنها سيواجه برد عسكري فوري وقاس، محملاً «الرئيس الكوري الجنوبي الخائن لي ميونغ باك وحكومته الدمية والإمبرياليين الأميركيين مسؤولية دفع المنطقة إلى حالة حرب»، ومحذراً «الساعين لاستفزاز كوريا الديمقراطية من أنهم سيواجهون عقاباً قاسياً يفوق التصور».

كما أكد أن تحركات الولايات المتحدة الأخيرة لتغيير مواقع طائراتها المقاتلة دليلاً على عدم تغيير السياسة الأميركية المعادية لكوريا الديمقراطية حتى في عهد أوباما.

تفيد الأنباء أن إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما، التي سارعت لطمأنة سيؤول وطوكيو متعهدة بدعمهما، تعكف على «تشكيل جبهة دولية تتخذ رداً موحداً على التجربة النووية التي أجرتها كوريا الديمقراطية وقوبلت بانتقادات حادة باعتبارها تهديداً خطيرا للاستقرار الإقليمي وانتهاكاً صريحاً للعقوبات التي فرضها مجلس الأمن على الدولة الشيوعية»، وتتضمن هذه الجبهة كلاً من روسيا والصين اللتين سارعتا فعلياً لاعتماد نبرة لفظية مشددة تجاه بيونغ يانغ من خلال التصريحات المختلفة والبيان الذي أصدره مجلس الأمن «تنديداً» بالتجربة النووية الكورية الديمقراطية، ولكن مع تسريبات مصادر دبلوماسية من المجلس أن إصدار قرار «يتطلب مزيداً من المشاورات»!

وهنا مربط الفرس فيما يبدو! لأن السؤال الأساسي هو: إلى أي حد ستحول بكين وموسكو وحتى طوكيو الإدانات اللفظية إلى إجراءات عملية قد تتضمن أبعاداً ردعية عسكرية، تحت ضغط واشنطن؟ وهل واشنطن أصلاً تريد ذلك مع كوريا الديمقراطية وقادرة عليه؟

المراكز الامبريالية وتوابعها، بقيادة واشنطن، تريد تفجير الوضع في باكستان والقفقاس وحتى إيران، لتضاف إلى بؤر التوتر والصراع في الشرق الأوسط بما فيه فلسطين ولبنان والعراق وحتى أفغانستان، أي تفجير منطقة «الشرق العظيم» برمتها حتى تخوم أوربا، أو مجمل منطقة أوراسيا، وروسيا في صلبها، فتأتي كوريا الديمقراطية من قلب ذاك الشرق وتلوح بترتيب آخر للأوراق ضمن رسالة واضحة تقول: لن نقبل بأقل من التعامل بالند، ووقف الاستفزاز والترهيب، وإجراء المناورات وإقامة القواعد العسكرية المتقدمة لكم، والتوقف عن إطلاق المواقف العدائية والتهديد بوقف المعونات الغذائية وإبقاء الحصار، وإذا هددتم مصالحنا الجيوسياسية سنفرض إعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية بقوة السلاح، ونستنزف قواكم بحيث لا تستطيعون تفجير بؤر توتر جديدة وضرب بلدان أخرى في هذا الشرق، وأنتم المثقلون أصلاً بشن حربين لم تكسبا أياً منهما في أفغانستان والعراق!

وكانت بيونغ يانغ أعلنت في وقت سابق أنها أجرت وبنجاح تفجيراً نووياً تحت الأرض في إطار الإجراءات التي تتخذها لتعزيز «قدرتها للردع النووي دفاعاً عن نفسها»، في حين أعلنت مراكز الرصد الجيولوجي في الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية تسجيلها هزة اصطناعية بقوة ٤.٧ درجات على مقياس ريختر وقعت في منطقة كيجلو شمال مدينة كيمتشاك، وهي نفس المنطقة التي أجرت فيها كوريا الديمقراطية أول تجربة نووية لها قبل ثلاث سنوات. أما هيئة السلامة النووية والصناعية اليابانية فقد أكدت أن أجهزة المراقبة المنتشرة حول المنشآت النووية شمال البلاد لم ترصد أي تزايد في معدل الإشعاع النووي.

وبين تدهور أسواق المال في سيؤول نتيجة الوضع الجديد، ودائماً على خلفية الأزمة العامة حالياً، وبين العقوبات الدولية التي لا تزال مفروضة على بيونغ يانغ مع التلويح بتشديدها، يبقى أي احتمال لعودة كوريا الديمقراطية إلى طاولة المفاوضات السداسية التي ترعاها بكين منطلقاً من موقع القوة بعد كسب سنتين ونيف من الوقت لتخفيف الضغط واستئناف الضغط المقاوم المعاكس على مراكز القرار الدولي.

(راجع المقالات في موقع قاسيون: «بيونغ يانغ ولغز كسب الوقت»، و«كوريا الشمالية ببرنامجها النووي تتحدى واشنطن ..إغضاب الاستعمار أسهل من إرضائه!»).

■■

أوباما يعد ببناءِ «قوة عسكرية لم يعرفها العالم من قبل»



وعد الرئيس الأميركي «باراك أوباما» ببناء قوة عسكرية لم يعرفها العالم من قبل، والمحافظة على الهيمنة العسكرية للولايات المتحدة.

وخلال حفل تخريج لجيل من قوات المارينز أقيم في القاعدة البحرية في ميرلاند ، تعهد الرئيس الأميركي بعدم إرسال الجنود الأميركيين إلى أماكن محفوفة بالمخاطر إلا في حالات الضرورة القصوى، وطبقاً لإستراتيجية تحدد الأهداف بوضوح وبوجود معداتَ الدعم اللازمة لإتمام المهمة!

■■

ملفات حقيبة الرئيس... حكومة وأوهام!

◄ محمد العبد اللّه



حرص الرئيس محمود عباس وطاقمه الاستشاري داخل جدران المقاطعة في رام اللّه المحتلة، على أن تكون زيارته المقررة يوم الخميس ٢٨ أيار لواشنطن ذات نتائج ايجابية! فبالإضافة لتجهيز ملفات القضايا المثارة، فقد عمل على تشكيل الحكومة الجديدة التي رأت النور بعد مخاض عسير. وإذا كانت صفة «حكومة تسيير الأعمال» قد رافقت التشكيلة السابقة لتلك الحكومة، فإن عبارة «الحكومة المؤقتة» ستبقى اللازمة الضرورية التي ترافق هذه التركيبة الوزارية. ولهذا تبقى الحقيقة الموضوعية التي تؤكد أن هذه الحكومة ليست الصيغة الأقرب لـ«الوحدة الوطنية»، كما يدعي بعض المشاركين فيها. فقد عاد للوزارة الجديدة، عدد من الأسماء التي دار حولها الكثير من التساؤلات، بسبب مواقفها الإشكالية، الخارجة عن أولويات الصراع مع العدو الصهيوني، كما عبرت عنها توجهات وتصريحات رياض المالكي في السياسة الخارجية والمنابر الإعلامية(!) والتي لاتختلف عن البرنامج السياسي لحكومة تسيير الأعمال، إلاّ بدرجة فجاجتها واستفزازيتها المباشرة.

إن تشكيل الحكومة الجديدة قد أعاد تسليط الضوء مجدداً على السؤال المحير: هل هناك حقيقة حوار وطني جاد وهادف؟ وصيغة السؤال الاستفهامي، تنطلق من الحالة المحيطة بكلتا «الحكومتين». فماتحدث به رئيس السلطة في رام اللّه المحتلة أمام أكثر من لقاء وتجمع، كان آخره المؤتمر الخامس لاتحاد المرأة الفلسطينية قبل أيام قليلة، يعكس بدقة حقيقة الموقف من جلسات الحوار بالقاهرة. كما أن الإعلان عن تشكيلة الوزارة في هذه المرحلة التي ترافقت مع جلسة الحوار الخامسة بالقاهرة، تدفع للاستنتاج بأن تفاوت التصريحات مابين التفاؤل الحذر كما جاء في كلام «نبيل شعث» والتشاؤم المبطن كما عبر عنه «عزت الرشق» يشير إلى حقيقة تباعد موقف الطرفين (فتح وحماس). ولهذا جاء تشكيل الحكومة ليعكس درجة الخلاف بين أكثر من طرف داخل الساحة الفلسطينية. بعض الفصائل الفلسطينية، المؤسسة لمنظمة التحرير الفلسطينية، رأت في الإعلان عن الحكومة الجديدة «خطوة للوراء، وعاملاً سلبياً سيعيق تطوير الحوار، بل وسيزيد من تعميق الانقسام» وهذا ما أعلنته الجبهة الشعبية، بالإضافة للفصائل التي تعاني من انشقاقات داخلية، واصطفافات مع طرفي الخلاف. ناهيك عن مواقف الرفض المعروفة لحركتي حماس والجهاد الإسلامي. كما أن كتلة فتح البرلمانية اعترضت على التشكيلة، وطالبت بمقاطعتها إنطلاقاً من «تهميش دور الحركة»- وليس على البرنامج والتوقيت. فبرنامج عمل الحكومة هو برنامج الرئيس، والحكومة هي حكومة الرئيس كما أكد رئيسها سلام فياض. كما أن العديد من منظمات العمل الشعبي «النقابات» سارعت للإعلان عن مقاطعة الحكومة التي وصفتها «بالمولود المشوه ولا اتفاق عليه لا جماهيرياً ولا فصائلياً». إن سرعة الإعلان عن الحكومة، فرضته حاجة رئيس السلطة لملء الفراغ الحاصل نتيجة فشل الحوار في الوصول إلى توافق على الملفات المطروحة، خاصة، الوزارة وبرنامجها. ولأن الحكومة السابقة كانت قد قدمت استقالتها قبل بضعة أسابيع، مما يتطلب من الرئيس، الذي سيزور واشنطن ويلتقي أوباما من أن يكون مستنداً على «سلطة المؤسسات» حتى لانقول «دولة المؤسسات»! لأن «الدولة» التي يتحدث عنها الرئيس الأمريكي، لاتعدو أن تكون سجناً بعدة زنازين.

لكن الرهان على إحراز أية اختراقات تحققها زيارة الوفد الفلسطيني لواشنطن، على صعيد قطف ثمار «التغيير» الخاصة بتوجهات السياسة الأمريكية فيما يخص قضية الصراع العربي/ الصهيوني، ستصطدم بجدار الرؤيا الأمريكية لطبيعة أسس هذا الصراع، وطريقة التعامل مع أطرافه. وفي قراءة سريعة لما جاء في المؤتمر الصحفي المشترك الذي عقده أوباما مع رئيس حكومة العدو نتنياهو، في الثامن عشر من الشهر الجاري، تتوضح وظيفة ودور هذا الكيان في مشروع الهيمنة الأمريكية على العالم. فقد أشاد الرئيس الأمريكي بكيان العدو، لكونه (الحليف الراسخ والنموذج الديمقراطي الوحيد) في منطقة الشرق الأوسط، الذي يشكل مصدر (الإعجاب والإلهام للشعب الأمريكي). كما جدد تعهده بالعمل على ضمان أن يكون أمن هذا الكيان جزءاً من الأمن القومي الأمريكي، والعمل على سلامة وأمن الكيان ك(دولة يهودية مستقلة).

والواضح أن هذه التصورات ستكون الأساس الذي ستنطلق منه رؤيته التي سيتضمنها خطابه «الموعود» في أثناء زيارته للقاهرة في الأسبوع الأول من شهر حزيران. هذه الرؤية التي نشرت بنودها الرئيسية في صحيفة «يديعوت أحرونوت» الصهيونية قبل أسبوعين تقريباً، والتي تنص على (إعلان دولة فلسطينية خلال أربع سنوات، عاصمتها في شرق القدس، تكون مجردة من السلاح، وتدويل البلدة القديمة في القدس، وإسقاط حق اللاجئين في العودة إلا لهذه الدولة، ومكافأة من لا يريد العودة بالتجنيس حيث هم، وإعطاء السيادة على الحرم القدسي الشريف لمنظمة المؤتمر الإسلامي مقابل اعترافها بدولة الاحتلال والتطبيع معها، وإجراء مبادلات واسعة في الأراضي لضم المستعمرات الكبرى، وبخاصة في القدس ومحيطها إلى كيان العدو).

في ظل نتائج زيارة مجرم الحرب نتنياهو لواشنطن، وعلى ضوء الاستعداد للمناورات العسكرية الأكبر التي ستحمل عنوان «نقطة التحول٣» داخل كيان العدو، والتي ستنطلق يوم الأحد ٣١ الجاري، وتستمر لأسبوع تقريباً، والتي كشف عن مضمونها المجرم «ملتان فلنائي» مساعد رئيس هيئة أركان جيش العدو (نعمل على وضع السكان في ثقافة الطوارىء، لأن كافة أرجاء الدولة تقع في مدى صواريخ العدو)، والذي يأتي مترافقا مع قرع طبول الحرب عن اقتراب ساعة الصفر لشن العدوان الصهيوني على إيران كما نقلت صحيفة «هآرتس» الصهيونية مؤخراً. أمام هذا الوضع المأزوم، تأتي ملفات الزيارة، كاستحقاق سياسي وليس بروتوكولياً، للبيت الأبيض. ■■

شعب باكستان ضحية الثالوث غير المقدس



يشكل التفجير الذي استهدف مركزاً أمنياً في مدينة لاهور شرقي باكستان والذي ألقت السلطات بمسؤوليته على حركة طالبان نقطة تحول في التفجيرات المتنقلة في أرجاء باكستان من إسلام آباد إلى بيشاور،كما في الصراع المنقول أمريكياً إلى باكستان من أفغانستان المجاورة، تحت يافطة الاستياء الأمريكي من إجراء اتفاقيات سلام مع مسلحي الحركة وتشجعهم على الخروج إلى أماكن أخرى في وقت تقول فيه واشنطن إنها تحتاج تحركاً باكستانياً ضد المتشددين في شمال غرب البلاد لهزيمة القاعدة وعرقلة الدعم لطالبان في أفغانستان، حيث نددت الولايات المتحدة بالاتفاق معتبرة إياه تنازلاً عن السلطة لهؤلاء.

وبين اللغط حول كون التفجير انتحارياً أم مفخخاً بالتحكم عن بعد للسيارة التي أودت بحياة ٣٠ شخصاً وأصابت ٢٥٠ آخرين يضيع المسؤول أو المستفيد الفعلي لتفجير الوضع في باكستان برمتها مع ما تحمله من موقع جيواستراتيجي في جنوب آسيا مع خطوط تماس مباشرة مع كل بؤر التوتر القائمة أو المفتوحة على حدودها أو ضمن محيطها الجغرافي.

ويأتي ذلك في خضم مواصلة الجيش الباكستاني حملته العسكرية على مسلحي طالبان للأسبوع الرابع على التوالي في وادي سوات شمال غرب البلاد وإقليم وزيرستان جنوباً الذين هددوا فعلياً بنقل تلك المواجهات إلى مناطق أخرى ملوحين باحتمال التوقف في حال «تحقق هدفهم بتطبيق الشريعة الإسلامية»، وسط تأكيد الرئيس الباكستاني آصف علي زرداري مواصلة حكومته التزامها «بالقضاء على الإرهاب» (حسب التوصيف الأمريكي)، ليكون الشعب الباكستاني واستقرار بلاده، هم أكبر ضحايا هذا الثالوث غير المقدس من المعطيات المتناقضة والمتصارعة.

الإحصائيات تتحدث عن مقتل ١١٠٠ شخص في صفوف المسلحين، ولكن الأخطر هو أرقام الأزمة الإنسانية التي تؤكد حسب منظمة الأمم المتحدة بقاء ٢٠٠ ألف شخص في الوادي، ونزوح ٢.٣٨ مليون شخص منذ اندلاع القتال أوائل الشهر الحالي في أكبر نسبة لجوء تشهدها المنطقة خلال السنوات الأخيرة إضافة إلى ٥٥٥ ألفا قبلها، مع وجود عجز في المساعدات العاجلة المطلوبة للدفعة الجديدة من النازحين يصل إلى ٥٤٣ مليون دولار ناهيك عن المخاوف من انتشار الأمراض في مناطق اللجوء، وزيادة الضغوط على شبكات الرعاية الصحية والصرف الصحي والمياه الضعيفة أصلاً.

وقال المتحدث باسم المفوضية رون ردموند في مؤتمر صفحي في جنيف إن الأشخاص العالقين في منطقة القتال مهددون بفاجعة إنسانية ما لم يرفع الجيش الباكستاني حظر التجوال، مشيرا إلى أن المخاوف تتزايد أيضا بشأن كبار السن الذين لا يستطيعون مغادرة المكان.

وأوضح أن معظم هؤلاء النازحين يعتمدون على أنفسهم لا على المساعدة الدولية، ويعيش عدد كبير منهم مع أصدقاء وأقارب بل ويستأجرون مساكن، غير أنه أضاف أن كثيرا من هؤلاء ربما يضطرون للانتقال إلى المخيمات المكتظة إذا استمر القتال بين الحكومة ومسلحي طالبان.

■■

التعبئة والتجييش في المنطقة.. نسخة فرنسية

◄ قاسيون



بعد أقل من أسبوع على تدشين المركز الأمريكي لمكافحة الإرهاب في الأردن، وأقل من شهر على إعلان باريس العودة إلى القيادة المباشرة لحلف الأطلسي بعد عقود من الخروج منها، «افتتح» الرئيس الفرنسي «نيكولا ساركوزي» القاعدة العسكرية الفرنسية «الدائمة» في الإمارات العربية المتحدة، وهي أول قاعدة عسكرية، تضم ٥٠٠ جندي من سلاح البر والبحر والجو لفرنسا في الخليج، في وقت تتطلع فيه باريس إلى عقد صفقات بمليارات الدولارات لتزويد الإمارات بمحطات للطاقة النووية وطائرات عسكرية متقدمة.

بصريح العبارة قال ساركوزي خلال التدشين إن هذا الوجود العسكري الفرنسي في الإمارات هو رسالة واضحة باتجاه أي شيء يجري على حدودها، في إشارة واضحة ورسالة تهديد مبطن إلى إيران التي سارعت إلى التأكيد أن قبول الإمارات إقامة قاعدة عسكرية فرنسية على أراضيها لا يخدم أمن المنطقة، محذرة المسؤولين الإماراتيين من مغبة الالتحاق بركب السياسة الأجنبية في المنطقة.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية حسن قشقاوي إن الإجراء الإماراتي غير قابل للفهم، ولا يمكن اعتباره خطوة في إطار أمن المنطقة.

وأضاف أن فرنسا ابتعدت عن سياسة الاعتدال، مشيرا إلى أن تعزيز الوجود العسكري في المنطقة ووجود قوى من خارج الإقليم، يؤدي إلى هشاشة الأمن والاستقرار، ويجر عمليا إلى سباق التسلح، متهماً دولاً لم يسمها بأنها تتحدث عن أخطار وهمية وأنها تسعى لتصوير المنطقة على أنها غير آمنة، وذلك من أجل رفع مبيعاتها من السلاح، خاصة أن هذا الإجراء يحظى بالاهتمام بسبب الأزمة المالية الحالية، لأن فرنسا تعاني من مشكلات اقتصادية حادة.

أما مكان تمركز القاعدة فهو اللافت، حيث سيتمركز جنودها الخمسمائة في ثلاثة مواقع على ضفاف مضيق هرمز الاستراتيجي! والمعلن حسب وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنر أمام حفل التدشين أن القاعدة البحرية في أبوظبي تهدف إلى دعم وتدريب حلفاء فرنسا في هذه المنطقة، مضيفاً أن نحو ٩٠٪ من التجارة الأوروبية تمر بالبحر ويتعين الدفاع عن حركة المرور والتجارة في وجه القرصنة!!

وشدد كوشنر على أن القاعدة البحرية ذات أهمية إستراتيجية أيضا للأمن والاستقرار الدوليين، مؤكدا أن بلاده تكفل أمن التجارة في هذه المنطقة والبحر المتوسط ومياه الخليج والمحيط الهندي.

بموازاة ذلك أعلن الأسطول الخامس الأمريكي الموجود في منطقة الخليج أن ممثلين للقوات البحرية المشاركة فيما يسمى بالتحالف الدولي بقيادة تركيا حالياً عقدوا اجتماعاً في المنامة لمناقشة «سبل مواجهة القرصنة قبالة سواحل الصومال».

ونقل بيان للأسطول الخامس عن نائب قائد قوات التحالف الكوماندر تيم لوي قوله «عبر تنسيق جهودنا وتزامنها، فان قوات التحالف وقوات الحلف الأطلسي والقوات الأخرى تستطيع أن تحدث اختلافاً»، دون أن يحدد في وجه ماذا غير شعار مكافحة القرصنة.

وشارك في الاجتماع ممثلون للقوات البحرية لأثنين وعشرين دولة هي استراليا، البحرين، الصين، الدنمارك، فرنسا، ألمانيا، الهند، إيطاليا، اليابان، الأردن، هولندا، باكستان، روسيا، جزر سيشل، سنغافورة، كوريا الجنوبية، اسبانيا، تركيا، بريطانيا، الولايات المتحدة، اليمن والقوة البحرية الأوروبية إضافة إلى ممثلين لحلف شمال الأطلسي شاركوا في اللقاءات الجانبية وفق البيان. وتتألف قوات التحالف البحرية غالباً من البحرية الأميركية وتشارك قوات لدول أخرى في قيادة هذه القوات في شكل دوري وتتولى البحرية التركية حالياً قيادة هذه القوات.

وكان قائد القوات البحرية الإيرانية أكد أن بلاده أرسلت ست سفن حربية إلى مياه دولية منها خليج عدن لإظهار قدرتها على مواجهة أي تهديدات خارجية.

ويأتي ذلك بعد أيام من إعلان إيران أنها أطلقت صاروخاً مداه ألفا كيلومتر مما يمكنه من الوصول إلى الكيان الإسرائيلي وقواعد أمريكية في المنطقة وبعد عشرة أيام من إرسالها سفينتين حربيتين إلى خليج عدن لحماية ناقلات النفط التابعة لخامس اكبر دولة مصدرة للنفط الخام في العالم من الهجمات.

وتمتد المياه الإقليمية الإيرانية بطول الخليج ومضيق هرمز وبحر عمان. وكانت إيران هددت بإغلاق مضيق هرمز الذي تمر منه نحو ٤٠ في المئة من شحنات النفط العالمية إذا هوجمت بسبب برنامجها النووي، في وقت تزيد فيه تل أبيب من قرع طبول الحرب والاعتداء على إيران بمباركة مبطنة من واشنطن ومسؤوليها العسكريين.

فقد قال الأميرال مايك مولن رئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة إن «وقت العمل الدبلوماسي مع إيران ينفد» معرباً عن اعتقاده بأنه لم يبق لها إلا ما بين عام وثلاثة أعوام قبل أن تمتلك القدرة على صنع سلاح نووي ما يعني نفاد الوقت بالنسبة إلى العمل الدبلوماسي على حل هذه المشكلة، علماً بأنه سبق لباراك أوباما أن أكد أنه لن يواصل سياسة الحوار مع إيران إلى ما لا نهاية وأنه يريد أن يرى بعض التقدم في موضوع الملف النووي بحلول نهاية العام..

غير أن مولن أقر أن أي هجوم عسكري على المنشآت النووية الإيرانية قد يكون له عواقب فادحة مستدركاً أن امتلاك إيران لسلاح نووي أمر لا يقل فداحة!!

■■

الصين تُحذّر من فرط «طباعة الدولار»

أعربت الصين عن قلقها العميق بشأن تزايد طباعة الدولار في الولايات المتحدة، وحذرت مجلس الاحتياطي الاتحادي الأميركي (البنك المركزي) من مغبة طباعة النقود. ووجهت بكين تحذيراً لمسؤول بارز في مجلس الاحتياطي الاتحادي عبرت فيه عن انزعاجها المتزايد إزاء شرائه سندات صادرة عن وزارة الخزانة الأميركية بشكل مباشر.

وقال رئيس المجلس في دالاس ريتشارد فيشر إن مسؤولين بارزين في الحكومة الصينية حذروه من الشراء المباشر للسندات الصادرة عن وزارة الخزانة. وذكرت صحيفة «ديلي تلغراف» البريطانية أن فيشر أوضح أنه في رحلته الأخيرة إلى الصين تلقى السؤال المتعلق بشراء السندات «أكثر من مائة مرة» في أثناء اجتماعه بالمسؤولين هناك.

وأضاف فيشر أن كبار «الصقور» في مجلس الاحتياطي الاتحادي طالما عارضوا قرار شراء ديون الخزانة من الأساس. وأوضح أن الخشية كانت من أن يؤدي ذلك إلى التشويش على الخط الفاصل بين السياسة المالية والنقدية، والتحول إلى نمط السياسة المالية الأرجنتينية في تمويل الإنفاق غير المنضبط، في ظل الأزمة المالية العالمية.

واستدرك فيشر بالقول إن مجلس الاحتياطي اضطر إلى اتخاذ إجراءات طارئة بعدما اقترب النظام المالي من «حافة الانهيار»، موضحاً أنه لم يكن هناك الكثير من مخاطر حصول التضخم في الاقتصاد الأميركي. واعترف بأن البلاد تشهد بعض التضخم، وقال إن المجلس يتخذ الخطوات المناسبة في حملته لتحذير الأميركيين إزاء «الفجوة الكبيرة جداً» في المعاشات التقاعدية والرعاية الصحية غير الممولة، والأخطاء الناتجة عن الطبقة السياسية على مر السنين.

■■

«من ميليس إلى دير شبيغل».. المقاومة في دائرة الاستهداف!

◄ حمزة منذر



منذ صدور القرار ١٥٥٩ عن مجلس الأمن، والذي وصفته افتتاحية قاسيون حينها بأنه قرار عدواني جديد ضد سورية والمقاومة اللبنانية، إلى اغتيال الرئيس الحريري، وتلفيق الاتهامات ضد سورية فور وقوع الجريمة، وعدم توجيه إية إشارة إلى ضلوع الكيان الصهيوني فيها، إلى تشكيل المحكمة الدولية، وما شاب التحقيقات التي أجرتها من فبركة للشهود والوقائع الكاذبة إبان فترة ميليس ومساعده ليمان، عميلي الاستخبارات الألمانية والأمريكية (وضمناً الموساد)، حذرنا مراراً من أن جريمة الاغتيال جاءت ضمن مخطط كبير بعد احتلال العراق، يستهدف سورية وضرب المقاومة في لبنان وفلسطين، وتغيير الوضع الإقليمي كلياً لمصلحة قوى العدوان والاحتلال.

ها قد مرت أربع سنوات وبضعة أشهر على جريمة الاغتيال، فشل فيها المخطط الإمبريالي الصهيوني الرجعي العربي بطبعته الأصلية، وملحقاته اللاحقة، خصوصاً بعد صمود المقاومة في حربي تموز وغزة، وتعثر المشروع الأمريكي في العراق، وانفجار الأزمة الاقتصادية العالمية للرأسمالية وتداعياتها الدولية والإقليمية، ومنذاك، بدأت تتكشف وقائع وحقائق مغايرة أهمها:

فشل دول الاعتلال العربي في تنفيذ الموكل إليها في ضرب المقاومة وعزل سورية، وخلق حالة صدام مباشر عربي–إيراني.

اضطرار المحكمة الدولية للاعتراف بتعاون سورية وعدم ثبوت أية تهمة ضدها، واعتراف المحكمة بعدم صدقية أي من الشهادات المزورة التي اعتمدها المحقق الدولي ديتلف ميليس ومعاونه ليمان ضد سورية والمقاومة (لا في الضاحية الجنوبية ولا في أي مكان آخر).

اضطرار المحكمة لاتخاذ قرار بالإفراج عن الضباط الأربعة رغماً عن كل ما قيل عنهم من فريق ١٤ آذار.

توالي انكشاف شبكات التجسس العاملة لمصلحة الموساد الإسرائيلي في لبنان، وفي كل المناطق، وكان هدفها الأساس حسب اعترافات عناصرها، ضرب المقاومة واغتيال قادتها، وتدمير لبنان عبر تسعير الصراع الطائفي فيه.

ارتفاع منسوب الخطاب الطائفي لفريق ١٤ آذار عشية الانتخابات النيابية اللبنانية، ورفض قادته الأساسيين للمشاركة في أية حكومة وحدة وطنية بعد الانتخابات.

في ظل كل ما سبق من فشل لعناصر المشروع الإمبريالي الصهيوني إزاء لبنان وسورية، جاءت «رواية دير شبيغل» المفبركة، والمنقولة شبه حرفياً عن موقع إلكتروني للمعارضة السورية في الخارج، قام منذ أشهر بنشر كل عناصر الرواية التي اعتمدتها مجلة دير شبيغل المملوكة للرأسمال الصهيوني، والتي تهدف إلى خلط الأوراق، وخلق فتنة مذهبية في لبنان، أكبر من كل سابقاتها، وإبعاد الشبهات في جريمة اغتيال الحريري عن الكيان الصهيوني وعملائه في الداخل اللبناني، والذين هم، كما تبين، أكثر قدرة مما تصورناه على اقتراف جرائم الاغتيال السياسي في لبنان.

وإذا كان الاستنفار السياسي التحذيري من استهدافات الرواية المسمومة، والموقف المتطور والمسؤول لحزب اللّه وأمينه العام، قد طوّق أية مفاعيل مباشرة لرواية دير شبيغل، وفتح الباب لإعادة الفرز بين القوى السياسية اللبنانية ضد الفتنة والعدو الصهيوني، فإننا نحذّر من خطورة استمرار التدخل المباشر لتل أبيب وواشنطن في الشأن الداخلي اللبناني قبل وأثناء وبعد الانتخابات النيابية اللبنانية.

من المعروف، أن الوفود الأمريكية والأوربية الرسمية لا تكاد تغيب عن لبنان والهدف المعلن هو الاطمئنان على وضع فريق ١٤ آذار في الانتخابات القادمة، والتأكد أن المقاومة وحلفاءها لن يتمكنوا من تحقيق الأغلبية في البرلمان القادم. وكان لافتاً تصريح نائب الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن في بيروت «سنتعامل مع لبنان وفقاً لتكوين الحكومة اللبنانية بعد الانتخابات»، وكان لافتاً أيضاً اجتماع بايدن مع فريق ١٤ آذار وما تلا ذلك من تصريحات للناطق باسم الخارجية الأمريكية، هدفها استنهاض حلفاء أمريكا في المنطقة، ورفع درجة التوتر بين العرب وإيران «لتخصيب النزاع المذهبي إسلامياً» لإضعاف الجميع عدا الكيان الصهيوني، وهذا ما يفضح سذاجة وأوهام الذين يعوّلون على نوايا واشنطن بفتح حوار مع إيران وسورية، وكأن إدارة أوباما قد غيّرت من مخططاتها العدوانية إزاء شعوب المنطقة بالتجاوز لكل ما سوّقه وروّجه إعلام الكيان الصهيوني لرواية دير شبيغل ضد المقاومة. هناك موقف رسمي لوزير حرب العدو إيهود باراك عشية سفره لواشنطن، وقبل أيام من المناورات الإسرائيلية الشاملة «بين ١–٤ حزيران» قال فيه: «إذا فاز حزب اللّه بأصوات كبيرة في الانتخابات اللبنانية القادمة، فإن لبنان سيعرّض نفسه لجبروت الجيش الإسرائيلي أكثر من أي وقت مضى، وإذا تغير الوضع السياسي في لبنان، فإن ذلك سيمنحنا حرية عمل لم نكن نمتلكها في تموز ٢٠٠٦»..

فإذا كان الكيان الصهيوني في ظل حكومة نتانياهو– ليبرمان يستمر بطلب التطبيع والاقتصاد والأمن من دول الاعتلال العربي، ويمارس أبشع الجرائم ضد السكان في الأراضي المحتلة، فإن قادة الكيان فاتهم أنهم في الوضع الجديد الذي يتكون عالمياً وإقليمياً، لم تعد دول الاعتلال العربي هي القادرة على التحكم بمسار الأمور، فالمقاومة أصبحت أكثر ثباتاً في شمال فلسطين وجنوبها وشرقها، وفي داخلها، وقد يأتي وقت يصبح فيه الحديث عن مصير وزوال الكيان الصهيوني أكثر واقعية من الحديث عن استكمال المخطط الإمبريالي الصهيوني ضد شعوب المنطقة.

h.monzer@kassioun.org

فنزويلا والنفط: تشافيز يؤمم ٦٠ شركة أخرى، ويواصل...

◄ هومبرتو ماركيز

في خطوة جديدة لضمان تحكم الدولة قي قطاع الطاقة الوطني، قررت الحكومة الفنزويلية تأميم ما يزيد على ٦٠ شركة خاصة، بعضها أجنبية، تتولى خدمات تسيير الزوارق والسفن والرافعات وأرصفة الموانئ، وضخ المياه والغاز والبخار وغيرها من خدمات صيانة الآبار والأنابيب والمستودعات، باستثناء عمليات الحفر.

وتحدث الرئيس هوغو تشافيز إلى قبطان سفينة صغيرة لنقل العاملين في بحيرة ماركايبو، حيث أعلن قرار التأميم، قائلاً: «قد هذه السفينة كما فعلت منذ ٢٠ عاماً، وكن واعياً بأنها أصبحت منذ اليوم ملكاً لشعب فنزويلا».

وسارعت مؤسسة «نفط فنزويلا» العملاقة التابعة للدولة، بصحبة قوات مسلحة وفرق من العمال، بالاستحواذ على معدات وممتلكات الشركات المؤممة التي تعتبرها ضرورية لعملياتها.

وأعلنت المؤسسة عن تعويض هذه الشركات حسب قيمتها المنصوص عليها في سجلاتها، مع خصم البنود الخاصة بالعاملين والنفقات البيئية التي ستقدر قيمتها لاحقاً.

وصرح خبير شؤون النفط بالمصرف المركزي رفائيل كيروث بهذا «يتم استكمال عمليات التأميم التي بدأت في عام ١٩٧٦ وتسترد الدولة تلك الفعاليات التي كانت قد ذهبت إلى أياد خاصة بل وأجنبية، فقد برهن الفنزويليون على قدرتهم على إدارة هذا القطاع».

من جانبه، علق أستاذ مادة النفط بجامعة سيمون بوليفار التابعة للدولة، دييغو غونثاليث أن قرار التأميم «يحقق أحد أهداف عملية التأميم وهو التشجيع على تنمية رأس المال الوطني».

وشرح غونثاليث أن أسلوب التأميم يسير في اتجاه مخالف للأساليب الربحية التي تتبعها كبرى شركات النفط في مختلف أنحاء العالم، بالتركيز على النواحي الرئيسية للإنتاج والاستعانة بقدرات شركات خدمات متخصصة.

ويذكر أن هذا هو الأسلوب الذي تتبعه الشركات النفطية العملاقة الأخرى بأمريكا الجنوبية، ألا وهي مؤسسة بيتروبراس البرازيلية، حيث يعمل ٥٠,٠٠٠ موظف وعامل، فيما تتعاقد شركات الخدمات التي تتعامل معها مع ١٥٠,٠٠٠ عامل، وفقا لبيانات نقابات العمال البرازيلية.

أما مؤسسة نفط فنزويلا، فيعمل بها ٧٣,٠٠٠ عامل، يضاف إليهم ٨,٠٠٠ عامل بشركات الخدمات المؤممة، وذلك في منطقة بحيرة ماراكيابو وحدها، حيث تستخرج فنزويلا ثلث نفطها الذي يبلغ بالإجمال ثلاثة ملايين طن يومياً، حسب البيانات الرسمية.

وأعلن الرئيس تشافيز أن عملية التأميم ستستمر لتشمل قبل آخر مايو الجاري، شركات الخدمات العاملة في آبار شرق البلاد، بنزع ملكية الشركات المتخصصة في ضخ الغاز والمحروقات.

■ نشرة «آي بي إس»

البنك الدولي يُحذّر من اندلاع «أزمة اجتماعية عالمية»!

حذر رئيس البنك الدولي «روبرت زوليك» في مقابلة مع صحيفة «إلباييس» الإسبانية، من أن تتسبب معدلات البطالة المرتفعة في العديد من دول العالم باندلاع أزمة اجتماعية على مستوى العالم نتيجة لتفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية.

وقال روبرت زوليك إن حدوث انتعاش في الاقتصاد العالمي يتطلب وقتاً أطول وسيسير بخطى بطيئة، وحذر من مغبة ظهور مخاطر الحماية التجارية. وأوضح زوليك «ما بدأ كأزمة مالية كبرى ثم تطور إلى أزمة اقتصادية طاحنة يتحول الآن ليصبح أزمة بطالة شديدة، وهناك مخاطر اندلاع أزمة إنسانية واجتماعية كبرى ذات آثار سياسية كبيرة إن لم نتخذ إجراءات بهذا الصدد».

واعتبر أن الوضع الاقتصادي العالمي لا يزال سيئاً في ظل تسجيل معدلات نمو منخفضة أو سلبية. ويأتي موقف زوليك رغم ما أبداه وزراء مالية بمجموعة الدول السبع ومجموعة العشرين مؤخرا من ارتياح إزاء تحسن وضع الاقتصاد وتراجع الركود الاقتصادي.

ووصف زوليك السياسات في مواجهة الأزمة التي اتخذتها العديد من الدول بأنها تسير في الاتجاه الصحيح. غير أنه أشار إلى أنه رغم ذلك فإن الخطر لا يزال يحدق بالنظام المالي الأميركي–الأكبر عالمياً– وبالعديد من الأسواق الناشئة واصفاً إياها بالضعيفة.

■■

البنتاغون يحضّر لحرب عالمية جديدة.. روسيا هي العدو!

ك روزوف / ترجمة قاسيون

و الوضع اليوم أكثر خطورةً مما كان عليه قبل آب ٢٠٠٨، وإذا ما اندلعت ب مجدداً، فلن تقتصر على القوقاز، خصوصاً وأن الرئيس الأمريكي الجديد حدث أية تغيرات في العلاقة مع جورجيا، بل لا يزال، بحكم دوره القيادي ناتو، يصر على انضمام جورجيا العاجل إلى هذا التحالف. إن حدث ذلك، راجه العالم تهديداً أكثر خطورةً من أزمة الحرب الباردة.
ا السياق الجديد، قد تتحول حرب جورجيا ضد أوسيتيا الجنوبية بسهولة حرب الناتو ضدّ روسيا. وهكذا قد تندلع الحربَ العالمية الثالثة».. (إيرينا يف، محللة سياسية من أوسيتيا الجنوبية، وكالة أنباء أوسيتيا الجنوبية، ن ٢٠٠٩).



ب شبكات الاتصال الإلكترونية

ر، تحدّث جيمس ماتيس، القائد الأعلى حالف الناتو وقائد قيادة القوات الأمريكية في ندوة استمرت ثلاثة أيام، أطلق عليها: شترك ٠٩، وذلك في نورفولك في ولاية ، حيث تقع قيادة القوات المتحالفة للناتو. رّح قائلاً: «جئت وأنا أشعر بالإلحاح، عل ذلك أيضاً»..
حيفة محلية بتلخيص كلمته على النحو وصف ماتيس مستقبلاً لن تكون فيه محدّدة البداية والنهاية بوضوح. ما هو كما قال، إيجاد استراتيجية كلية وإطار ستطيع توجيه التخطيط العسكري».
المتعذّر عليه، لأسباب دبلوماسية دون بين «العدو»، لكنّ سلسلةً من التطوّرات أو بالأحرى اشتداد التطوّرات الجارية، ولة التي يقصدها.
ع من أيار الماضي، أبلغ الجنرال كيفن رئيس القيادة الاستراتيجية الأمريكية خلال إفطار مجموعة كاتبي الشؤون أنّ «البيت الأبيض يحتفظ بخيار الرد ادية، وربما حتى باستخدام الأسلحة ذا قام كيانٌ أجنبي بهجوم لتعطيل شبكات الأمريكية»..
لخيصٌ لكلمته: «أصرّ الجنرال على أنّ ربات كافةً، ومن ضمنها الضربة النووية، في متناول القائد الأعلى دفاعاً عن الأمة ة ضربات تطال شبكات الاتصالات».
قال إنّه لا يستطيع نفي إمكانية توجيه عسكرية لدول مثل الصين، حتى لو كانت تلك أسلحة نوَوية»، ولو أنّ الهدف الأوّل لانتقام مزعوم رداً على هجمات على الاتصالات، مزعومة هي أيضاً، سيكون ى حددها مسؤولون عسكريون أمريكيون مي روسيا.

د تتحول حرب جورجيا د أوسيتيا الجنوبية هولة إلى حرب الناتو روسيا. وهكذا قد تندلع ربَ العالمية الثالثة..

دّمت الهند ست طائرات طراز سوخوي ٣٠ إم كي في مناورات للناتو في سكا عام ٢٠٠٧، وكانت ت أهمية خاصة في دريب بوصفها روسية صنع، وتعتبر بالتالي دية تقليدياً».

رئيس القيادة ستراتيجية الأمريكية: بيت الأبيض يحتفظ يار الرد بالقوة المادية، ـا حتى باستخدام سلحة النووية، إذا م كيانٌ أجنبي بهجوم طيل شبكات الحواسبَ مريكية»..

في نهاية نيسان ومطلع أيار ٢٠٠٧، أبلغت حكومة أستونيا، والتي أصبحت عضواً في الناتو في العام ٢٠٠٤ وكان رئيسها ولا يزال توماس هندريك إلفيس، الذي ولد في السويد ونشأ في الولايات المتحدة (حيث عمل في إذاعة أوروبا الحرة)، أبلغت عن هجمات طالت مواقع إلكترونية في البلد، وحمّلت روسيًا مسؤولية ذلك.
مضى على ذلك أكثر من عامين، لم يتم فيهما تقديم أيّ دليل يثبت أنّ قراصنةً روسيين، ناهيك عن الحكومة الروسية نفسها، كانوا وراء الهجمات، ومع ذلك، بقيت وسائل الإعلام تؤمن بهذا الزعم، وكذلك يفعل مسؤولون أمريكيون وغربيون.
كان رد السلطات الأمريكية بدايةً مفاجئاً وحاداً، حتى قبل إجراء التحقيقات، ما يفترض بقوة أنّ الهجمات ستلفّق حتى لو لم تنطلق.
بعد ذلك مباشرةً، صرّح سكرتير القوى الجوية مايكل دبليو واين قائلاً: «يبدو أنّ روسيا، غريمنا القوي في الحرب الباردة، ستكون أول من سيتورط في حرب شبكات الاتصال الإلكترونية».
أضاف مصدر الخبر من القوى الجوية الأمريكية المذكور آنفاً أنّ الأحداث التي وقعت في أستونيا قبل أيام، أطلقت سلسلةً من النقاشات داخل الناتو والاتحاد الأوروبي حول تعريف فعل عسكريٍّ مصرّح به، والذي قد يكون الاختبارَ الأول لقابلية تطبيق المادة الخامسة من ميثاق الناتو، المتصلة بالدفاع الجماعي في الحقل غير الحركي.
المادة الخامسة من ميثاق الناتو بند دفاع جماعي، هو في الواقع بندٌ حربي، استخدم للمَرة الأولى حتى تاريخه لدعم الحرب المديدة المتصاعدة في أفغانستان.
بالتالي، لا يمكن التعامل بلامبالاة مع الإشارة السابقة إلى هذه المادة.

ضربات نووية محتملة..

أثناء زيارة رئيس البنتاغون روبيرت غيتس لأستونيا في تشرين الثاني الماضي، التقى أندروس أنسيب، رئيس وزراء البلاد، و«ناقش السلوك الروسي والتعاون الجديد حول الأمن الإلكتروني».
ذكر أنّ «أنسيب قال إنّ الناتو سيعمل في إطار مبدأ المادة الخامسة من معاهدة التحالف، والتي تنصّ على أنّ هجوماً على أحد الحلفاء سيعالج بوصفه هجوماً على جميع الحلفاء». وأضاف: «نحن مقتنعون أنّ أستونيا، بوصفها عضواً في الناتو، سيتم الدفاع عنها على أفضل وجه».
توحي بالكثير هذه الإشارة المتكررة إلى المادة الخامسة، والتي تواصلت بعد عام ونصف من الهجمات المزعومة على شبكات الاتصال الإلكتروني، في حين لم يحدث أي شيء في الفترة الفاصلة.
في مطلع هذا الشهر، أعلن البنتاغون أنّه سيستهل ما يطلق عليه «قوة الحرب الرقمية للمستقبل»، في فورت ميد في - ولاية ميرلاند، تحت سيطرة القيادة الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، والتي يهدّد قائدها الجنرال كيفن شيلتون، كما ذكر أعلاه، باستخدام القوة، بما في ذلك الأسلحة النووية.

وصف تقرير إخباري المبادرة كما يلي:

«قال الجنرال كيث ألكسندر، قائد حرب الشبكات الإلكترونية في البنتاغون كذلك، إنّ الولايات المتحدة مصممة على تزعم الجهود العالمية لاستخدام تقنية الحواسيب لردع الأعداء أو إيقاع الهزيمة بهم».
البنتاغون هو كنايةٌ تشير لوزارة الدفاع وكل ما يتّصل بنشاطاتها يموّه بألفاظ مشابهة، هكذا حين تُسأل الولايات المتحدة، تصرّ على أنّ مشروع حربها الإلكترونية الجديد هو لأغراض دفاعية فحسب. لكن أيّة دولة، وأيّ شعب استهدَفته أعمال إدارة الدفاع الأمريكيةَ يعرف أكثر من ذلك. فقيادة الحرب الإلكترونية الأمريكية الجديدة تقوم على تهديد روسي مفترض أثاره حدثٌ غير عسكري في إحدى دول البلطيق منذ أكثر من عامين. ستستخدم هذه القيادة لشلّ أنظمة الحواسب لأية دولة يستهدفها هجومٌ عسكريٌّ مباشر، ما يجعلها عاجزة، وسيكون فعالاً على نحو خاص في إطار

تخطيط الضربات الأولى القادمة من الفضاء وحروب الفضاء (الدروع الصاروخية والصواريخ المعترضة).
في اليوم نفسه الذي ظهر فيه تعهّد الجنرال ألكسندر «بهزيمة الأعداء»، ذكر نبأٌ آخر عن «إطلاق قمر صناعيٍّ شبه منسّق يوم الثلاثاء [١٢ أيار]، سيكون هندسةً رائدة في تقنية متابعة الصواريخ البالستية».
إنّه قمرٌ فضائي لمتابعة وتتبع التقنية المتقدمة وتخفيض المخاطر، وهو جزءٌ من النظام الفضائي لهيئة الدفاع الصاروخي.
«سيتم وصل أجهزة الاستشعار على القمر وعلى الأرض بأنظمة أخرى لمواجهة الصواريخ البالستية المقتربة».
قبل بضعة أيام، أعلن الصانع دوكومان، مقره كاليفورنيا، في تقرير إخباري عنوانه: دوكومان إنكوربوريتد يعلن تسليم أقمار مصغّرة لقيادة الدفاع الصاروخي والفضائي، أنّ «شركته الفرعية ميلتيك كوربوريشن سلّمت أقماراً مصغّرة جاهزة للإطلاق إلى قيادة الدفاع الصاروخي والفضائي في جيش الولايات المتحدة / قيادة جيش القوات الاستراتيجية في هانتسفيل، ولاية ألباما، في ٢٨ نيسان ٢٠٠٩».
كان التسليم «إنجازاً لمشروع تطوير أوّل قمر عسكري منذ قمر الاتصالات كوريير ١ بي في العام ١٩٦٠».
استخدمت الأقمار العسكرية لتحييد قدرات دولة منافسة، ليس بشنّ ضربة أولى، بل للرد عليها، وهي تعيق بالتالي التمييز بين ما يدعى مشاريع الدرع الصاروخي التي ولدت من حرب النجوم والعسكرة الكاملة للفضاء.

عبّر عن ذلك تعليقٌ روسي أخير على النحو التالي:

«الانسحاب من معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ في العام ١٩٧٢ يدلّ على تحوّل نحو اختبار ونشر نظام دفاع صاروخيّ عالميّ بهدف النزع الكلي لقدرة الردع الصينية والنزع الجزئي لقدرة الردع الروسية»..
لا تزال واشنطن تحاول التخلص من التقييدات القانونية الدولية التي تعيق إنشاء منظومة تجعلها نظرياً ضعيفةً تجاه فعل انتقامي، وحتّى أثناء شنّ هجوم، إضافةً إلى حيلة التلويح بعودة ممكنة لمحادثات معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وروسيا.
صرّحت مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية روز جوتمولر هذا الأسبوع أنّ «الولايات المتحدة ليست مستعدةً لخفض عدد الرؤوس النووية التي سحبت من حوامل الإطلاق وبقيت في المستودعات».
هكذا، وإضافةً إلى خطط الولايات المتحدة بنشر الأنظمة المضادة للصواريخ المتموضعة براً وبحراً وجواً وفي الفضاء الخارجي حول روسيا أساساً وفي مواجهتها (بولونيا، جمهورية التشيك، النرويج، بريطانيا، اليابان، ألاسكا، في الوقت الراهن)، سيحتفظ البنتاغون برؤوس نووية قابلة للتفعيل دون آلية مراقبة يتزود بها المفتشون ومفاوضو خفض التسلح الروسيون.

هواجس روسيا.. حقائق!

في السادس من أيار، أجرت شبكة يورونيوز مقابلةً مع وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، حذّر فيها من أنّ «الطريقة التي صممت بها [الدرع الأمريكية المضادة للصواريخ] لا علاقة لها ببرنامج إيران النووي. فهي تستهدف القوات الاستراتيجية الروسية، المنتشرة في الجزء الأوروبي من الاتحاد الروسي»..
يضاف إلى هواجس روسيا ودول أخرى إنشاء

الولايات المتحدة في ٣٠ نيسان قيادة الدفاع الصاروخي والأسطول الجوي في منشأة مساندة الأسطول في دالغرين، ولاية فرجينيا.
«قيادة الدفاع الصاروخي والأسطول الجوي هي الهيئة الرئيسية للأسطول، وهي مرتبطة بالدفاع الصاروخي والجوي المتكامل. وهي المركز الحربي الوحيد بامتياز الذي يقوم بدمج ومزامنة جهود الأسطول عبر طيف كامل من الدفاع الجوي والصاروخي، يتضمّن الدّفاع الجوي والدفاع المضاد للصواريخ الموجهة والدفاع ضد الصواريخ البالستية».
امتلأ الأسبوعان الماضيان بقصص من هذا النوع ولتوجيه الانتباه أكثر نحو الأرض، ذكر موقع استراتيجي بيج الأمريكي عن مصدر روسي أنّ «الولايات المتحدة اشترت طائرتين مِن طراز سوخوي ٢٧ من أوكرانيا» بغرض «استخدامهما لتدريب الطيارين الحربيين الأمريكيين، الذين قد يواجهون أعداءهم في طائرات مماثلة»، وأنّ «الجيش الأمريكي سيستخدمها لاختبار الرادار وأجهزة الحرب الإلكترونية الخاصة به».
في الوقت نفسه، وقّع عميل الولايات المتحدة في أوكرانيا، الرئيس فيكتور يوتشنكو الذي انحدرت شعبيته في استطلاعات الرأي إلى ١ بالمائة، على توجيه للتحضير للوصول إلى عضوية كاملة في حلف الناتو. وبعد بضعة أيام، قام وفدٌ عسكريٌّ أمريكي بزيارة للبلد لفحص وحدة دبابات والتخطيط لـ«إصلاح نظام التدريب القتالي»..
لم يكن التطوّر الأوكراني إلاّ الأخير في عدد من الأنشطة المماثلة في مجال إجراء الولايات المتّحدة لتمرينات على مواجهة عسكرية مع القوات الجوية الروسية.
حالما تصبح الدولة عضواً كاملاً في الناتو، سينطلق السرب المقاتل الأمريكي الـ٨١ إلى كونستانتا، رومانيا (الدولة التي نال فيها البنتاغون أربع قواعد جديدة) للقيام بتدريبات قتالية في مواجهة المقاتلة الروسية طراز ميغ ٢١.
وفقاً لأحد الطيارين الأمريكيين الموجودين، «كان أمراً رائعاً. أن تجلس في الميغ ٢١ التي ستقلع جواً مع طيار ميغ ٢١ مجرّب في غضون أيام. كانت هذه الطائرة أحد أسلحة الاتحاد السوفييتي، وكان هؤلاء الطيارون يقومون بالتحليق قبل سقوطه. لديهم فكرةٌ حسنة عنها».
في تموز من العام المقبل، سينتشر السرب الأمريكي المقاتل الـ٤٩٢ في القاعدة الجوية جراف إغناتييفو في بلغاريا المجاورة لتأمين فرصة «قيام قوى جوية لدول متعددة بالتعرف على تكتيكات وقدرات طائراتها».
«سيتشارك طيارو طائرات إف ١٥ وسترايك إيغلز وميغ ٢٩ وميغ ٢١ معارفهم عن الطائرات والتكتيكات، وهو ما سيغطي الأسبوع الأول من التدريب».
نقل عن عقيد في القوى الجوية الأمريكية قوله إنّه «سيكون لاثنين فقط من الطاقم الجوي المؤلف من ٣٨ عنصراً فرصة التحليق في مواجهة الميغ. وعند انتهاء التدريب، سيكون الجميع قد حلّقوا في طائرة ميغ أو بمواجهتها»..
بعد شهر من ذلك، وصل سرب الاستطلاع الـ٢٢ إلىَ رومانيا لإجراء مناورات رمح الأفعى التي «تشهد لأول مرة تدريبات لطياري إف ١٦ الأمريكيين في رومانيا». كما تشهد «لأول مرة قيام طياري إف ١٦ وميغ ٢١ بمناورات قتالية أساسية وبتشكيلات مشتركة، وبتدريبٍ على القتال الجوي، وكذلكَ مهمات شنّ هجماتٍ جويّة أرضية»..
الاستشهاد هذه المرة مأخوذ عن طيار مقاتلة إف ١٦:

«تحليقي في المقعد الخلفي لقاذفة [ميغ ٢١] فرصةٌ طيبة للتعرف على طائرة مختلفة، وهو امتيازٌ حقيقيٌّ يشرّفني. أودّ أن أرى ما يشاهدونه من قمرتهم، والنظر من زاوية جديدة في مواجهة خصومنا».
منذ أسبوعين، انطلق سربٌ قتالي من القوات الجوية الأمريكية إلى قاعدة بيزمير الجوية في بلغاريا، حيث قال طيارٌ أمريكي: «إنها المرة الأولى التي ينتشر فيها سربٌ مقاتلٌ تابعٌ للقوات الجوية الأمريكية في أوروبا إلى هذه البقعة... الجزء الأكثر تعزيزاً في هذه التجربة هو معرفة أنّني أساعد الطيارين بالتدرّب على الحرب».

أسلحة روسية ضد روسيا!

لتحضير الولايات المتحدة لقتال جوي في مواجهة كافة أنواع الطائرات الحربية الروسية، دعيت الهند للمشاركة في مناورات القتال الجوي السنوية ريدفلاغ في ألاسكا في العام ٢٠٠٧، وهي مناوراتٌ «هدفها تدريب طيارين من الولايات المتحدة والناتو وبلدان حليفة على أوضاع قتالية حقيقية.. يتضمّن ذلكَ استخدام عتاد (العدو) والذخيرة الحية في تمارين القصف».
قدّمت الهند ست طائرات من طراز سوخوي ٣٠ إم كي أي، وكانت «ذات أهمية خاصة في التدريب بوصفها روسية الصنع، وتعتبر بالتالي معاديةً تقليدياً».
في الأول من أيار، وبمناسبة قيام جمهورية التشيك خلال ستة أشهر بمهام الدورية المتناوبة في أجواء البلطيق فوق أستونيا ولاتفيا وليتوانيا ـ على بعد ٥ دقائق طيران من ثاني أكبر المدن الروسية سانت بطرسبرغ. تباهى مسؤولٌ تشيكي قائلاً: «المساحات التي نحميها أكبر بثلاث مرات من مساحة جمهورية التشيك. إنها قاعدة أمامية للناتو».
من جانبه، أعلن أرتوراس ليتا، قائد قوات الجو الليتوانية، أنّ «بلدان البلطيق ستطلب على الأرجح إطالة مهمة القوات الجوية ضمن الناتو إلى العام ٢٠١٨».
من الثامن وحتى السادس عشر من حزيران، ستستضيف السويد مناورة الناتو المعروفة باسم السهم الملكي، والتي توصف بأنّها «أكبر مناورة جوية في خليج بوتنيا السويدي الفنلندي»، وهو ليس بعيداً أيضاً عن بطرسبرغ، وتشارك في هذه المناورة حاملة طائرات بريطانية بمشاركة أكثر من خمسين طائرة مقاتلة.
سيبدأ التمرين بعد أسبوع تماماً من انتهاء المناورات التي يجريها الناتو بقيادة الولايات المتحدة في جورجيا، عند الخاصرة الجنوبية لروسيا.
وبالحديث عن المخاطر التي تنطبق بصورة متماثلة على كل ما سبق، استشهد مؤخراً موقع وزارة الصحافة ووسائل الإعلام في أوسيتيا الجنوبية بتحذير وجهته المحلّلة السياسية إيرينا كازييف:
«الوضعَ اليوم أكثر خطورةً بكثير منه قبل آب ٢٠٠٨. لم يكن التهديد السابق يُعرّض للخطر أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، لكن بما أنّ روسيا اعترفت باستقلال هاتين الدولتين وعقدت تفاهمات تتضمّن تواجد قواتها المسلحة على أراضيهما، فإذا اندلعت الحرب مجدداً، لن تقتصر على القوقاز.
لم يحدث الرئيس الأمريكي الجديد أية تغيرات في العلاقة مع جورجيا، بل لا يزال، لدوره القيادي في الناتو، يصر على انضمام جورجيا العاجل إلى هذا التحالف. إن حدث ذلك، فسيواجه العالم تهديداً أكثر خطورةً من أزمة الحرب الباردة».

■■

ملاحظة: المادة كاملة مع حواشيها، منشورة على موقع قاسيون الإلكتروني..

باسم عبدو في «لا يموت الأقحوان»:

شاعرية القصّ واستراتيجية الكتابة

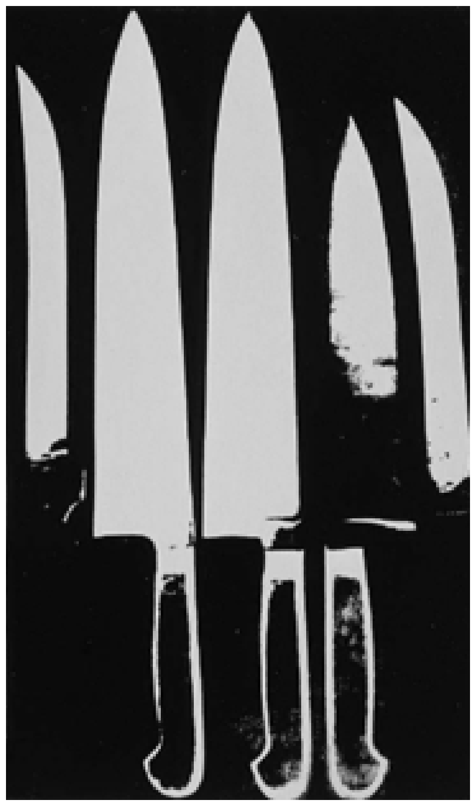
◄ محمد خالد رمضان

عن اتحاد الكتاب العرب صدرت المجموعة الجديدة للقاص الروائي باسم عبدو، وهي بعنوان «لا يموت الأقحوان» وهي المجموعة السادسة له، بعد: «الأخمص الخشبي»، «وجه وقمر»، «الصفعة»، «دائرة الضوء»، «اعترافات». ولا ريب إن الكاتب القاص باسم عبدو يمتلك فن كتابة القصة القصيرة، ويعرف التطورات الكثيرة والكبيرة التي تعرضت لها بعد الجيل المؤسس لها سورياً... أمثال: القاص علي خلقي وغيره، والجيل الذي تبعهم.

مواضيع قصص مجموعة «لا يموت الأقحوان» إنسانية بشكل عام، تتناول الواقع الحياتي للإنسان في جميع النواحي، خاصة الشخصية منها، ولكن التناول لم يكن تقليدياً.. إنما هو تناول رشيق بعيد عن الإنشائية والتقريرية اللتين تتصف بهما القصة التقليدية، وأحياناً في بعض القصص القصيرة عرج القاص بشكل خفي إلى الغايات والأسئلة الإنسانية غير اليومية.

تضم مجموعة «لا يموت الأقحوان» ثلاثاً وثلاثين قصة قصيرة، وتقع في ثلاث ومئتي صفحة من الحجم الأوسط. ومثلما ألمحنا آنفاً - فإننا سنتناول المجموعة المذكورة من النواحي الفنية وإجمالاً، أي فنية القص خلال قراءة الضمائر واللغة والأفعال والحوارات والحلم والإرجاع وجملة القصة وحجمها وعناوينها وأسلوبها وتشويقها وأسئلتها ونهاياتها.. إلى آخر ما هنالك من قضايا مثل الشاعرية.

أما عن الجمل في قصص المجموعة فقد تبين من خلال القراءة أن أكثريتها الساحقة، جمل طويلة فمن مجموع القصص هناك إحدى وثلاثون قصة جملها طويلة، وهناك



قصتان جملها متوسطة، وهذا له دلالاته في القصة القصيرة، ويدل على أن الكاتب لم يأخذ أسلوب القصص الحديث في هذا المجال.

إذ أن القصة القصيرة في مفهومها العام، هي لقطة ولفتة قصيرة لا تلزمها الجملة الطويلة التي تصح في كتابة الرواية، فجمل القصة القصيرة، يستحسن أن تكون قصيرة متوترة ومتحفزة ومحفزة لزمنها القصير الذي قد يكون دقيقة النهار في مشهد ومنظر أثار الكاتب.

وفي قضية الحوارات في هذه المجموعة، فقد ظهر خلال القراءة أن هناك ثماني قصص فيها حوارات خارجية، وست قصص خالية من أي حوار إن كان داخلياً أو خارجياً، وتسع عشر قصة فيها حوارات داخلية، وهذا شيء جيد، فالحوار الداخلي الذي شكل أكثرية الحوارات هو معيار بين الإنسان وذاته، وحوار بين الإنسان والمجهول في الداخل، وهكذا يستطيع الإنسان بث ما بنفسه، والبوح به وتفريغ ما في الوجدان والذات، والبوح هو شيء ذاتي هام، فوجود الحوارات الداخلية، أهم بكثير من وجود الحوارات الخارجية التي تعني الإنسان، والآخر، والمحيط. فالداخل أغنى وأعمق من الخارج.

ولكننا لم نلاحظ في القصص الاسترجاع والحلم، ولو وجد هذا لأغنى المجموعة وفنيتها أكثر. لقد رفع الحوار الداخلي سوية السرد القصصي في المجموعة بلغة رشيقة متماسكة لا توجد فيها كلمات نابية أو حادة قاسية، أو كلمات تصم الذوق المتعارف عليه، فلغة القصص سهلة معروفة مقترنة مع الأشياء غير الغريبة.

أما عن التشويق في القصص، وهو عنصر هام فيها، فهي إجمالاً قصص مشوقة ممتعة وهي غير جامدة، وفيها حميمية إن كان في طابعها الفردي الذاتي أوجماعي العام، فالقارئ لا يملها ولا يتركها عند القراءة، أما أكثر القصص تشويقاً فهي قصة «البحث عن القبر» ص٩٤، فتشويقها عال ومميز.

بالنسبة لنهايات قصص المجموعة، فكل نهايأتها مغلقة، لم يترك القاص للقارئ أية فرصة ليحلل ما يقرأ، أو يعمل فيما قرأ، لذا فالنهايات المفتوحة تهم القارئ أكثر، وأسلوبها أقرب إلى الحداثة، وكان بالإمكان تغيير بعض النهايات عند الكاتب وجعلها مفتوحة، فبتغيير بسيط يمكن جعل نهايتها مفتوحة، والكاتب لا يصعب عليه مثل هذا التبديل.

وهناك قصة واحدة مباشرة جداً ودعائية وهي قصة «محبرة ملأى بالأحلام»... وفي مجموعة جميلة وشاعرية مثل مجموعة «لا يموت الأقحوان» كنت أتمنى لو لم تكن هذه القصة المباشرة جداً موجودة فيها.

مجموعة «لا يموت الأقحوان» مجموعة قصصية فيها تطور قصصي في مسيرة القاص باسم عبدو وهي جديرة بالقراءة.

■■

ربما!

سيموفنيات الملاهي الليلية

ساهمت الهواتف الخليوية، بحكم تقنياتها المتطوّرة، في نشر ثقافات هوامش لم تكن من قبل موجودة على حيز التأثير، منضمةً بذلك إلى التلفزة والإنترنت، ولعل ما تقدّمه بات بحاجة ماسة إلى وقفة خاصة لوضع الأمور في نصابها الحقيقي، خصوصاً على صعيد نشر أغاني المرابع الليلية، إذ إنه من المريب حقّاً أن يتم تقديم تلك السفاسف والتفاهات على أنها طور من أطوار تطوّر الأغنية الشعبية. دعك من الألحان (لن نقول: المنهوبة من التراث!!)، ودعك من طرق الغناء، وتعال نفحص مواضيع تلك الأغاني، لنعرف حجم الكارثة المحيقة بنا حين نجد أن معظمها متخصص بالترويج للدعارة بشكل أساسي، كما لو أنه «برموشن» سياحي، فمن المطربات من تقول: «رش فلوسك هون وهون/ ولا تنس الإكرامية/ إكرامية للغرسون/ زودها خمسمية»، أو لدى أخرى: «وش ولّعك يا قليبي ببرزة والتجارة؟؟»، وهي أماكن تشيع فيها بيوت الهوى، كما هو معروف طبعاً. أو غناء أحدهم عن حبيبته الشاحبة ومقارنتها بـ«لميس» نجمة المسلسل التركي "سنوات الضياع"، حيث يدعوها إلى القيام بتحليل طبي لأنها أصبحت، مثل شخصيات مسلسل «الخط الأحمر»، مصابة بالإيدز. هنا لا نلتمس شفاعة للطرافة ذلك أنها إحدى تقنيات الاتصال مع المتلقي، فهي أسلوب أكثر منها قيمة فنية، والمضمون كما في النماذج العشوائية المذكورة يحمل دلالات كبيرة على عطب في روح الإنسان ومعناه، فالحياة، حسب هذه الأغاني، من أجل المال فقط. والمرأة لا تعني أنها أكثر من امرأة رخيصة لا تريد إلا أن تباع وتشترى في مزاد علني كما في قول المغنية التي تسترضي زبائن المحل: «جانا الغالي من الكويت/ بدو طرب وأحلى بيت». هي تقول ذلك في محل رزقها، وهذا شأنها وشأن زُبنها!! أما بخصوصنا نحن الذين في بيوتنا فلا علاقة لنا بتجارة الرقيق الأبيض، وجل ما نخشاه أن يجعلنا زخم الأجساد في تلك الحفلات المصورة على الهواتف المحمولة أن يكون بيننا من يتوّهم أن علب الليل هي المكان المثالي لوقوف الإنسان على معناه العاطفي، ما دام كل شيء، بما في ذلك الإنسان نفسه بعدما صار شيئاً، قابلاً للبيع والشراء.

■ raedwahash@kassioun.org

مهرجان الشعر السوري



أقام فرع اتحاد الكتاب العرب بالحسكة، بالتعاون مع مديرية الثقافة مهرجان الشعر السوري «دورة الشاعر نزيه أبو عفش» في الفترة ما بين ٢٥-٢٩\٥\٢٠٠٩، وقد شارك فيه شعراء عرب وسوريون منهم: محمد مظلوم (العراق)، سعد الدين شاهين (الأردن)، اسكندر حبش (لبنان).

محمد فؤاد، ياسر الأطرش، ماهر الخوري، منير محمد خلف، جاك شماس، عارف حمزة، لينا حمدان (سورية). وقد شهد المهرجان جلسة نقدية حول تجربة الشاعر نزيه أبو عفش، قدم فيها كل من الناقدين د سعد الدين كليب ومحمد باقي محمد قراءتين في تجربة صاحب «بين هلاكين»، تلتها قراءات لنزيه أبو عفش بمناسبة التكريم. يذكر أنه رافق المهرجان معرض ضوئي للفنانة ندى الشيخ.

فليفرج اتحاد الكتّاب عن «فوضى الفصول»

◄ محمد أحمد العجيل. الحسكة

تعج رواية «فوضى الفصول» محمد باقي محمد بالشعر، وتشتعل بالمخزون الثقافي العالي الذي يملكه القاص والروائي محمد باقي محمد، ففي فصل «الطفولة» يعكس نداءً إلى الماضي البعيد الذي هو في الذاكرة، وحين يفتح ملف الذاكرة في حقل المكان وفي رحم الصورة عبر كاميرا داخلية يتم تأثيثه بحرفية تقوم على مشاهد عبر انسياب لغوي.

وتبرز الرؤيا الروائية في صراع الأمكنة التي تقيم جدالاً للنماذج، مما يساهم في رسم ذاكرة المدينة. من جهة أخرى تأتي الجملة الشعرية لتضيف إلى السرد ألقاً من نوع خاص: «فتسابق ظلك إليها، وتنقلب يداك إلى مناديل ملوحة»، «لا أحد - إلاك - عبر الجهات الأربع».. «سيد ما حولك أنت» ص ٨... «إله المكان - أنت - لحظة واقعة خارج مسارات الزمن وانكسارات العالم» ص ٩ ...«أنت الآن مملكة النشوة»...«كنت تحس بأنك تقف في الفراغ».. «فوقفت متمزقاً»..

تسجل الرواية عبر ضمير المتكلم السارد متعة الانتقال من فصل إلى فصل دون دراية وبلا ملل، هكذا كنت أقرأ فمن «طفولة» إلى «الشتاء» إلى «خريف» إلى «النكسة» مما رسم الصدمة بحكمة ودهشة، ليستقر حلمه في رؤيا للعالم تجري فيها الحياة من دون خوف ودون دم.

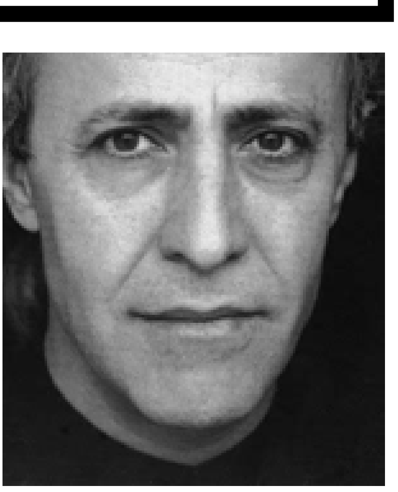
ها أنا أسفك دم فوضى فصولك وأدعو أن يتم مسح قرار منع روايتك أو المجموعة القصصية التي أنجزتها منذ سنوات وتقدمت بها لاتحاد الكتاب العرب، لعلها تقبل وتنجز طباعة



إبداعك الأخير، كي يتسنى لنا قراءة نبض أوردتك قبل فوات الأوان، وهذه الدعوة مفتوحة لكل أذهان أصحاب القرار، وللجنة القراءة.

■■

«إنجيل يوحنا» كما يرويه عابد عازرية



قدّم الفنان عابد عازرية اقتباسه الموسيقي الغنائي لـ«إنجيل يوحنا»، في مقترح هو الأول من نوعه في تاريخ الموسيقى وذلك في دار الأوبرا بدمشق.

شارك عازرية الغناء مجموعة من المغنين والموسيقيين السوريين ١٥ مغنياً منفرداً يشكلون الجوقة، وفرقة موسيقى شرقية مكوّنة من ٧ موسيقيين متخرجين من المعهد العالي للموسيقى في دمشق، مع أوركسترا كلاسيكية غربية مؤلفة من ١٦ موسيقياً شاباً منتقين من كونسرفتوار منطقة بروفنس.

ولد عازرية في مدينة حلب السورية، وتشبعت طفولته بالأناشيد الروحية الشرقية، واكتشف في مراهقته الموسيقى الشعبية الغربية والأغنية الفرنسية والأمريكية والإيطالية والإسبانية، ودرس بعدها الأدب العربي في الجامعة اللبنانية في بيروت تمتاز موسيقا صاحب «نصيب» بالمزج بين الآلات الكلاسيكية القادمة من أصوله الشرق أوسطية والآلات الغربية وتتميز أعماله بالتوليف بين الموسيقى القديمة والمعاصرة

ركن الوراقين



أنثى اللغة

تقدم الشاعرة والباحثة زليخة أبو ريشة في كتاب «أنثى اللغة - أوراق في الخطاب والجنس» الصادر حديثاً عن «دار نينوى - دمشق» باقة من الدراسات التي كانت كتبتها في فترات متفرقة وقد تناولت فيها قضايا المرأة والكتابة، وهي في معظمها أوراق شاركت بها في مؤتمرات كـ«تحديات الدراسات النسوية في القرن الحادي والعشرين»، «المرأة في جريدة»، «اللغة المذكّرة في الرواية المؤنّثة: "ذاكرة الجسد" لأحلام مستغانمي نموذجاً». زليخة أبو ريشة المولودة في فلسطين في رصيدها الكثير من الأعمال: ففي الدراسات لها: «اللغة الغائبة: نحو لغة غير جنسوية»، «نحو نظرية في أدب الأطفال»، ومن مجموعاتها الشعرية: «تراشق الخفاء»، «جوى»، «تراتيل الكاهنة ووصايا الريش».



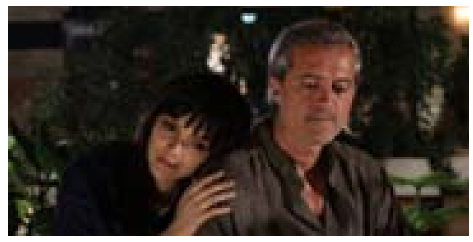
ارتقاء النيران والأسباع

صدرت عن «دار التكوين - دمشق» مجموعة من قصائد الشاعرة الفنزويلية مغالي سلازار سنابريا (ترجمة عبده زغبور) التي تقول في مقدمة الكتاب: «أحاول الإجابة على الحوار مع الطبيعة ومع الأرقام كي أحاول معرفة نفسي عبر مكانة ألغازها. أسعى إلى فك رموز العناصر الأربعة في الوقت الذي أفك فيه رموز نفسي، لذا فإن هذا الكتاب هو أكثر عن (الآخر) مما هو عن نفسي. لا أعتقد بوجود شيء في مركز اللاشيء أو أي شيء، لذا أترك نفسي في اللامكان. هكذا أتكلّم من اشمئزاز الـ(أنا) الأقرب إلينا، إلى الجميع». من الكتاب نقتطف: «معطاء دائماً/ الماء ينتشر في الحياة، يحميها/ مع ذلك لا يبحث عن معروف من أبنائها».

(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2009/5/27) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

«هدوء نسبي»: تركيب بغداد على ضفاف العاصي

يقوم المخرج شوقي الماجري بتصوير عمله التلفزيوني الجديد «هدوء نسبي» (تأليف خالد خليفة) في مدينة حماة، والمسلسل يتناول قضية احتلال العراق من الولايات المتحدة الأمريكية، وسيتم الطرح الدرامي من خلال معاناة الصحفيين العرب والأجانب في بغداد قبل وأثناء سقوطها، عبر قصة حب فريدة من نوعها تجمع بين المراسلة الصحفية المصرية ناهد (نيللي كريم) والمراسل الصحفي السوري ناجي (عابد فهد).



جهات الإنتاج العربية التي تعاونت في إنتاج هذا العمل الضخم (""إيبلا الدولية"، "قطاع الإنتاج المصري"، "روتانا خليجية"، "art") دعت إلى مؤتمر صحفي في فندق «أفاميا الشام» (الفندق الذي سيكون فندق فلسطين في المسلسل). «قاسيون» كانت حاضرة في المؤتمر الذي جمع كلاً من: المخرج شوقي الماجري، الكاتب خالد خليفة، رئيسة قطاع الإنتاج التلفزيوني المشترك في مصر راوية بياض، الفنان عابد فهد، الفنانة المصرية نيللي كريم، الفنانة المصرية أميرة فتحي، الفنان العماني إبراهيم الزجالي.

في البداية وصف الماجري عمله بأنه «ليس توثيقا كـ«الاجتياح» بل إن الجانب الروائي سيكون أكبر في هذا العمل»، فالمسلسل يقدّم نماذج عديدة من الصحفيين العرب الذين قدموا جهوداً جبارة وأثمانا باهظة جداً وصلت إلى درجة التضحية بحياتهم في سبيل الحقيقة.

من جهته أوضح الكاتب خالد خليفة أن عنوان العمل جاء من صيغة صحفية تداولتها العديد من الفضائيات هي «هدوء نسبي في العراق»، وهي عبارة تراجيديا بكل معنى الكلمة ذلك أن العبارة لا تعني إلا استراحة قصيرة من الموت.

خليفة حي الصحافة العربية لما دفعته من أثمان باهظة كسرت احتكار وسائل الإعلام الأمريكية للخبر كما حصل في حرب الخليج الثانية، كما أن الصحافة العربية اعتبرت طرفا في الحرب من الأمريكان مما جعلهم يستهدفون الكثيرين منهم.

أما عن مصدر معلوماته فقال «معلوماتي جاءت من متابعتي لحوادث الحرب العراقية يوما بيوم، ثم من صحفيين عرب وإنكليز وأمريكيين قدموا لي إجابات عن أسئلتي دون أن يبخلوا بشيء لكن يبقى المصدر الأهم هو البحث الإنساني في كوامن أولئك المراسلين».

عابد فهد قال: «إن هذا المشروع من الأعمال الصعبة جداً، واختياره جاء للبرهان على أننا جزء مما يجري ونعيش في ظل الحصار ذاته ونبحث عن الحرية ذاتها كوننا شعبا عربيا واحداً»، وعن خطورة هذه التجربة خصوصا في ما قد تثيره من ردود فعل لاحقا قال فهد: «لا بد من خطورة.. لكن علينا أن نداقع عن الحقيقة». أما البطلة نيللي كريم فأمتدحت المصداقية العالية في أداء الممثلين التي ستبدو واضحة من خلال هذا «العمل العربي المتكامل» الذي أوصلها إلى الإحساس أنها حقا في مهمة صحفية في بغداد: «نحن نعيش حياة الفندق أثناء التصوير كما عاشها الصحفيون».

تم اختيار حماة مكاناً افتراضيا للأحداث نظراً لتشابهها الكبير مع بغداد، خصوصا بوجود نهر العاصي الذي يقدم صورة قريبة لدجلة.

قصة ناهد وناجي اللذين تربطهما علاقة حب قديمة، حيث يعيشان في القاهرة ويعملان لمصلحة وكالتي أنباء مختلفتين، وبعد سنوات من الفراق يلتقيان في بغداد حيث جاء كل منهما لتغطية أحداث الحرب، وفي ظل الدمار الكبير الذي تعيشه المدينة يصبح الحب ملاذاً أخيراً. وتمر أحداث جسيمة حيث يقاد ناجي إلى معتقل «أبو غريب»، وتبذل ناهد قصارى جهدها لتحريره، وحين تنجح تختطفها جماعة متطرفة، فيقوم ناجي برحلة طويلة للوصول إلى إطلاقها، وخلال هذا كله نشاهد لا إنسانية الحرب الأمريكية، وكذب مزاعم أمرائها، على خلفية الكوارث التي يعيشها العراقيون.

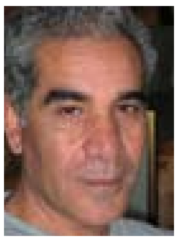


يشارك في العمل نخبة من نجوم الدراما العربية: بيير داغر (لبنان)، ندين سلامة (فلسطين)، محمد جمعة (تونس)، جواد الشكرجي (العراق)، نادرة عمران (الأردن).. مدير التصوير زبيغنييف بريتشنسكي، مهندس الديكور زياد قات، تصميم الملابس سهى حيدر، الموسيقى التصويرية رعد خلف، المنتج الفني صلاح طعمة. ■■

بين قوسين

بخصوص الإنشاء النافل

◄ خليل صويلح



لماذا «الليل مدلهم»، و«الشمس ساطعة»، و«القمر منير»؟ الأرجح أن هذه العبارات، تسللت من مواضيع الإنشاء المدرسية التي يكتبها الكبار غالبا، ذلك لو أننا سألنا تلميذا في الخامس الابتدائي عن معنى مدلهم، فسيرتبك على الفور، لأنه ببساطة اعتاد أن تلحق بالليل هذه الكلمة من دون أن يفهم السبب بدقة، وإلا سيخسر علامة في تقييم الموضوع .

الأنكى من ذلك أن يكون موضوع التعبير تحت البند التالي «صف زيارة قمت بها إلى ريفنا الجميل».

للأسف فإن «ريفنا الجميل» لم يعد ريفاً جميلاً بالمعنى الذي يتطلبه موضوع الإنشاء، ولكن المدارس لا تهتم بالواقع المتبدل للريف، وهكذا لابد أن يكتب التلميذ، ولو من باب رفع العتب، إنه لعب في الأرجوحة «في بستان جدي»، وطارد الدجاج والبط في فناء المنزل، واستمع إلى حكاية من جدته، قبل النوم، وكأن التلفزيون آلة معطلة وصمّاء.

مشكلة المنهاج المدرسي لا تتوقف عند حدود مواضيع الإنشاء، بل تتعداها إلى بنية التعليم برمته، هذا التعليم القائم على التلقين وليس على المحاكمة العقلية، وتوقّفه عند الزمن السعيد للأشياء، من دون الاعتراف بأن أجزاء الليرة لم تعد موجودة في التداول إلا في دروس الحساب المضجرة.

ولكن ماذا لو رفعنا العيار إلى أعلى، ووصلنا إلى منهاج الجامعة كأرفع مؤسسة تعليمية؟ بصراحة لن يختلف الأمر كثيرا، بدليل أن المتخرج من أحد الفروع، خصوصا في الآداب والعلوم الإنسانية، سيجد شارعا آخر، غير ذلك الموجود في بطون الكتب.

المسألة إذاً، تتعلق في المقام الأول بالمخيّلة، وللأسف فإن المخيّلة التعليمية لا تزال تبث بالأبيض والأسود، ومن محطة أرضية لا تعترف بالفضائيات.

هكذا يتوقف الأدب في الجامعة عند تجارب الستينيات على أبعد تقدير، ليلغي نصف قرن من الحداثة العربية، من دون أن يعترف بالتحولات السردية التي طرأت على الذائقة الجديدة لجهة التلقي والمحاكمة، والقبول أو الرفض.

من المؤسف أيضاً أن أغلب أساتذة الجامعة، توقفوا عند حدود الأطروحة التي ناقشوها لنيل الدرجة العلمية، ثم طلّقوا القراءة إلى الأبد، ولم يعودوا معنيين بأية تيارات جديدة، وأكثر من ذلك يرفضون أي مقترح مغاير.

قصيدة النثر العربية التي تجاوز عمرها نصف قرن، لا تزال ملعونة وآثمة في أروقة الجامعة، ويُمنع الاقتراب من نصوص أعلامها، فهي بدعة استعمارية بامتياز، كما أن رسائل الماجستير والدكتوراه محكومة بسقف زمني في الاختيارات، وكأن قدر الطالب أن يصعد في قطار يعمل على الفحم، في رحلة إلى الزبداني، ويستمع لأغنية «يا طيرة طيري يا حمامة»، ويصفق رغما عنه، للزمن السعيد الآفل. ■■

الأرض من السماء



تحتضن «حديقة تشرين» في دمشق معرضاً للمصور الفرنسي الشهير يان آرتوس برتران في مجموعة صور كان التقطها من السماء أطلق في مشروع «الأرض من السماء»، كان تجوّل من أجله في سماوات بلدان العالم، والمشروع رسالة فنية بيئية للدفاع عن الأرض وعن الطبيعة.

وكان برتران قد حلق فوق سورية في تشرين الأول ٢٠٠٨، حيث التقط حوالي ألفي صورة لدمشق وعدة مدن سورية أخرى، واختار منها ١٦ صورة ليضمها إلى معرضه الحالي الذي يضم ١٣٦ صورة من دول مختلفة. وكانت احتفالية دمشق عاصمة للثقافة العربية ٢٠٠٨ قد ساهمت بتسهيل مهام المصور الفرنسي. المعرض، بحسب صاحبه، دعوة «التفكير في مآل الأرض ومصير سكانها». وعن سبب اختياره لالتقاط الصور من الجو يقول في تصريح له: «تصوير الأرض من السماء يسمح بمشاهدة الأرض بطريقة مختلفة تغيب فيها الحدود التي يصنعها البشر العاجزون عن تقاسم العيش مع الآخرين». يذكر أن المعرض سيستمر في دمشق لغاية ٢٨ تموز قبل أن ينتقل إلى حلب.

فيلم «نقيض المسيح»: الجسد في مشهديّته العنيفة يثير حفيظة «كان»

◄ جهاد أبو غياضة

هو فيلم «المسيح الدجال» أو بالترجمة الحرفية «نقيض المسيح» للمخرج الدنماركي (لارس فون ترايير)، الذي كان أول ظهور له في مهرجان كان عام ١٩٩١ بفيلم «أوروبا» الذي شكل تجربة جديدة في استخدام لغة السينما.



فيلم «نقيض المسيح» الذي اعتبر أكثر نصوص الدورة ٦٢ من (مهرجان كان) مدعاة للرفض والتشكيك، لكون المعنى العام له يشكل رؤية سوداوية تصل حد التحريض المخيف على الفوضى والعبثية السادية. رافق عمليات تصوير هذا الفيلم تكتمٌ شديد عن أية معلومات عنه قبل وأثناء وبعد الانتهاء من تصويره، لتكون مسابقة المهرجان عرضه العالمي الأول.

القصة تتمحور في شخصيتين فقط: رجل (وليم دافوي)، وامرأة (شارلوت جينسبرج)، حيث يبدوان منعزلين داخل كوخ خشبي محاط بالأدغال التي تختبئ فيها الذئاب،

وتظهر على المرأة معالم الانهيار النفسي النابع من عدم تقبلها لفكرة موت ابنها الصغير، بينما يحاول الرجل مساعدتها عن طريق التحليل النفسي للأوضاع المحيطة. غير أن الوسيلة العلاجية التي تستخدم لتلهي عن الضغط المحيط هي التواصل الجنسي في كل مكان، وفي أوضاع مختلفة، وبصورة وحشية وهمجية، خاصة عند هذه المرأة التي لا تصل إلى الإشباع، بما يجعل من الجنس وسيلةً للتعجيل بالنهاية، وليس وسيلة للتشبث بالحياة. تتدخل عوامل الشك عند المرأة في كون الرجل قد يتخلى عنها ويهرب، ليبدأ التصعيد الدرامي بأقسى درجات الصورة الوحشية، إذ تقوم عقب التحام جسدي بإلقاء حجر كبير على أعضاء الرجل الذي يصاب بالإغماء من شدة الألم، وعندما يستفيق ويبدأ في الحراك تأتي بمثقب كبير وتغرز سِنه المدبب في ساقه، ثم تدير الحفار ليخترق ساق الرجل خارجا من الجهة الأخرى، وسط صراخ الرجل الشديد الممزوج بفظاعة الألم، لكن الأمور لا تقف عند ذلك بل تأتي بقطعة حديدية ضخمة تضعها على المسمار الكبير المنغرس بساق الرجل، وذلك لمنعه من الحركة تماما. وتتوالى المشاهد المثيرة للاشمئزاز، وعند انصرافها لقضاء بعض الأمور يستطيع الرجل أن يزحف منسلاً إلى الغابة، ويختبئ في حفرة اتخذتها إحدى إناث الذئاب مسكنا لها ولمولودها، ودون أن تؤذيه تتطلع إليه الذئبة وتقول له بصوت بشري: الفوضى تسود! وهنا تتسارع الصورة المشحونة بالتوتر والهلع الذي يخلفه صراخ الفتاة التي خرجت باحثة عنه، ليزداد التوتر كلما ازدادت حدة صراخها الهستيري خلال بحثها المحموم، حتى تعثر عليه وتسحبه إلى الكوخ، لتستأنف ما بدأته من ممارسة سادية وحشية. ومن شدة الإحباط تتناول مقصا كبيرا وتقطع فرجها، لتسيل الدماء بغزارة مفزعة وتقفل المشاهد على تلك النهاية الغريبة.

«المسيح الدجال» عبارة عن رؤية مخيفة لنهاية العالم مع ظهور المسيح الدجال وانتشار الفوضى المدمرة، لكن بأسلوب مبتكر شيطاني كما شبهه بعض النقاد (وكأن الشيطان ذاته أصبح مخرجا)، بل ربما يشكل اعتداءً على الذائقة الفنية للمشاهد، ففون ترايير يريد تحقيق الصدمة بكل ما تعنيه الكلمة، وهو ما يعكس رؤية غريبة للعلاقة بين الرجل والمرأة، من خلال تصويره الجنس كحاجة وحيدة للمرأة من الرجل، وتصويره الرغبة في التملك والاستيلاء بأبشع صورها. وأخيرا لارس فون ترايير لا يهمه الجمهور كما قال خلال المؤتمر الصحفي الذي أعقب عرض فيلمه في مهرجان كان، حين أكد أنه يصنع الأفلام لشخص واحد فقط، هو لارس فون ترايير نفسه!

فأين يمضي الفن في ظل ترنح الإمبريالية؟

Jihad-ag@hotmail.com ■